الدكتور ابو القاسم سعد الله

محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث

(بداية الإحتلال)



الدكتور أبو القاسم سعد الله

محاضرات في

تاريخ الجزائر الحديث

بداية الاحتلال

الطبعة الثالثة

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
الجزائر

رقم النشر 82/1138

مقدمة الطبعة الثانية

أخذ العرب عبارة « التاريخ الحديث» من الأوربيين الذين يعنون به الفترة الممتدة من القرن ١٦ إلى اليوم ، وللتاريخ الحديث عند الأوربيين ميزات تميزه عن غيره من الفترات التاريخية ، ومن هذه الميزات ظهور الكيانات السياسية الموجودة اليوم ، ونمو المدن ، ومن ثمة الطبقة الوسطى ووفرة رأس المال ، والتقدم العلمى والنظريات فى مختلف مجالات الفكر . فهل هذه الميزات تنطبق على التاريخ العربى — الإسلامى بالمفهوم السابق . لقد اعتاد العرب ، تقليدا لاواقعا ، أن يبدأوا تاريخهم الحديث أيضاً بالقرن ١٦ أى باستيلاء العثمانيين على مقاليد السلطة فى البلاد العربية ، ولكن العثمانيين فى الحقيقة لم يأتوا بجديد لا فى الكيانات السياسية ، ولافى النظم الاجتماعية ولا فى التقدم العلمى . فلماذا إذن نطلق على عهدهم عهد التاريخ الحديث ؟ ولماذا نظل على هذا التقليد للأوربيين فى فرع من فروع المعرفة ذات التأثير القوى على حياتنا من جميع جوانبها ، كالتاريخ ؟

والأمر كذلك بالنسبة للجزائر ، فمؤرخوها يطلقون بالتبعية على العهد العثمانى فيها (العصر الحديث) بينما نعرف من كل الدراسات حول الموضوع أن « الوجق » فى الجزائر لم يحاول أبدا أن يعيش « العصر الحديث» الذى كانت تحياه أوربا . بالعكس لقد أغلق جميع النوافذ ، وقبع فى حدوده القديمة ، مما جعل البلاد تعانى من حكم الإقطاع وظلم الحكام والجهل والتخلف العلمى ، فكانت النتيجة أن احتل جيش فرنسا الجزائر ، ولم يكد الوجق يدافع حتى عن حريمه ، وإذا نحن توسعنا فى الاستعمال وتجوزنا فى الحكم نقول بأن ماوقع سنة ١٨٣٠ فى الجزائر ليس احتلال فرنسا للجزائر هكذا

بل هو احتلال « العصر الحديث » « للعصر الوسيط » أو احتلال التقدم للتخلف .

ورغم أن الجزائر قد عانت الكثير من هذا الاحتلال الذى كاد أن يفقدها شخصيتها ، ويأتى على حضارتها فانها قد تعلمت منه الكثير أيضاً . فالصراع الطويل بين الوطنية والاستعمار قد أدى فى النهاية إلى ظهور نماذج « العصر الحديث » بالمعنى الأوربى ، فالمقاومة كانت تدعو إلى قيام الكيان السياسى ، والعلاقة بين المستعمِر والمستعمَر أدت إلى تحول اجتماعى واقتصادى عميق ، كما أدت إلى ظهور الوعى الفكرى والإيمان بالتقدم العلمى ومجاراة العالم فى التقنيات ، ولذلك فانه يجوز فى نظرنا ، مع التسامح والتجوز طبعا ، أن نطلق على سنة ١٨٣٠ بداية العصر الحديث بالنسبة للجزائر على الأقل ، ويمكن أن يقاس على ذلك فى جميع أنحاء الوطن العربى . فالتاريخ إذن يجب أن يخضع لعملية التحول الداخلى فى المجتمع الذى نؤرخ له إذ لا يمكن تطبيق ظاهرة خارجية عنه عليه ، تقليدا وعرفا ، لاحقيقة وواقعا .

والكتاب الذى بين يدى القارىء كان قد نشر سنة ١٩٧٠ بعنوان « تاريخ الجزائر الحديث — بداية الاحتلال » وقد رأيت أن هذا العنوان أكبر من حجمه ، كما أنه لايدرس جميع مدلول العنوان لذلك رأيت أن أعيد نشره بعنوان « محاضرات فى تاريخ الجزائر الحديث — بداية الاحتلال » مستهدفا . كما لاحظته فى مقدمة الطبعة الأولى ، دراسة الفترة الانتقالية من العهد العثمانى إلى العهد الفرنسى . والحقيقة أن محتوى الكتاب لايجيب على كل الأسئلة المتعلقة بجوانب هذه الفترة . وقد فكرت فى توسيعه وتمديد زمانه إلى حوالى ١٨٤٨ ، ولكن خطتى فى تناول الحركة الوطنية الجزائرية جعلتنى أتوقف عند ماكنت قد كتبته فيه . ذلك أن هذه الخطة تقتضى أن يكون الجزء الأول من الحركة الوطنية الجزائرية من بداية الاحتلال إلى سنة ١٩٠٠ ، وقد اقترح على بعضهم أن أجعل هذا الكتاب هو الجزء الأول من سلسلة

الحركة الوطنية فأبيت ، لأن الكتاب على ماهو عليه لا يلبي رغبتي في هذا الموضوع كما أنه لايشمل كل الفترة المخصصة للجزء المذكور .

لذلك فضلت إعادة نشره كما هو ليستفيد منه الظامئون إلى معرفة تاريخ الجزائر ، ولكني أعدت فيه النظر وأدخلت عليه تنقيحات كثيرة وأضفت إلى هوامشه مصادر جديدة ظهرت منذ الطبعة الأولى أو فاتني التنبيه عليها عندئذ ، ولايسعني إلا أن أتمنى أن يستفيد القراء من الطبعة الجديدة للكتاب كما استفاد منه قراء طبعته الأولى .

أبو القاسم سعد الله
معهد العلوم الاجتماعية — جامعة الجزائر

القاهرة ٣ من أبريل ١٩٧٦

مقدمة الطبعة الأولى

الفترة الانتقالية من العهد العثمانى إلى العهد الفرنسى فى الجزائر لم تعط حقها من العناية رغم أهميتها فى تطور حياة المواطن الجزائرى . وقد بذل الكتاب الفرنسيون جهداً خاصا فى دراسة عهد الاحتلال الفرنسى . ولكنهم اكتفوا بوصف العهد العثمانى بالتأخر والاستبداد والغربة ، وبوصف المواطن الجزائرى أثناءه بالخضوع والقدرية والضياع .

وقد تعرضت فى كتابى « الحركة الوطنية الجزائرية » إلى بعض مظاهر هذه الفترة الانتقالية ولكنه تعرض مقتضب . ثم حملنى تدريس نفس الفترة لطلابى فى جامعة الجزائر على زيادة البحث . ولكن المشكلة الرئيسية كانت هى المراجع بالعربية أو التى تمثل وجهة النظر الجزائرية . وقد حمل الفرنسيون معهم أهم الوثائق عندما تأكدوا من استقلال الجزائر وأصبح من العسير الاستفادة منها الآن . ومع ذلك حاولت الاتصال بمكتبات الجزائر وزرت بعض مدنها بحثاً عن الوثائق ، كما قمت برحلات إلى مصر وسورية وفرنسا لنفس الغرض . وقد حصلت من ذلك على فوائد جمة ولكنها غير كافية .

ولذلك يجب القول بأن هذه المحاضرات التى هى بعض نتائج تلك الجهود ، لاتدعى بأنها قد درست الفترة المذكورة دراسة وافية . فهى فى الواقع ليست إلا بعض الخطوط العامة لدراسة شاملة نرجو أن يسعدنا الحظ بانجازها ، ولذلك أيضاً يجب الاعتراف بوجود عدة جوانب نقص فى هذا البحث سواء فى المادة أوفى تطور الفكرة . ولزيادة الاطلاع وضعت قائمة ببعض المراجع العربية والأجنبية فى نهاية الكتاب .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأوجه شكرى إلى إدارة معهد البحوث والدراسات العربية على الدعوة التى وجهتها إلى لإلقاء هذه المحاضرات على طلاب قسم الدراسات التاريخية والجغرافية بالمعهد . خاصاً بالذكر مدير المعهد الأستاذ محمد خلف الله وأمين المعهد الأستاذ محمد رفقى خاطر . ولا شك أن فى تشجيع البحث العلمى وتبادل الآراء بين الباحثين العرب تدعيما لوحدة الأمة العربية وخدمة للإنسان أينما كان .

أبو القاسم سعد الله

القاهرة فى ٢٤ من مارس ١٩٧٠

المحتــــوى

الفصل الأول

الحملة الفرنسية على الجزائر

١

عند مقارنة العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية نجد أن علاقات فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة . فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع فى الجزائر بامتيازات تجارية خاصة ، فكان لها مؤسسات تجارية فى عنابة ، والقالة ، ورأس بونة ، والقل . وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقاً عليها إلى الباشا من جهة وإلى باى قسنطينة (الذى تقع هذه المؤسسات فى إقليمه) من جهة أخرى . وكانت فرنسا ، فى مقابل ذلك ، تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوربا[1] .

وقد تطورت هذه العلاقات فكانت أفضل ما تكون فى عهد الثورة الفرنسية . فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة فى وقت كانت فيه تحت حصار أوربى محكم . وتكونت بين الدولتين علاقات ودية باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ – ١٨٠٢) حين طلب

---

(١) انظر ألفريد نيتمون A. Nettement (تاريخ احتلال الجزائر) Histoire de la conquete d'Alger (باريس ، ١٨٥٦) ، ص ٩٦ – ١٠٢ . والمصادر التى تعطى وجهة النظر الجزائرية عن موضوع الحملة لا تكاد توجد ، حتى حمدان خوجة (المرآة ، باريس ، ١٨٣٣) لا يخصص لأسباب الحملة سوى فصل من حوالى عشر صفحات . لذلك يجب التنبيه إلى أن هذا البحث يعتمد فى الغالب على وجهة النظر الفرنسية .

السلطان من الجزائر إعلان الحرب على فرنسا . وفى ١٧٩٦ أقرضت الجزائر حكومة الثورة فى فرنسا مليوناً من الفرنكات بدون فائدة ، على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ فى شراء الحبوب من الجزائر . وفى سنة ١٧٩٤ أذنت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول فى موانىء الجزائر عندما كانت الأسواق الأوربية مغلقة فى وجه التجارة الفرنسية . وفى أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانىء الجزائرية يتم بطريقة مباشرة ، فتدفع الشركة الفرنسية المعنية (الشركة الملكية ثم خليفتها الوكالة الوطنية الفرنسية) الثمن إلى الحكومة الجزائرية . ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع ، أثناء حكومة المؤتمر ، فلجأت إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين : بكرى وبوشناق ليقوما بالدفع بدلها ، إلى الحكومة الجزائرية .

وقصة تدخل هذين اليهوديين فى العلاقات بين الجزائر وفرنسا تشكل جزءاً أساسياً فى تطور العلاقات بين البلدين التى بدأت بالحصار ثم الحملة وانتهت باحتلال الجزائر(١). ولذلك فليس هناك بد من ذكر بعض خيوط هذه القصة لفهم أسباب الحملة ونتائجها . إن الاسم الكامل لبكرى هو: ميشيل كوهين بكرى المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت . وكان صاحب تجارة فى أوربا قبل أن يفتح سنة ١٧٧٠ مركزاً له فى مدينة الجزائر . وكان هذا المركز متواضعاً فى البداية ، ولكنه ازدهر حين انضم إلى صاحبه أخوته الثلاثة ، وابنه داود ، وصهره نافتالى بوشناق ، المعروف باسمه المستعرب بوجناح . وبوجناح ، كابن زاهوت ، كان أيضاً من أسرة لها تجارة فى الخارج ، وجاءت إلى مدينة الجزائر حوالى ١٧٢٣ ، وبدأت أيضاً بداية متواضعة . أما ثروة بوجناح الطائلة التى أصبح يتمتع بها بعدئذ فهو مدين فيها إلى التعفن والفساد الذى كان شائعاً أيام الحكم العثمانى فى

---

(١) أنظر أيضاً دراستى عن « الجزائر والحملة الفرنسية » فى مجلة (الجيش) ، عددى أكتوبر ونوفمبر ، ١٩٧٠ ، وهى دراسة مترجمة عن الإنكليزية .

الجزائر . وهناك قصة على ذلك ترويها كتب المؤرخين لاتخلو من طرافة ومن عبرة أيضاً .

فقد قيل إن مصطفى الوزناجي بن سليمان ، باى التيطرى بين ١٧٧٥ – ١٧٩٤ كان يخشى غضب الباشا عليه أثناء إحدى رحلاته العادية (كل ثلاث سنوات) إلى مدينة الجزائر . لذلك اعتزل الناس ولم يكن يجرؤ على رؤية أحد . ولم يسعفه حينئذ سوى بوجناح الذى أعطاه ما يحتاجه من مال وتشجيع وصادف أن عين الوزناجي بعد ذلك باياً على قسنطينة فاعترف بالجميل لبوجناح ، ومنذئذ أصبح (بوجناح) رجل أعماله ومحل ثقته ، وبالتالى أصبح نفوذه لدى الباى قوياً .

أما كيف ازدهرت تجارة ابن زاهوت وبوجناح ، فلذلك قصة أيضاً . فقد أراد الباى نفسه أن يتقدم بهدية ثمينة إلى امرأة الباشا فطلب من بوجناح أن يأتيه بحلية كريمة تعرف محلياً بالصريمة ، فجاءه بها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ فرنك ، فاشتراها منه الباى . ومادام الباى لايملك أن يدفع نقداً فقد دفع إليه الثمن قمحاً على حساب أربع فرنكات للكيلة الواحدة . وهكذا حصل بوجناح على ٧٥,٠٠٠ كيلة من القمح . وعندما باع القمح فى فرنسا (وقد كان محتكراً لتجارة الحبوب) ربح منه ٣,٤٥٠,٠٠٠ فرنك ، بينما لم تكلفه الصريمة ، المشتراة من باريس ، سوى ٣٠,٠٠٠ فرنك[1] .

وتحت حماية بعض الباشوات ، مثل حسن ومصطفى ، أصبح اليهوديان ابن زاهوت وبوجناح ، صاحبي نفوذ قوى وتأثير عميق فى كل المجالات الحيوية فى الدولة الجزائرية ، كانا على علم بأحوال البلاد الداخلية ، وكانا يتجسسان على أحوال المواطنين الجزائريين لصالح الحكام ، وإذا كان

---

(١) يروى القصة حمدان خوجة فى كتابه (المرآة) (باريس ، ١٨٣٣) ، ص ١٤٢ ويثبتها غبريال اسكير (احتلال الجزائر la prise d'Alger (باريس ، ١٩٢٩) ط . جديدة . وقد ظل الوزناجي بايا على قسنطينة إلى سنة ١٧٩٧ ، ومات مقتولا .

ابن زاهوت قد قصر نشاطه على الميدان التجارى ، فإن بوجناح قد تسرب إلى شئون الدولة ، فكان هذا يرفع أو يخفض الموظفين والبايات ، وحتى الباشوات ، مما جعل بعض الناس يطلقون عليه اسم «ملك الجزائر»[1] وبلغ تأثير بوجناح أنه كان يستقبل هو وأهل طائفته باسم الباشا ، القناصل الأجانب كما فعل مع قنصل الدانمارك والسويد وهولاندا (١٨٠١) ، وقام هو وأهل طائفته أيضاً بالمفاوضات بين الجزائر والبرتغال . وفى سنة ١٨٠٤ استقبل مبعوث السلطان إلى الجزائر . ولم يكن تأثير هذين اليهوديين مقصوراً على الجزائر ، بل كان فى كل البحر الأبيض المتوسط فكانت لهما مراكز تجارية فى مرسيليا ، وجنوا ، ونابولى ، وأزمير ، والإسكندرية ، وتونس . وليفورنيا ، وقرطاجنة (أسبانيا) ، ومنطقة الراين ، وبلجيكا ، وكانا صاحبي نفوذ سواء لدى الدول الكبيرة أو الصغيرة نظراً للقروض التى يتقدمان بها أو الوساطات التى يقومان بها .

وبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين الجزائريين . كانا هما مدينين للدولة الجزائرية . وفى سنة ١٧٩٥ قدر دين فرنسا بمليونين من الفرنكات ، أما دين اليهوديين للجزائر فقد قدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ فرنك وقد عين هؤلاء التجار اليهود يعقوب بكرى ممثلا لهم فى مرسيليا ثم فى باريس . ويذكر الفرنسيون أن الرأى العام الفرنسى قد ثار ضد تأثير اليهود الجزائريين فى فرنسا ولكن تدخل الوزير الفرنسى تاللراند Talleyrand الذى كسبه اليهود . قد جعل الحكومة الفرنسية تتراجع فى الإجراءات التى كانت تعتزم اتخاذها ضدهم[2]

ومن جهة أخرى جر اليهود الحكومة الجزائرية إلى قضية قرضهم لفرنسا

---

(١) اسكير ، ص ٢٠ ، بخصوص قضية بكرى وبوشناق «راجع أيضاً فيتمون» ، ملحق ٣ ، ص ٦٣٢ — ٦٣٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٣ .

فكتب الباشا مصطفى إلى تاللبراند يطلب منه أن تدفع فرنسا الدين الذى عليها إلى رعاياه اليهود . وهكذا أصبح القرض قضية تطرح على مستوى الحكومتين. وبعد فترة من الوقت أصبح سيمون أبوقية هو ممثل تجارة يهود الجزائر فى باريس . وعندما تقدم أبوقية بمذكرة إلى فرنسا عن القرض بلغ الدين الذى على فرنسا ٣,٣٧٧,٤٤٥ فرنك . وفى سنة ١٨٠٢ بلغ ٨,١٥١,٠٠٠ فرنك ، وكان الباشا خلال ذلك كله لايفتأ يطالب الحكومة الفرنسية بالدين الذى عليها إلى رعاياه اليهود ، ولكن بدون جدوى . ومما يذكر أن الحكومة الفرنسية قد سجنت ممثلى يهود الجزائر فى بلادها إثر إعلان الحرب بين الدولتين (١٧٩٨) على أساس أنهم رعايا جزائريون ، ثم أطلقت سراحهم بعد انتهاء الحرب (١٨٠١) .

وليس معنى ماذكرناه أن اليهود عامة ، وعائلتى ابن زاهوت وبوجناح خاصة ، لم يتعرضوا إلى أى اضطهاد[1] فقد كان العثمانيون فى الجزائر يتسامحون معهم إلى حد ويعطونهم بعض الوظائف الفنية كالعمل فى دارسك النقود . وقد يوجد باشا أو باى يحميهم لهدف معين ، كما كان الباشا مصطفى ، ولكن ذلك كان عادة مؤقتاً ، وقد أدى تدخل اليهود الظاهر فى شئون الدولة السياسية إلى انخفاض أسهمهم فى النهاية . ففى صيف ١٨٠٥ مات بوجناح ملك الجزائر بضربة من جندى انكشارى . وتلا ذلك ردود فعل ضد اليهود . وفى نفس السنة اغتيل الباشا مصطفى الذى كان يتدخل لصالحهم . وعندما تولى الباشا أحمد،صادر أملاك بوجناح واضطهد أفرادا بارزين من أسرة بكرى (ابن زاهوت) .

وقد لعب داود دوران ، منافس ابن زاهوت وبوجناح فى التجارة وفى رئاسة الطائفة اليهودية فى الجزائر ، دورا هاما فى المصير الذى لحق

---

(١) انظر نيتمون ، ص ١٣٨ راجع أيضاً اسكير ، الفصل الخاص بقضية بكرى وبوشناق .

بصاحبيه . غير أن أيام ازدهار دوران لم تكن طويلة ، فقد استعاد يوسف بكرى سمعة العائلة كما حل ابنه داود محل دوران فى رئاسة الطائفة اليهودية . مع ذلك فقد ظل دوران يكيد لهما إلى أن نجح فى تجريدهم من جميع سلطاتهم. ففى ١٨١١ قطعت رأس داود بكرى الذى اتهم بالوشاية بالباشا لدى السلطان وحل دوران محله . ولكن هذا لم يدم سوى ثمانية شهور فى سلطته الجديدة لأن يوسف بكرى ، الذى كان عجوزا ، قد ثأر منه لابنه داود . غير أن سلطة يوسف لم تدم طويلا أيضاً لأن عمر آغا قد أمر بنفيه سنة ١٨١٦ فذهب يوسف إلى ليفورنيا . وقد حل محله بالجزائر يعقوب بكرى الذى كان ممثلا لتجارة هؤلاء اليهود الجزائريين فى باريس والذى لم يكن محل ثقة من العائلة . ومما يذكر أنه كان قد حصل على الجنسية الفرنسية . وفى الجزائر أصبح يعقوب زعيما للطائفة اليهودية ومسئولا عن التجارة التى تديرها أسرة بكرى .

فى سنة ١٨١٩ عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذى على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود . وقد قدرته اللجنة ٤٢ مليون فرنك . ولكن هذا المبلغ انخفض شيئا فشيئا إلى أن صار ٧ ملايين فقط ، نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التى على أسرة بكرى — بوشناق . ولكن المذكرة التى أصدرتها الحكومة الفرنسية فى ٢٨ أكتوبر ١٨١٩ قد أكدت أن ملك فرنسا عازم على إرضاء مطلب باشا الجزائر للمحافظة على العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا ، ويذكر مؤرخ فرنسى أن المذكرة قد نصت أيضاً على أن فرنسا لن تسدد الدين إلا بعد إعلان الباشا التخلى عن مطالبته بتسديد الدين له شخصيا بدل بكرى[1] . ويقال أن الباشا قد أعلن رسميا ، فى ١٢ أفريل ، ١٨٢٠ أنه راض إذا سددت الحكومة الفرنسية الدين الذى عليها إلى يعقوب بكرى مباشرة . ومن المفهوم أنه متى استعاد يعقوب قرضه فانه

---

(١) نفس المصدر ص ٤٥ .

سيدفع ما عليه للباشا[1] . وفى ٢٤ جويليه ، ١٨٢٠ صدر قانون عن البرلمان الفرنسى بتخصيص ٧ ملايين فرنك لتسديد الدين إلى يعقوب بكرى . وعندئذ واجهت الحكومة الفرنسية ، على ما قيل ، مطالب كثيرة يدعى أصحابها بأن يعقوب بكرى مدين لهم . وأمام ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية إلى المحاكم ، ولكن معنى ذلك كله هو أن الباشا لن يحصل من يعقوب بكرى على الديون المتراكمة عليه .

تعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر إلى عهد نابوليون[2] . فبعد عودة السلام بين الجزائر وفرنسا (١٨٠١) رجعت فرنسا إلى امتيازاتها فى الجزائر . غير أن قنصل نابوليون فى الجزائر ، وهو ديبوا — ثانفيل لم يحمل إلى الباشا مصطفى الهدية التى اعتاد القناصل تقديمها له . وحين طلبها الباشا رسميا على أساس أنهـا شىء واجب ، رد عليه نابليون برسالة ساخطة هدد فيها بتحطيم الأسطول الجزائرى ، وأنذر بأن فرنسا على عهده ليست هى فرنسا على عهد البوربون . وما لبثت العلاقات أن توترت بين البلدين من جديد فقد احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى فى ميناء تونس من أحد الجزائريين . فكتب نابليون إلى الباشا مصطفى أيضاً يطالبه بدفع تعويض عن الخسائر ومعاقبة الوزراء المسئولين عن هذه الحوادث .

كان نابوليون يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية . لذلك كان يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربى الأربع وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية هناك وإضافة المنطقة إلى أجزاء امبراطوريته فى البحر

---

(١) نفس المصدر ص ٤٦ أنظر أيضاً الشيخ محمد بيرم (صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار) جـ ٤ ، ص ٨ — ٩ ، ط القاهرة ، ١٣٠٢ .

(٢) هناك مشاريع فرنسية أخرى لغزو الجزائر وهناك حملات وقعت فعلا قبل عهد نابوليون ولكن ذلك لا يعنينا هنا ، انظر نيتمون ، ص ١٠٥ — ١١٥ .

المذكور . ولتحقيق ذلك طلب من الفرنسيين الذين كانوا أسرى فى الجزائر أو الذين عاشوا فيها ، معلومات عنها وعن سكانها وتحصيناتها . فأوصى قنصل فرنسي سابق فى الجزائر ، وهو السيد جون بون سان - اندرى ، بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة وإنهاء الحرب فى ثمانية أيام . واقترح فرنسى آخر بنزول حملة فرنسية قرب تنس والهجوم على مدينة الجزائر براً . ولكن نابوليون تخلى عن مشروع الحملة لانشغاله بمناطق أخرى . غير أنه أرسل إلى الجزائر قطعة من أسطوله بقيادة الأميرال ليسيغ leissegues حاملا رسالة إلى الباشا (سنة ١٨٠٢) يطالبه فيها بدفع التعويضات المذكورة ، ويعلمه برفضه تسديد المبلغ الذى يطالب به وهو ٢٠٠,٠٠٠ فرنك . ومن بين الذين كانوا فى هذه المهمة القبطان برج Berge الذى جمع عندئذ معلومات هامة عن الجزائر ، وهو الذى سيكون من أعضاء الحملة البارزين سنة ١٨٣٠ .

وخلال سنة ١٨٠٥ جاء جيروم نابوليون إلى الجزائر على رأس قطعة بحرية أيضاً للمطالبة بإطلاق سراح ٢٣١ من الأسرى الطليان . ولكن الباشا أحمد ، الذى خلف مصطفى ، لم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفع جيروم مبلغ ٨٠,٠٠٠ فرنك . ومن جهة أخرى أدت هزيمة الأسطول الفرنسى فى (ترافلغار) إلى أن سحبت الجزائر الامتيازات التى كانت لفرنسا وأعطتها إلى بريطانيا . وكان ذلك سنة ١٨٠٧ . ولكن نابوليون قد وقع السلام مع روسيا فى نفس السنة(معاهدة تلست) ، وعاد إلى مشروع الحملة ضد الجزائر ، فأمر قنصله فى الجزائر بمغادرة المدينة وإعلام الباشا بأنه سيواجه الحرب إذا لم يطلق سراح الأسرى الجنويين والكورسيكيين والطليان . ومن جهة أخرى أمر وزيره للبحرية بالتفكير جيدا فى القيام بحملة ضد الجزائر سواء كانت برية أو بحرية ، كما أمره بجمع المعلومات الضرورية عن وسائل التموين وطبيعة الأرض ، ومكان وزمان الحملة ، واقترح التمويه على العدو لكى يظن أن الحملة موجهة إلى صقلية . وطلب أن لايزيد عدد الجيش

عن ٢٠,٠٠٠ رجل . وأمر أن تأتيه المعلومات فى ظرف شهر . وطلب من الوزير إرسال أحد جنوده الذين يمتازون بالروح العسكرية وبالمهارة الهندسية سريا إلى الجزائر ليتجسس ويعود بتقرير مفصل وخطة واضحة، فوقع الاختيار على ضابط يسمى بوتان Y. Boutin .

وصل بوتان إلى مدينة الجزائر فى ٢٤ ماى ١٨٠٨ على ظهر سفينة تسمى لوركان le Requin وقد ظل هناك متجسسا على الحصون دارسا خطة النزول بدقة متنقلا من برج البحرى(كاب ماتيفو) شرقا إلى سيدى فرج غربا وبعد أن كتب ملاحظاته ورسم خطته قفل راجعا فى ١٧ جويليه من نفس العام. غير أن الانكليز ألقوا عليه القبض فى عرض البحر وقادوه إلى مالطة . وأثناء ذلك أعدم الخطة ولكنه أبقى على ملاحظاته التى منها سيكتب تقريره ويرسم الخطة من جديد(١) . ومن مالطة فر متنكراً وعاد إلى فرنسا فى أكتوبر عن طريق أزمير واسطانبول . وقد ضمن تقريره معلومات دقيقة عن تحصينات الجزائر وطبيعة أرضها ، وعدد قواتها ، وزمن الحملة المقترحة والمدة التى تستغرقها ، وعدد الجيش الضرورى . واقترح بوتان عدد الرجال من ٣٥ إلى ٤٠ ألف محارب معظمهم من المشاة ، مع بعض المدافع ، وقد أظهر الأخطار التى تتعرض لها الحملة من البحر ونصح بدلا من ذلك أن تكون الحملة برية ، وبالاستيلاء على قلعة مولاى حسن(الامبراطور) لأنها تشرف على المدينة . واقترح أن يكون مكان نزول الحملة هو سيدى فرج لخلوه من المدافع والجنود . ومن رأيه أن أفضل وقت للحملة هو من مايو إلى جوان وأن مدة الحملة لاتتجاوز شهراً .

ولكن انشغال نابوليون بالحرب فى أسبانيا وبحملة روسيا وضعف الأسطول الفرنسى ثم سقوطه ــ كل ذلك قد جعل مشروع غزو الجزائر يبقى على الرف مؤقتا .

---

(١) أنظر مشروع بوتان فى نيتمون ، ملحق ، ص ٦٤٠ – ٦٧ .

وبعد مؤتمر فيينا عينت فرنسا قنصلا جديدا لها فى الجزائر وهو بيير دوفال Duval ، فى ٢٨ أوت ١٨١٥ . وقد حمل إلى الباشا هدايا تقدر بـ ١١٢,٩٢٤ فرنك تضم مجوهرات وساعات وأقمشة وأسلحة . وفى مقابل ذلك أعاد الباشا إلى فرنسا الامتيازات التى فقدتها ، وكان ذلك فى ١٧مارس ١٨١٧ إثر حملة اللورد اكسموث الانكليزى على الجزائر (١٨١٦) . وتساهلت الجزائر فخفضت مقدار الضريبة السنوية المقررة على فرنسا من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ١١٨,٠٠٠ فرنك .

كان دوفال المذكور إبناً لمترجم فرنسى كان يعمل فى السفارة الفرنسية فى اسطانبول وقد تولى جميع مهامة القنصلية فى القنصليات الفرنسية بآسيا الصغرى . وكان يتكلم العربية والتركية[1] . ورغم أنه كان قد واجه بعض الصعوبات منذ البداية فى مهمته فانه كان يمتاز باتباع سياسة التعفن الاجتماعى والتوريط وخلف الوعد ، وهى ما يعبر عنها الغربيون بالروح الشرقية . وكان دوفال يعتبر هذه الوسيلة هى طريق النفاذ إلى الباشا وبالتالى التأثير عليه وكسبه . ومما يذكر أنه سلم ، دون بقية القناصل الأجانب ، الجزائريين الذين كانوا فى خدمته إلى السلطات المحلية أثناء ثورة ١٨٢٣ .

أما الباشا حسين فقد تولى الحكم سنة ١٨١٨ خلفاً للباشا على خوجة . وقد اشتهر بالغيرة على الدين ، وباليقظة الدائمة ، والميل إلى الأهالى . وكان دون الخمسين من عمره حين تولى الحكم . وقد ورث قضية الدين الذى على فرنسا لرعاياه اليهود . كما واجه عدة ضغوط من فرنسا وبريطانيا بعد مؤتمر فيينا ، لإلغاء الرق وإبطال دفع الضريبة السنوية على الدول الأوروبية . والواقع أن هناك أقوالا متضاربة حول شخصيته ومزاجه وقدرته . فبعضهم

---

(١) قال عنه خوجة فى « المرآة » ص ١٦٦ أنه لم يكن يتكلم التركية جيداً ، وأن قدرة دوفال على التركية تشبه قدرة خوجة على الفرنسية .

يتهمه بالقسوة والهور والتهاون وبعضهم يصفه بالخيرية والأمانة والشهامة[1].

طلب الباشا الجديد من فرنسا أن تدفع إليه شخصياً الدين الذى عليها ليعقوب بكرى ووعد بأنه سيتولى هو وليس الحاكم الفرنسية ، تسديد الديون التى على بكرى للدائنين . وقد ذكرنا أن المبلغ ، بعد أن انخفض عدة مرات ، قداستقر على سبعة ملايين فرنك . وكتب الباشا بذلك إلى الحكومة الفرنسية ولكن الرد لم يصله بدعوى أن وزير الخارجية عندئذ ، وهو البارون دى دماس Damas ، لم يفهم طلب الباشا ما دام سلفه قد وافق على أن تدفع فرنسا مباشرة إلى بكرى .

وقد اتهم الباشا القنصل دوفال بإخفاء رد فرنسا عنه . وزاد فى سوء التفاهم بينهما أن يعقوب بكرى قال بأنه قد دفع بعض النقود إلى القنصل الفرنسى[2] . فزاد ذلك من عدم ثقة الباشا فى القنصل . ولذلك طلب الباشا من فرنسا استدعاء قنصلها ودفع الدين الذى لبكرى له شخصياً . ولكن فرنسا بدلا من أن تسمى قنصلا جديداً ، وهو إجراء متبع ، وتكتب إلى الباشا بخصوص الدين ، أرسلت سفينة جربية إلى الجزائر بقيادة الضابط فلورى طالبة من الباشا دفع تعويضات معينة ومدعية عليه ادعاءات مختلفة[3] وعندما تكرر طلب الباشا بتعيين قنصل فرنسى جديد ودفع الدين كررت فرنسا إرسال السفن الحربية ، هذه المرة أربع ، بقرار من مجلس الوزراء ، وذلك فى أبريل ١٨٢٧ .

---

(١) أنظر خوجة « المرآة » ص ١٦٠ - ١٦١ ، راجع أيضاً نيتمون ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) كان الباشا قد سجن « ١٨٢٦ » يعقوب بكرى لعدم وفائه برد دين إلى القنصل الانكليزى . وقد أجبره أيضاً على التخلى له (أى للباشا) عن كل الديون التى يدعيها على أسبانيا وفرنسا وسردينيا .

(٣) اسكير ص ٥٨ .

وبمناسبة عيد الأضحى الذى صادف ٢٩ أبريل ١٨٢٧ وقعت ضربة المروحة المشهورة . فقد حضر كالعادة القناصل الأجانب ، ومن بينهم دوفال ، لتهنئة الباشا . ودار الحديث بين الباشا والقنصل الفرنسى حول رد فرنسا على طلبه . فكان رد القنصل غامضاً ولعله كان مهيناً للباشا . وقد تطور الحديث فاتهم الباشا القنصل بأنه كان السبب فى عدم وصول الرد إليه مباشرة . وأمره بالخروج ، وعندما لم يتحرك ضربه بالمروحة التى كانت بيده . وقد ادعى دوفال فى تقريره إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات . أما الباشا فقد قال بأنه ضربه لأنه أهانه . وتذهب رواية أخرى إلى أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب[1] .

كان رد فرنسا على ذلك إرسال قطعة من أسطولها أمام الجزائر بقيادة القبطان كولى Collet . وقد وصلت القطعة يوم ١٢ جوان ١٨٢٧ وصعد القنصل دوفال سفينة القبطان المسماه « لابروفانس » . جاء كولى يطلب من الباشا أن يأتى شخصياً إلى السفينة ويعتذر للقنصل . ولما كان معروفاً مسبقاً أن الباشا لن يرضى بذلك فقد اشتملت تعليمات كولى على اقتراحات أخرى ، وهى :

١ — أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم إلى دوفال .

٢ — أن يرسل بعثة برئاسة وكيل الحرج (وزير البحرية) إلى قطعة الأسطول الفرنسى ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل . وفى جميع الحالات يرفع العلم الفرنسى على جميع القلاع الجزائرية ، بما فى ذلك القصبة وتطلق

---

(١) يقر خوجة « ص ١٦٧ » بوقوع ضربة المروحة ، ولكنه يلقى المسئولية على جهل دوفال باللغة التركية . ويذكر نيتمون أن الحادث وقع يوم ٣٠ أبريل ١٨٢٧ . أنظر ص ١٤٢ .

مائة طلقة مدفع تحية له . وكانت تعليمات كولى تقتضى أنه فى صورة قبول الباشا أحد الحلول الثلاثة يتقدم إليه بعد ذلك بعدة مطالب فرنسية تتضمن دفع التعويضات ، ومعاقبة الجزائريين المسئولين عن الإضرار بالمنشآت الفرنسية ، وحق تسليح هذه المنشآت فى المستقبل ، وإعلان الجزائر أنه لاحق لهافى دين بكرى ، كما تقتضى التعليمات أنه فى حالة عدم استجابة الباشا لواحد من الاقتراحات المذكورة يعلن الحصار رسمياً على الجزائر.

بناء على التعليمات أرسل كولى بالاقتراح الثالث ، فى ١٥ يونية ، إلى الباشا وأعطاه أربعاً وعشرين ساعة للرد . كان حامل هذا الإنذار قنصل سردينيا فى الجزائر الكونت D'Attili الذى أصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب دوفال[1] . كان رد الباشا على داتيلى أنه لايفهم أنه بدلا من أن تعين فرنسا قنصلا جديداً وتكتب إليه مباشرة لجأت إلى إرسال إنذار مضحك مع ضابط بحرية . وعندما انقضى أجل الإنذار بدون رد أعلن كولى الحصار فى ١٦ يونية ١٨٢٧ . أما الباشا فقد أمر من جهته باى قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة فى إقليمه .

فى نفس الشهر الذى أعلن فيـــه الحصار ، كلف الجنرال لوفيردو Loverdo أن يعد « مشروعاً يحتوى على المعلومات التاريخية والجغرافيـــة والاحصائية والعسكرية » التى تهدف إلى القيام بحملة ضد الجزائر . وقدأنهى الجنرال عمله خلال ثلاثة شهور . ولكن الحكومة الفرنسية لم تقرر الحملة على ضوئه واكتفت بالحصار نظراً لحوادث اليونان وفراغ المخازن من الأسلحة ووجود الأسطول الفرنسى فى اليونان . فكان مطلب فرنسا من باشا الجزائر مقصوراً على الاعتذار لقنصلها عما ارتكبه نحوه .

---

(١) توفى فى فرنســا بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ ، وقد خلفه فى منصبه ابن أخيه الاسكندر دوفال الذى أصبح مكلفــاً بشئون القنصلية الفرنسية فى الجزائر سنة ١٨٣٠ .

ولكن مشاريع إعداد الحملة ظلت تكثر يوماً بعد يوم . فقد كلف الضابط دوبتى – ثوار Dupetit-thouars بإعداد مشروع لمهاجمة الجزائر من البحر ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ به أيضاً . ثم تولى إعداد مشروع آخر وزير الحربية عندئذ ، الكونت كليرمون تونير C. Tonnerre . والواقع أنه اعتمد على مشروع بوتان السابق ذكره . وقد رأى تونير أن حملة فرنسية ضد الجزائر ضرورية وممكنة فى نفس الوقت . وكان فى تقريره النهائى بعض العواطف الدينية الواضحة ، فقد وصف الحملة بأنها « حرب صليبية » هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسى الذى اختاره « الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية » ويغسل الإهانة التى لحقت بالشرف الفرنسى . وأضاف تونير مخاطبا الملك « لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين»[1] .

وقد احتوى تقرير تونير ، الذى كان فى أهميته يشبه تقرير بوتان ، وصفاً للحالة الاقتصادية التى كانت عليها الجزائر والتى تغرى أصحاب رأس المال والمصالح التجارية بالحملة . فقد قال إن الخزينة الجزائرية كانت تضم ١٥٠ مليون فرنك ، وأن للجزائر موانى عديدة وسهولا خصبة ، وغابات صالحة لبناء السفن ، وهناك مناجم الحديد والرصاص وجبال من الملح والمواد الكيمائية الأخرى . وفى نفس الوقت دغدغ أحلام العسكريين حين أوصى باقامة مستعمرات عسكرية فرنسية فى الجزائر .

أما فى بقية تفاصيل المشروع فقد كان تونير يسير على خطى بوتان . فقد أوصى هو أيضاً بالهجوم من البر بدل البحر ، وأن يكون نزول القوات الفرنسية من شبه جزيرة سيدى فرج . وأما وقت الحملة فهوما بين أبريل ويونية وتوقع لها أن تدوم ستة أسابيع . ورأى أن الحملة ستكلف الخزانة

---

(١) اسكير ص ٧٤ ، ونيتمون ، ص ١٥٠ – ١٥٣ .

الفرنسية حوالى ٥٠ مليون فرنك ، وتضم ٣٣,٠٠٠ رجل ، بالإضافة إلى فرقة من الخيالة وعدد من فرق المدفعية . وكان من رأيه أيضاً أن فرنسا لاتحتل جزءاً فقط من الجزائر بل يجب احتلالها كلها احتلالا « طويل المدى» واقترح الوزير الفرنسى سنة ١٨٢٨ موعداً للحملة لأن أوربا كانت تعيش فى سلام ولأن الرأى العام الفرنسى كان مهيئاً لها . وقد ناقش مجلس الوزراء مشروع تونير فى جلسة ١١ أكتوبر ١٨٢٧ ، ولكن المجلس فى النهاية قرر عدم الأخذ به آنذاك .

وهناك مشروع آخر تقدم به أحد النواب فى البرلمان . وقد نادى صاحبه باقامة مستعمرات عسكرية شبيهة بما فعل الرومان ، وبدعوة الأوربيين أن يتوجهوا إلى الجزائر بدل الهجرة إلى أمريكا . وقال صاحب هذا المشروع إن احتلال الجزائر سيعوض فرنسا عما فقدته فى منطقة الراين ويغنيها عن شراء بعض البضائع مثل التبغ والحرير والسكر والزيت والقطن . ولكن الحكومة الفرنسية لم تقتنع بالمشروع نظراً لأن حملة الانتخابات كانت على الأبواب ولأن نتائج الحملة المقترحة ستأتى بعد إجراء الانتخابات ، وبالتالى لن تؤثر فى الرأى العام الفرنسى لصالح الحكومة .

استمر الحصار إذن بدل الحملة . وكان الفرنسيون يهدفون من ورائه إلى قطع التموين عن الجزائر ، فكان أسطولهم المحاصر يتكون من ١٢ سفينة كانت تقوم بمراقبة الموانىء الجزائرية ، وكانوا يوقفون بعض السفن المشبوهة ويحتجزون بعض السفن الأخرى . ولكن الحصار لم ينه عمليات القرصنة ، وبالتالى لم ينجح . وفى ٣ أكتوبر وقعت معركة بين الأسطول الجزائرى (١٢ سفينة ، ٣,٢٠٠ رجل ، ٢٥٢ مدفعاً) والأسطول الفرنسى المذكور. وقد دامت المعركة حوالى أربع ساعات ولم تسفر عن نتيجة لكل من الطرفين[١] .

---

(١) المعروف أن جزءاً من أسطول الجزائر كان عندئذ فى اليونان لمساعدة الدولة العثمانية وقد تحطم عدد من سفنه هناك .

ولكن تكاليف الحصار التى بلغت سبعة ملايين فرنك سنويا ، والخوف من الحرب مع بريطانيا أومع أسبانيا ، إذا ما تحول الحصار إلى حملة عسكرية ، وتغيير الحكومة الفرنسية خلال ٤ يناير ١٨٢٨ . كل هذه العوامل جعلت فرنسا تفتح باب المفاوضات مع الجزائر هادفة إلى إلغاء الحصار بطريقة « مشرفة » ، ففى ٢٩ أبريل عام ١٨٢٨ ذهبت إلى الجزائر بعثة للتفاوض بقيادة الضابط بزار Bézard ، ولكن البعثة فشلت لإصرار الباشا على عدم دفع تعويضات إلى فرنسا . وتلا ذلك بعثة أخرى بقيادة بزار نفسه التى فشلت أيضاً لأن الباشا رفض أحد الشروط الفرنسية الأساسية وهو إرسال وزير من حكومته إلى باريس للاعتذار ، واشترط أن يفعل ذلك فقط بعد توقيع معاهدة صلح مع فرنسا . أما الفرنسيون فقد عزوا فشل البعثة إلى « طيبة » القنصل السردينى فى الجزائر الذى كان يرعى المصالح الفرنسية ، وإلى نشاط القنصل الإنكليزى المضاد ، ثم إلى المترجم اليهودى دوران Duran ، الذى اتهموه بعدم نقل الحقيقة .

وأمام فشل المفاوضات عاد الفرنسيون إلى التفكير فى الحملة ضد الجزائر . ففى صيف ١٨٢٨ كلف وزير الحربيـــة الجديد دى كو De caux لجنة خماسية « لدراسة المسائل المتعلقة بحملة ضد الجزائر وتقديم خطة كاملة للعمل وتعيين الوسائل الضرورية للتنفيذ[1] » . وقد كانت هذه اللجنة تضم الجنرال برج الذى كان قد أرسل سنة ١٨٠٢ للتجسس على تحصينات الجزائر ، وكان رئيسها هو الجنرال لوفيردو الذى سبقت الإشارة إليه .

قامت اللجنة بجمع المعلومات من كتب الرحالة وأخبار الأسرى الأوربيين والمذكرات التى كتبت عن الحملات السابقة ضد الجزائر من

---

(١) نفس المصدر ، ص ٩٧ ، انظر أيضاً تفاصيل الحصار والمفاوضات فى نيتمون ، ص ١٥٣ - ١٧٦ .

عام ١٦٢٨ إلى ١٨٠٨ . كان رأى اللجنة بخصوص مكان النزول وعدد الجنود والمعدات هو تقريباً رأى بوتان وتونير. وقدرت أن تغادر الحملة ميناء طولون فى منتصف أبريل وتعود حوالى نهاية شهر أغسطس ، كما قدرت تكاليف الحملة بـ ٢٥ مليون فرنك . ومن جهة أخرى ذكرت اللجنة بعض التفاصيل فى جدول الهجوم على الأماكن العامة مثل قلعة مولاى حسن والقصبة ، وتوقعت أن تشتبك القوات الفرنسية فى معركة حاسمة ضد قوات البايات الثلاثة مجتمعة فى اليوم العشرين من النزول .

ونظراً لوجود معارضة قوية فى البرلمان ، والخسارة الاقتصادية التى تسبب فيها الحصار ، وللظروف الدولية ، قررت الحكومة الفرنسية أن تفاوض من جديد سنة ١٨٢٩ . وقد أرسلت القبطان دى نرسيا De Nerciat إلى الجزائر فى مهمة نحو الباشا حسين ، على أن تفتح محاولته الطريق أمام قائد الحصار الجديد وهو بريتونيير Bretonniére الذى خلف كولى . وقد صدرت التعليمات بأن يصحب قائد الحصار ، عندما يأتى دوره فى المفاوضة ، مترجماً فرنسياً بدلا من اليهودى دوران . وتمت خطة الاجتماع بين الباشا وقائد الحصار على ما يرام ، ولكن النتيجة كانت سلبية . فقد طلب قائد الحصار من الباشا إرسال وفد سام إلى باريس للاعتذار والتفاوض . ولكن الباشا استغرب ذلك وأصر على عقد الصلح فى الجزائر أو لاقبل إرسال الوفد .

وأثناء عودة الوفد الفرنسى خائباً أطلقت المدافع على سفينة قائد الحصار «لابروفانس» من التحصينات الجزائرية . ويقول الجزائريون إن السفينة اقتربت كثيراً من التحصينات ، أما الفرنسيون فيقرون بذلك ولكنهم يعزونه إلى شدة الرياح . وقد أصيبت السفينة ببعض العطب ولكن قائدها نجح فى الهروب بها سالماً . وكانت الحادثة قد جرت بتاريخ ٣ أغسطس عام ١٨٢٩ . ومما يذكر أن الباشا قد تبرأ من الحادث وعبر

عن أسفه لوقوعه ، وعاقب وزير البحرية وقائد الميناء بالطرد من منصبهما . ولكن الحادث قد وقع على أية حال ، وأدى إلى زيادة تعقد العلاقات بين الطرفين وسوء التفاهم بينهما . ومما وسع الشقة أيضاً مجيء دي بولينياك إلى رئاسة الوزارة الفرنسية فى أواخر سنة ١٨٢٩ ، وقد كانت له مشاريع عريضة لا بالنسبة للجزائر فقط ولكن بالنسبة لأوربا والشرق أيضاً . ومن جهة أخـرى تغير وزير البحرية وأصبح هو البارون دى هوسى D'Haussez الذى كان يرى ضرورة القيام بحملة ضـد الجزائر فى ربيع ١٨٣٠ .

وقبل أن يصبح بولينياك رئيساً للوزارة كان قد استقبل عندما كان وزيراً للخارجية ، (سبتمبر عام ١٨٢٩) وفداً قادماً من مصر يحمل آراء عرفت فيما بعد باسم « مشروع محمد على » لحل قضية الجزائر[1]. وبناء على المشروع فقد عرض محمد على على فرنسا أن تساعده فى أن يصبح حاكماً على طرابلس وتونس والجزائر ، واقترح أن يمر جيشه بالساحل الأفريقى الشمالى محمياً بأسطول فرنسى بحرى . وطلب من فرنسا أن تمده مقدماً بأربع سفن و٢٨ مليوناً من الفرنكات ، وكان يرى أن السلطان العثمانى سيكون راضياً لأن المشروع سيجعله يحصل على جزية سنوية شبيهة بالتى يدفعها إليه محمد على من مصر ، وسيرضى المشروع أيضاً فرنسا لأنها ستتخلص من مشكلة الجزائر ، وأوربا لأنها ستتخلص من القرصنة . وقد قال محمد على للقنصل الفرنسى فى القاهرة عندئذ أنه قادر على إنهاء المشكلة الجزائرية بتجنيد ٦٨ ألف رجل و٢٣ سفينة وتوفير مائة مليون فرنك لتغطية نفقات الحملة .

---

(١) كان أعضاء الوفد هما القنصل الفرنسى فى الاسكندرية ، والمغامر الفرنسى المركيز دى ليفرون الذى أصبح ممثلا لشئون محمد على فى فرنسا . ولعل صاحب الاقتراح الأول هو فرنسا وليس محمد على .

أما بولينياك فقد كان يرى منذ عام ١٨١٤ ضرورة الربط بين قضية مصر وشمال أفريقية . وكان يرى أن ذلك سبيل مأمون إلى نشر التأثير الفرنسي فى المنطقة . وعندما كان سفيراً لبلاده فى لندن (١٨٢٨) تحادث مع زملائه بشأن فوائد فرنسا من حملة ضد الجزائر وفوائد أوربا أيضاً. وحين وصل إلى الحكم بدأ يبحث عمن يكون آلة فى تنفيذ خطته ، ولاسيما فى تلك الظروف التى كانت فيها غير قادرة على القيام بمشروع الحملة بنفسها مباشرة . لذلك رحب باقتراحات محمد على وأرسل الضابط هودير Huder إلى مصر للتفاوض . كما أرسل تعليمات إلى سفير فرنسا فى اسطانبول بجس نبض السلطان حول الموضوع . ويقال أن التعليمات قد تضمنت إقناع السلطان بأن الحملة إذا قام بها محمد على ستحقق :

١ - جزية هامة من الولايات الثلاث المتمردة عليه .

٢ - عدم إرسال الجنود الفرنسيين إلى الجزائر.

وقد قيل أن رأى الديوان العثمانى كان فى صالح المشروع فى البداية ثم وقع التراجع عنه . ثم تغير الموقف وحاول العثمانيون إقناع السفير الفرنسى بأن تأييد الخطة يخالف الدين الإسلامى وأن محمد على لن يقدر على تنفيذ الخطة . وبدلا من التأييد وافق الديوان على إرسال شخصية هامة للتعرف على موقف باشا الجزائر والتوسط فى إيجاد حل سلمى بين الجزائر وفرنسا . هذه الشخصية هو السيد خليل أفندى الذى كان صديقاً لباشا الجزائر والذى كان دبلوماسياً ماهراً . وقد وصل إلى الجزائر فى شهر ديسمبر ١٨٢٨ . ولكن أفندى فشل فى مهمته ، ويعود ذلك إلى شروط فرنسا التى تصر على إعادة حق صيد المرجان وإقامة منشآت مسلحة ونحو ذلك فى الجزائر.

ومن جهة أخرى عارض كل من وزير الحربية بورمون ووزير البحرية

دى هوسى مشروع محمد على عند مناقشته فى مجلس الوزراء ، لأن المشروع ، على ما هو عليه ، يعتبر إهانة للشرف الفرنسى فى نظرهما . فمحمد على لم يكن فى نظرهما يختلف كثيراً عن حسين باشا : كلاهما « بربرى » وقد هـــدد هوسى بالاستقالة إذا منحت فرنسا الأربع سفن إلى محمد على . لذلك اضطر بولينياك إلى تعديل المشروع بتخفيض المعونة إلى ١٠ ملايين ، أما السفن فتعار فقط . واشترط أن تكون فرنسا « مشاركة » فى الحملة بأسطول هام يحمى جيش محمد على من البحر ، وبقوة هامة من الجنود والمهندسين للمشاركة فى الحصار والهجوم . وفى ١٢ أكتوبر ١٨٢٩ وافق الملك الفرنسى على المشروع المعدل وفى الحال أرسل بولينياك بعثة إلى محمد على لحقت (بهودير) الذى كان ما يزال فى طولون ينتظر سفينة تحمله إلى مصر . وقد وصل إلى الاسكندرية فى ١٦ نوفمبر .

ولكن مجلس الوزراء الفرنسى قرر خلال جلسة ١٩ ديسمبر عام ١٨٢٩، أن تقوم فرنسا وحدها بالحملة ضد الجزائر . وفى العشرين منه وافق الملك على ذلك مبدئياً أيضاً . وفى نفس اليوم عاد هودير يحمل رفض محمد على للمشروع المعدل . ومع ذلك لم ييأس بولينياك من التعاون مع محمد على . ففى جلسة ٣ يناير عام ١٨٣٠ اقترح مجلس الوزراء تعديلا جديداً على المشروع . فقد قرر دفع ٢٠ مليوناً (كما اشترطها محمد على) نصفها عند تحرك الجيش المصرى ونصفها الباقى بعضه عند الوصول إلى طرابلس وبعضه الآخر عند الوصول إلى تونس . وقرر أيضاً دفع ٨ ملايين فى مقابل السفن الأربع التى رفضت فرنسا إعطاءها أو إعارتها . ومن جهة أخرى قرر مجلس الوزراء إرسال الأسطول الفرنسى لحماية الحملة ابتداء من الاسكندرية. وفى ٢٠ يناير وصل هودير من جديد عند محمد على بالاقتراح المعدل ، وقد رضى محمد على بالاقتراح .

ولكن حملة صحفية واسعة جعلت الحكومة الفرنسية تغير موقفها .

فقد وصفت بعض الصحف مشروع محمد على ـ بوليناك بأنه « غير ممكن ، فظيع ، مهزلة ، أى مجد لفرنسا أن تستعمل مسلما ضد مسلم » ، كما أن روسيا وانكلترا اعترضتا على المشروع . وهكذا أرسلت الحكومة الفرنسية رسولا آخر إلى محمد على فى (٦ فبراير عام ١٨٣٠) يعرض عليه ثمانية ملايين فرنك إذا اكتفى بطرابلس وتونس . أما الجزائر فقد رأت أن تتولاها فرنسا بنفسها . عندئذ يئس محمد على وقطع المفاوضات مع الفرنسيين قائلا « إنهم لن يصلوا أبداً إلى الجزائر ، وإذا وصلوا فلن يجرؤوا على البقاء فيها لمعارضة بريطانيا لهم »[1].

وهكذا ففى جلسة ٣٠ يناير ١٨٣٠ قرر مجلس الوزراء الفرنسى ، بعد دراسة استغرقت أربع ساعات ، القيام بحملة ضد الجزائر . وفى ٧ فبراير أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائداً عاما للحملة والأميرال دوبيرى قائداً للأسطول . وقد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع .

***

---

(١) عن وجهة النظر المصرية انظر زاهر رياض « صحائف مطوية من تاريخ مصر الحديث (مشروع حملة الجزائر) » فى مجلة (المقتطف) ج ١٢٠ سنة ١٩٥٢ ، ولأحمد عزت عبد الكريم دراسة حول نفس الموضوع لا أذكر الآن أين نشرها .

الفصل الثانى

استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة

بينما كانت فرنسا تستعد للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر كانت هذه تستعد أيضاً لمواجهة الحملة . وقد عرفنا استعدادات فرنسا ويهمنا الآن أن نعرف استعدادات الجزائر . ونلاحظ منذ البداية أن مكان نزول القوات الفرنسية لم يكن محصناً ، ويرجع ذلك إلى القيادة العسكرية التى سنعرف موقفها بعد قليل . ونلاحظ أيضاً أن فرنسا قد أنزلت قواتها فى سيدى فرج (١٤ يونيه عام ١٨٣٠) بدون مقاومة . كانت هناك بعض المدافع التى نصبت عند بداية التوتر بين الدولتين ، ولكنها لم تكن كافية لمواجهة أولصد الأسطول الفرنسى .

نصب القائد العام الفرنسى « بورمون » مقر قيادته فى زاوية المرابط سيدى فرج . وكانت الزاوية تشرف على الخليج بكامله . وكانت تضم مسجداً صغيراً يحوطه جدار وبعض الغرف . وحول الزاوية كانت مزارع الشعير والحنطة وأشجار التين والبرتقال والزيتون . تتوسطها نخلة وحيدة عالية . وداخل المسجد صندوق ذخائر سيدى فرج المرصع بالفضة والمرجان . وكانت ترفرف فوق المسجد أعلام وقطع ملونة من القماش الحريرى . وقد استقر كل أحد من الفرنسيين حيث شاء . فقد نصب بورمون قيادته فى المسجد نفسه الذى أصبح له بمثابة مجلس وزارة وغرفة نوم فى نفس الوقت. أما المتصرف العام فقد استقر تحت النخلة الوحيدة .

كان حسين باشا على علم بتفاصيل الحملة قبل وقوعها ، ولكن يبدو

أنه لم يكن على علم بمكان نزولها . فقد كان يعتقد أنها لن تتعدى الضرب من البحر شأنها شأن الحملات الأوربية السابقة . ومادام قد حصن الواجهة البحرية فانه لاخوف من عواقب الحملة . ومن جهة أخرى كان لايزال على الاعتقاد بأن الفرنسيين لن يتخلوا عن فكرة التفاوض رغم استعدادهم للحملة ، وكان يساعده على اعتقاده كثرة الرسل والبعثات التى جاءت طالبة التفاوض منذ إعلان الحصار . ولعل الباشا كان يعتمد أيضاً على مساعدات بريطانيا التى كان قنصلها ، بالإضافة إلى قنصل نابولى ، يقوم بنشاط محسوس منذ عام ١٨٢٧ . وقد كانت مصالح بريطانيا تقتضى استمرار النظام القديم فى الجزائر كما كانت مصالحها تقتضى ذلك فى المشرق . وحين كتب محمد على ناصحاً الباشا رد عليه هذا بأن يبيع الفول للمسيحيين بدل إعطائه نصائح بدون جدوى . وقد كان حسين باشا قد بعث برسله للتجسس على أخبار الفرنسيين فى إيطاليا وأسبانيا ومرسيليا وطولون وباريس وجبل طارق ومالطة[1] ، وحين جاءته هذه الرسل تنذره بأن فرنسا تستعد لتقيم حملة اعتقد أن ذلك لن يتعدى غارة بحرية ستفشل لامحالة .

ولكن حين بلغ حسين باشا أن جيشاً فرنسياً قد نزل فعلا فى سيدى فرج وإنه فى طريقه لضرب العاصمة من البر أخذه الخوف . فجنوده الانكشاريون الذين كانوا يشكلون جيشه النظامى لم يكونوا يتجاوزون ٦٠٠٠ رجل ، وهى قوة صغيرة لاتكفى حتى للإبقاء على الأمن والنظام محلياً . وأمام هذا الوضع رفع الجزائريون رؤوسهم التى كانت مطأطأة وبدأوا يعتدون على الجنود الأتراك فى الليل ويلوذون بالفرار . وحين اشتكى الجنود إلى الباشا نصحهم بغض النظر . وحاول حسين أن يتقرب من الأهالى أيضاً

(١) أرسل أيضاً رسولا إلى باشا طرابلس . ويبدو أن هذا كان صديقاً لحسين ولذلك رفض الاستماع إلى كل من محمد على ومبعوث فرنسا . إن كثرة الجواسيس تجعلنا لا نؤيد الفكرة القائلة أن حسين باشا لم يكن على علم بمكان نزول الحملة .

بعزل المفتى الحنفى (شيخ الإسلام) وتعيين مفتى عربى مكانه[1] ، وباستشارة الزعماء الأهليين أمثال حمدان خوجة وبوضربة . وقد واجه حسين مشاكل محلية أهمها مؤامرة أنصار الأغا يحيى الذى كان حسين قد أمر بقتله سنة ١٨٢٧ .

كان الأغا يحيى محبوبا من الجيش ومن العرب معا . وقد تولى قيادة الجيش حوالى ١٢ سنة فى عهد حسين باشا . وكان قد حضر معارك كثيرة محلية فاكتسب خبرة واسعة بأحوال البلاد ونفسية الأهالى . وكان نشيطا طموحا وموهوبا . وهذه الخصائص هى التى جعلته محل شك ، ولاسيما من أعدائه أمثال الخزناجى الذى كان يغار منه ويخشى صعوده إلى منصب الباشا . لذلك وجهت اليه تهمة التآمر فعزله الباشا ونفاه إلى مدينة البليدة . (حوالى ٥٠ كيلومترا من العاصمة) . ولكن الأغا السابق استمر فى اتصالاته. ولاسيما مع العرب الذين قيل إنهم كانوا يزورونه ليلا ويعدون معه خطة للاستيلاء على الحكم . وبعد مواجهته بوثائق «مزورة» تثبت تآمره لقلب النظام حكم عليه الباشا بالموت . ولكن موته لم ينه الخوف منه ، فقد ظل «كابوسا» يخيف حسين باشا .

ذلك أن أنصار القتيل قاموا بتنظيم مؤامرة للثأر له . وقد كانوا حوالى ٤٦ شخصا ، وكان زعيمهم يدعى مصطفى تيشته . وكان المتآمرون قد اتفقوا أن يغتنموا فرصة العيد ويذهبوا إلى القصبة ويتقدمون ، وهم مسلحون ، من الباشا لتقبيل يده . وهناك يغتالونه ويقضون على وزرائه ويستولون على السلطة ويفتحون المفاوضات مع فرنسا . فاذا لم تقبل هذه شروطهم يستدعون انكلترا للتدخل . ولكن المؤامرة اكتشفت وأمر حسين

---

(١) هو السيد محمد العنابى الذى سيرد ذكره (أنظر الفصل الخامس بمحضر الجزائر) ولكن ابن العنابى كان حنفياً أيضا . أنظر عنه دراستنا المنشورة فى الكتاب التذكارى المقدم إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

باشا بقتل سبعة من أعضائها . ومنذئذ أصبح حسين يحقد على جنوده الأتراك وحاول أن يستعين بالجزائريين بدلا منهم .

تولى القيادة بعد يحي صهر حسين باشا وهو الأغا ابراهيم . وقد كان ابراهيم هذا عاجزاً عن أداء مهمته . فهولم يكتف بعدم القيام بأية استعدادات لصد العدو بل إنه عارض اقتراحات زملائه ، أمثال الحاج أحمد باى قسنطينة بعدم تعريض الجيش كله إلى لقاء واحد مع العدو ، ووجوب مقاومة العدو فى حرب مناوشات وليس فى حرب مواجهة . وكان ابراهيم يقول لهم دائماً إنه الوحيد الذى كان يعرف مناورات وتكتيك العدو الحربى . وقد تلقى كل جندى من ابراهيم عشر رصاصات فقط كانت فى نظره تكفى للإطاحة بنصف الجيش الفرنسى « وبعد ذلك ليس هناك حاجة لتوزيع البارود » .

عين ابراهيم قائداً للجيش إثر ضرب السفينة الفرنسية « لابروفانس » (٣ أغسطس ١٨٢٩) . وقد سلمت له عندئذ خطة الفرنسيين فى الهجوم ومكان نزول قواتهم وعدد جنودهم ومدافعهم . ومع ذلك لم يستعد لأى شىء وكان يدعى أن الجزائريين (القبائل) سيرغمون الفرنسيين على الفرار منذ نزولهم على الأرض . ولكنه لم يصدر أوامره لهؤلاء الجزائريين لكى يأتوا من بواديهم لمواجهة العدو فى سيدى فرج ، فكان كل جيشه مكوناً ، كما يقول خوجة ، من أهالى متيجة الذين لايعرفون سوى بيع الحليب[1] ! وكان ابراهيم يدعى أن لديه ٥,٠٠٠ من المغامرين سيذهبون ليلا إلى معسكر العدو ويشيعون فيه الفوضى والاضطراب حتى يقتل الفرنسيون بعضهم بعضاً . أما أهل جرجرة فقد تخلوا عن ابراهيم وذهبوا فى حالهم لأنه

---

(١) المرآة ، ١٧٧ والإشارة إلى أن الأغا إبراهيم قد تسلم خطة الفرنسيين منذ ١٨٢٩ يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الداى كان على علم بالحملة .

ـة بعضهم لاذخيرة ولامؤونة : « فلو كان الأغا يحيى على رأس الجيش الجزائرى (بدل ابراهيم) لكانت الأمور أحسن حالا لأن تجاربه فى البحر والبر وشجاعته فى كل المناسبات تكون ضماناً للجندى الذى يعمل تحت أوامره [1] ». ثم الأغا إبراهيم فقد كان لايوحى إلا باليأس والفشل .

أرسل حسين باشا المراسيل إلى داخل البلاد يدعون إلى الجهاد ضد الفرنسيين . وقد استجاب لندائه الرسميون والأهالى على السواء . فوعده الحاج أحمد باى قسنطينة بـ ٣٠,٠٠٠ محارب ، ووعد حسن باى وهران بـ ٦,٠٠٠ محارب بقيادة الخليفة ، نظراً لكبر سن الباى ، ووعد مصطفى بومزراق باى التيطرى بـ ٢٠,٠٠٠ محارب ، وجمع شيوخ جرجرة بين ١٦ و ١٨ ألف محارب ، وجمع أهالى ميزاب حوالى ٤,٠٠٠ محارب . وأرسل حسين أيضاً إلى باى وهران يأمره بتحصين الميناء كما أرسل إلى باى قسنطينة يأمره بتحصين ميناء عنابة ويستقدمه إلى العاصمة طبقاً للتقاليد التى تقتضى القدوم كل ثلاث سنوات ، وأمر الباشا أيضاً بإجراء إحصاء لعمال مدينة الجزائر وإرسالهم إلى القلاع للدفاع عنها .

ورغم هذه الاستعدادات الظاهرية فإن الواقع كان يكشف عن بعض الأخطاء . فبدلا من أن يستعمل حسين هذه القوات فى صد الهجوم الفرنسى من سيدى فرج أبقاها بعيدة عن العاصمة بعدة كيلومترات . وحين عبر له بعض الأجانب عن استغرابه من هذا الإجراء أجابه حسين بأنه فعل ذلك ليسهل تحطيم العدو . كان حسين ينظر بثقة إلى جنوده وتحصيناته ، وكان يعتقد أن القصبة لاتهزم وأنها تستطيع أن تقاوم عدة سنوات . ولم يدعم معسكراته سوى ببعض مئات من الجنود ، ولكنه حصن الميناء وزوده بثلاث سلاسل على الأقل نصبت خلفها المدافع . وفى اليوم الذى نزل فيه

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٧٦ .

الجيش الفرنسى فى سيدى فرج لم يكن هنـاك لامدافع ولاخنادق[1].
ولم يكن لدى الأغا ابراهيم أكثر من ٣٠٠ فارس . وكان باى قسنطينة لايملك إلا عدداً قليلا من المحاربين . أما باى التيطرى فقد كان مايزال فى عاصمة إقليمه (المدية) ولم يصل إلا بعد عدة أيام من نزول الجيش الفرنسى .
أما جيش إقليم وهران فلم يكن بعيداً عن سيدى فرج وكان تحت قيادة خليفة الباى . وكان باى التيطرى قد وعد الباشا ٢٠,٠٠٠ فارس ، منهم ١٠ آلاف برماحهم[2] ، ولكنه حين وصل إلى الميدان لم يأت معـه بأكثر من ألف رجل .

هذه القوات كانت مجتمعة فى معسكر « اسطاويلى » . وكان الأغا ابراهيم مع فرقة من سكان متيجة وأخرى من أهالى جرجرة . كانت القوات تذهب كل يوم إلى معسكر الحراش الواقع شرقى العاصمة والذى يبعد مسافة أربع ساعات من اسطاويلى وتعود منه كل صباح . وقد رفض ابراهيم استراتيجية باى قسنطينة التى تقوم على توزيع القوات الجزائرية — العثمانية وجعل جزء منها غرب سيدى فرج حتى تمنع العدو من تحقيق هدفه وهو العاصمة . وقد انتقد الباى أحمد الخطة قائلا بأن وضع القوات على ما هى عليه سيكون « مرشداً » للقوات الفرنسية فى زحفها نحو العاصمة ونادى بضرورة العناية بالجيش وأن يأخذ كل قائد مجموعة منه ويعدها إعداداً كافيا .
كما طالب الباى أحمد بضرورة حفر الخنادق حول المعسكر .

ولكن رد الأغا ابراهيم على هذه الاقتراحات كان سلبياً ومثبطاً .
فقد أجاب الباى بأنه لايعرف التكتيك الحربى الأوربى الذى يخالف التكتيك الحربى العربى . فلم يسع الباى سوى الصمت . وفى آخر لحظة اقتنع الأغا

---

(١) كان هناك حوالى ١٢ مدفعاً صغيراً وضعها الأغا يحيى عند بداية الحصار ، والظاهر أن عدد القوات الجزائرية المذكورة مبالغ فيه جداً .
(٢) لذلك سمى الباى « بومزراق » أى بورمح .

بضرورة حفر الخندق الذى كان يرى أنه سيكون معطلا لجيشه لا لجيش العدو . وقد أذاع الجيش بأن كل عربى بدون سلاح يأتى ويأخذه وعندما حضر والديه ليلا أعطاهم الفؤوس بدلا من الأسلحة وأمرهم بحفر الخندق . فتم ذلك فى ليلة واحدة ، ولكن الخندق كان غير مفيد فى النهاية فلم يحم المدافع ولم يعرقل سير تقدم العدو . ومن جهة أخرى رفض الأغا معاقبة جندى انكشارى قتل جزائريا لكى يبيع رأسه فى المدينة على أنه رأس جندى فرنسى . وقد أثار هذا الحادث حفيظة الجنود الجزائريين الذين كانوا فى جيشه .

وأثناء هذه الساعات الحرجة جاء جزائرى يدعى أحمد بن شنعان إلى المعسكر الفرنسى للتعرف على ما إذا كان الفرنسيون قد جاءوا مستعمرين أو محررين . وبعد قضاء ليلة واحدة تركوه يعود من حيث أتى بعد أن زودوه بنسخ من « البيان » الذى كانوا قد وجهوه إلى الجزائريين أهالى المغرب العربى عامة ، والذى يوضح أن الفرنسيين قادمون إلى الجزائر للانتقام لشرفهم من الباشا وأنهم سيعاملون الجزائريين كما عاملوا « إخوانهم » المصريين من قبل(1) ؛ وفى نفس الوقت توجه مترجم سورى فى الجيش الفرنسى إلى المعسكر الجزائرى محاولا إقناع القيادة بالتفاوض مع الفرنسيين؛ ولكنه حمل من هناك إلى حسين باشا الذى أمر بقتله بعد أن ظن أنه يحاول التأثير عليه بوصفه للقوات الفرنسية بالكثرة والضخامة(2) .

وهناك عدة أمثلة على تهاون الأغا ابراهيم . فقد ذكر حمدان خوجة أنه حضر العشاء ليلة معركة اسطاويلى مع القواد : باى قسنطينة ، وخليفة باى وهران وباى التيطرى ، وخوجة الخيل ، بالإضافة إلى الأغا ابراهيم ،

---

(1) اسكير ، ص ٣٠٣ . وقد يكون فى نسج هذه القصة والقصة التى قبلها شيئاً من الاختلاف .

(2) نفس المصدر ص ٣٠٤ .

وقد انفرد بحمدان خوجه وأخبره بأن فلانا وفلانا قد ذهبوا إلى المعسكر الفرنسي وأظهروا أنفسهم أصدقاء لفرنسا وأعطوا العدو تقارير خاطئة عن حالة البلاد وحالة الجيش .

وكان ابراهيم قد استلم نقوداً من حسين باشا لتوزيعها على المحاربين لتشجيعهم ولكنه لم يعط أحداً منهم شيئاً . ووعد الباشا أيضاً الجزائريين بأن كل من يحمل إليه رأس عدو يعطيه ٥٠٠ فرنك ، وكلف الأغا بدفع المبلغ فى مكانه مقابل وصل استلام ، ولكن الأغا لم يدفع شيئا وكان يقول لمن يأتيه برأس العدو تعال خذ المبلغ بعد المعركة . وفى صباح المعركة بالذات خرج ابراهيم وحاشيته من المعسكر إلى سيدى فرج تاركا المعسكر خاليا إلا من حوالى ٤٠ شخصا كانوا يحرسون الأثاث ، ولكنهم كانوا بدون سلاح [1]. ويذكر خوجة أيضاً أنه قد خرج ذات ليلة ومشى إلى وسط المعسكر وذهب إلى خيمة الأغا ابراهيم لقضاء بعض حاجته وعاد من حيث أتى دون أن يشعر به أحد ودون أن يرى أى علامة للاستعداد ضد هجمات العدو[2] .

فمن كان المخطىء حقا : إبراهيم نفسه أو حسين باشا الذى عين صهره أغا الجيش ؟ إن بعض المعاصرين للحملة يرون أن تعيين ابراهيم كان خطأ فادحا ارتكبه حسين باشا لم يرتكب مثله خلال حكمه الطويل . «إنها غلطة رئيسية لاتغتفر» . وهو حكم صادر من صديق لحسين باشا . وسنعرف أن حسين كان يصر على الإبقاء على الأغا حتى بعد هزيمته فى أسطاويلى . إن حسين هو الذى عزل الأغا يحي وعين خلفاً له قائداً جاء ليحارب فرنسا « بدون جيش منظم ، وبدون ذخيرة ، وبدون مؤونة ، وبدون شعير للخيل ، وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب»[3] .

---

(١) خوجه ، المرآة ، ص ١٨٢ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

عند الهزيمة فى أسطاويلى (١٩ يونية عام ١٨٣٠) هرب ابراهيم من الميدان وترك خلفه الجيش والخيام ، والفرقة الموسيقية والأعلام . وقد اختفى فى دار ريفية مع بعض خدمه . وبدل أن يعزله حسين باشا فى الحين ويعين خلفاً له يعيد الروح المعنوية للجيش ويواجه به العدو الزاحف ، أرسل حمدان خوجة إليه الذى كان موضع ثقته ليحاول إقناعه بضرورة استلام القيادة من جديد . وقد وجده خوجة محطم المعنويات منكسر القلب. وبصعوبة كبيرة أقنعه بضرورة الاستمرار فى مهمته . ولكن الأغا الذى كان طفلا فى تصرفاته لم يستطع أن يواصل مهمته . فعندما تقدم الجيش الفرنسى من أسطاويلى ماراً بمعسكر سيدى خلف اختفى ابراهيم من جديد .

وأمام ذلك عزله حسين باشا ودعا المفتى[1] وأعطاه سيفاً وأمره بجمع الشعب وإقناع الناس بالجهاد دفاعا عن البلاد . كان المفتى رجلا فاضلا ولكنه كان صالحا للإفتاء لا للقيادة ومن جهة أخرى أحاط به بعض رجال الحضر وحاولوا إقناعه بأن الأمل ضعيف فى النجاح ، وأن الباشا يخوض معركة خاسرة ، وأن « الشعب بدون قائد » . وفى نفس الوقت كان الجيش الفرنسى يقترب من قلعة « مولاى‌حسن » (قلعة الأمبراطور) ، فزاد ذلك الأفكار بلبلة والأمل بنجاح المقاومة بعداً . أما قيادة الجيش فقد تولاها الباى مصطفى بومزراق . ولكن تبديل القيادة فى مثل تلك الظروف لم يكن يدل على الحكمة وبعد النظر . ورغم أن القائد الجديد كان يمتاز بالشجاعة والتجربة فإنه اكتفى بجمع الغنائم واختيار البنادق الطويلة لإطلاق الرصاص بنفسه على الفرنسيين.

ومما زاد الأمر سوءاً أن حسين باشا كان يثق فى وزير ماليته (الخزناجى) الذى كان فى الواقع يتآمر عليه . وكان الخزناجى طموحاً

(١) هو محمد بن العنابى الذى نفاه كلوزيل فيما بعد . (أنظر فصل حصر الجزائر) .

إلى درجة المبالغة وغيوراً إلى درجة الحقد . وقد أودت آراؤه بحياة الأغا يحيى من قبل ، وهو الآن يعمل للاستيلاء على الحكم من يد حسين. وكان يتقرب من الانكشارية الذين لايصعد أى متآمر إلى السلطة إلا بأيديهم . كان الخزناجى قد عين للدفاع عن قلعة مولاى حسن . ومن هناك بدأ يعد مشروعا للتفاوض مع الفرنسيين على شروطهم . وكان نشاطه يزداد كلما اقترب الجيش الفرنسى من القلعة . وكان لايبالى بترك أبواب القلعة مفتوحة ، أما الذين كانوا معه فقد كانوا مستعدين للفرار فى أية لحظة ، ولاضطرابه نسف مخزن البارود الصغير الذى كان فى القلعة فأحدث ضجة وزلزالا هائلا اهتزت له المدينة . ولو نسف المخزن الكبير لأحدث أضراراً كبيرة بالمدينة والسكان .

وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاى حسن جمع حسين باشا أمناء الطوائف وأعيان المدينة ورجال القانون والدين وشرح لهم الوضع الذى عليه البلاد وطلب منهم النصيحة فيما يفعل لمراجهة الموقف . وقد وضع أمامهم السؤال التالى : هل يعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين أو يجب تسليم المدينة إليهم (الفرنسيين) والتوقيع معهم على معاهدة استسلام . ولكن الحاضرين وجدوا أنفسهم فى حرج ، فهل ينصحون بالاستسلام بينما قد يكون رأيه هو المقاومة ؟ وبعد تقليب الموضوع من عدة وجوه أجابوه بجواب غامض ، وهو أنهم على استعداد لمواصلة الحرب ، لكن إذا كان رأيه غير ذلك فهم يطيعون أوامره .

وشيئاً فشيئاً بدأت روح الهزيمة تدب فى أوصال الجهاز الإدارى والجهاز الاجتماعى أيضاً . وقد كان للبيان الذى وزعه الفرنسيون بمهارة تأثير كبير على بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم بالمعتدلين[1] . وكان هؤلاء قد اقتنعوا بأن الفرنسيين قد جاءوا حقاً « محررين » للجزائريين من

---

(١) أنظر هذا البيان فى كتابى : « الحركة الوطنية الجزائرية » (دار الآداب ، بيروت ، عام ١٩٦٩) ملحق ١ .

سلطة الأتراك ، وكانوا يعتقدون أن فرنسا المتحضرة لايمكن أن تعد بشيء إلا إذا كانت راغبة فى التنفيذ . فأصبح هؤلاء من أنصار الحل السلمى. وقد تسبب البيان « الغامض الفارغ » ، الذى كان مقصوداً به الدعاية فقط ، فى « شل الطاقة المحاربة » لدى بعض الجزائريين (١).

ففى ليلة ٢ يوليو عام ١٨٣٠ ، أى قبل ثلاثة أيام من دخول الجيش الفرنسى للمدينة ، اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر فى قلعة باب البحرية. لقد كان هؤلاء يمثلون التجار وأرباب المال . وقرروا أن ضياع المدينة أصبح أمراً محتماً ، وأنه إذا ما دخلها الفرنسيون عنوة فانهم سيبيحونها وينهبون ثرواتها ويعتدون على النساء ويقتلون الأطفال . ورأوا ، تفادياًلذلك ، قبول اقتراح الباشا الثانى الذى ينص على الاستسلام بعد توقيع معاهدة وكان لسان حالهم أن أمة شريفة مثل فرنسا لايمكن أن تعد ولاتفى . حقاً أن الأتراك أقرب إلى الجزائريين من ناحية الدين ولكن الفرنسيين سيتركون الجزائريين يتمتعون بدينهم وتقاليدهم وسيتركون لهم أملاكهم ومساجدهم وزواياهم . فلماذا إذن يقاومون الجيش الفرنسى ويزهقون الأرواح بدل التوقيع على معاهدة استسلام ؟ وفى النهاية قرروا عدم مقاومة الفرنسيين عند دخول المدينة وأرسلوا وفداً عنهم إلى القصبة لمقابلة الباشا وإطلاعه على ما اتفقوا عليه . وقد أجابهم الباشا بأنه سينظر فى القضية خلال اليوم التالى .

وفى اليوم المعين (٤ يوليو ١٨٣٠) أرسل حسين كاتبه مصطفى مصحوباً بالقنصل الانكليزى إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع بورمون . ومع الوفد المذكور ذهب أيضاً أحمد بوضربة(٢) وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة بعنوان مترجمين . ولم يكن حسين يدرى عندئذ أن كاتبه كان عضواً فى المؤامرة التى يتزعمها الخزناجى للإطاحة به . وعلى أية حال فقد كان مصطفى يفاوض بورمون لاباسم حسين باشا ولكن باسم الخزناجى ، واعداً بورمون

(١) خوجه ، المرآة ، ص ١٩٢ .

(٢) عنه أنظر فصل الحضر .

بأنه سيحمل إليه رأس حسين ، وأنه مستعد للتفاهم مع فرنسا على ما تشاء . غير أن بورمون أجابه حسب الرواية الفرنسية بأنه لم يأت لمساعدة المتآمرين ولكنه جاء لكي يحارب . وقال إنه يقبل اقتراح حسين باشا الذى ينص على الاستسلام وبعد التفاوض ومراجعة الباشا وقعت المعاهدة التالية يوم ٥ يوليو ١٨٣٠ :

١ ـ تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسى هذا الصباح على الساعة العاشرة .

٢ ـ يتعهد القائد العام للجيش الفرنسى أمام سعادة باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية .

٣ ـ سيكون الباشا حراً فى أن يذهب هو وأسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذى يقع عليه اختياره . فاذا فضل البقاء فى الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسى وسيعين له حرس لضمان أمنه الشخصى وأمن أسرته .

٤ ـ يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية .

٥ ـ سيظل العمل بالدين الإسلامى حرا ، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم ، ودينهم ، وأملاكهم ، وتجارتهم . وصناعتهم لن يلحقها أى ضرر. وستكون نساؤهم محل احترام . وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه .

وسيتم تبادل وثائق هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة هذا الصباح ، وسيدخل الجيش الفرنسى حالا بعد ذلك إلى القصبة ثم يدخل كل القلاع التى حول المدينة كما يدخل الميناء[1] .

توقيع : الكونت دى بورمون

ختم حسين باشا ، داى الجزائر

---

(١) نص هذه المعاهدة مترجم من كتاب «المرآة» لحمدان خوجة، ص ١٩٥-١٩٦ .

الفصل الثالث

من الإدارة العثمانية الى الإدارة الفرنسية

النظم الإدارية التى أقامها العثمانيون فى الجزائر لم تكن تختلف كثيراً عن النظم التى أقاموها فى اسطانبول وفى الأجزاء الأخرى من الدولة . ورغم « الطابع الشرقى » الذى تميزت به هذه الإدارة فى الجزائر فإن الفرنسيين أبقوا على بعض منها عندما احتلوا الجزائر . وكان بعضهم يريد التطبيق الحرفى لعدد من هذه النظم . ولاسيما العسكرية منها . ونحن نجد فى مناقشات اللجنة الأفريقية بعض الآراء حول هذا الموضوع(١) . ولكى يفهم المرء حالة الجزائر فى الفترة الانتقالية من العهد العثمانى إلى العهد الفرنسى لابد من إعطاء لمحة عن هذه النظم الإدارية .

يمتاز الحكم العثمانى فى الجزائر بظاهرة الخضوع للسلطان . كما يمتاز بعدم الاستقرار الإدارى . وقد كان هناك نوع من التفاهم المتبادل بين السلطان والحاكم فى الجزائر . فالباشا كان يحاول تمكين سلطته بعد تسميته من الجنود . والبيعة المحلية لاتكفى ، إذا لم يباركها السلطان بالفرمان والقفطان المذهب ، وسيف الشرف والعمامة الخاصة . وقد كان فى استطاعة السلطان أن يضغط على الباشا بعدم إرسال الأشياء المذكورة أو بمنعه من تجنيد المتطوعين فى أفاضوليا . وهو إجراء يسبب ضعف الولاية (الجزائر) .

ويدخل تبادل الهدايا بين السلطان والباشا فى هذا النطاق . فالباشا كان يرسل إلى السلطان وإلى وزرائه وأعوانه هدايا ثمينة تختلف حجمها ونوعها

---

(١) أنظر فصل « اللجنة الأفريقية » .

تبعاً للظروف . وكانت هذه الهدايا غالباً ما ترسل على سفن مسيحية ، بل كان أصحاب هذه السفن يعتبرونه شرفاً لبلادهم أن تحمل سفنها الهدايا إلى السلطان من حكام الجزائر . والهدايا كانت غالباً لاتخرج عن الحياك والساعات والجواهر والخيول والعبيد والزرابى والتبغ ونحوذلك . أما السلطان فقد كانت هداياه إلى حاكم الجزائر مما تحتاجه البلاد ويقوى ساعدها اقتصادياً وعسكرياً . فقد كانت غالباً تشمل الأسلحة والبارود والحديد والسفن الحربية والتجارية[1] .

وكان هناك تعاون بين الطرفين فى عدة ميادين . ففى الميدان الدولى قطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا بطلب من السلطان عندما كانت هذه فى حرب ضد مصر وسورية (١٧٩٩) ، وفى مناسبة أخرى أرسلت الجزائر بقطعة من أسطولها (حوالى ثمانى سفن حربية) لمساعدة السلطان فى معركة نافارينو ، كما أرسلت ثلاث سفن لمساعدة الدولة العثمانية فى قمع ثورة اليونان (١٨٢٣) .

أما فى الميدان الداخلى فقد كانت الجزائر ترسل بالعملاء إلى الشرق ، وخصوصا منطقة آسيا الصغرى ، لتجنيد المتطوعين فى الانكشارية . وفى بعض الأحيان كانت السلطات العثمانية تقوم بالتجنيد بطلب من الجزائر . وكان العملاء يوزعون النقود ويعدون المتطوعين بمغريات كثيرة فى الجزائر كالفتيات الحسان والشوارع المرمرية الجميلة . وكان عدد المجندين يختلف من سنة إلى أخرى تبعاً للوضع الاقتصادى الذى كانت عليه الجزائر. وكلما انخفض عدد المتطوعين عجزت الحكومة الجزائرية عن مواجهة الاضطرابات

---

(١) أنظر تفاصيل هدايا السلطان وحاكم الجزائر فى بيير بوابى « الحياة اليومية فى مدينة الجزائر » La vie quotidienne a Alger (باريس ١٩٦٢) ، ص ٨٥–٨٦ . وفى الكتاب تفاصيل أخرى عن النظام والإدارة عامة . ومن الوثائق الجزائرية التى تناولت موضوع الهدية رحلة ابن حمادوش الجزائرى المسماة (لسان المقال ...) أنظر دراستى عنها فى (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق) أبريل ١٩٧٥ .

الداخلية بل والحروب مع الخارج . وبين ١٨٠٠ – ١٨٣٠ كانت نسبة المتطوعين حوالى ٢٠٠ شخص سنوياً ، باستثناء الفترة الواقعة بين ١٨١٠ – ١٨٢٠ التى ارتفع فيها هذا العدد قليلا. ولكن ثورة الانكشارية سنة ١٨١٧ أدت إلى مقتل عدد كبير منهم يقدره بعضهم بـ ١٥٠٠ شخص[1] .

وهناك مزايا كان يتحلى بها الجندى العثمانى فى الجزائر . فقد كان أبرز ما يميزه الانضباط والشجاعة والتواضع . وكان يمثل العمود الفقرى للنظام القائم عندئذ فى البلاد . وكان أهل الجزائر يسمون هؤلاء الجند بكباش أناضوليا لكونهم حمراً سماناً . أما اسمهم الرسمى فقد كانوا يعرفون باليولداش . وإلى جانب ذلك كانوا يمتازون بالخشونة والتهور ، وبالتعالى نحو المواطنين. وقد انخفضت معنوياتهم وقيمتهم بعد ثورة ١٨١٧ على عهد على خوجه . باشا الجزائر عندئذ . فهو الذى قتل منهم الكثيرين وبدأ فى الاستعاضة عنهم بجيش محلى، غير أن مشروعه لم يتحقق تماماً ، فظلوا القوة العسكرية الحقيقية فى البلاد إلى الاختلال .

وباستثناء وظائف الكتاب(الخوجات) وبعض الوظائف الأخرى الثانوية فإن طبقة الانكشارية هى التى كانت تسيطر على جميع مقاليد الدولة فى الجزائر . وغالبا ما كان الباشا (الداى) يعين أيضاً من هذه الطبقة . وكان تعيينه يقع غالباً بعد ثورة داخل القصر. أما الأهالى فلم يكن لهم دور يذكر فى انتخاب الباشا . وفى كثير من الأحيان ينتخب الباشا رغم أنفه . وكثيراً ما كان يطول النزاع حول التولية ، وكان رفع العلم الأحمر على القصر دليلا على استمرار النزاع ، فإذا رفع العلم الأخضر فذلك علامة انتهاء الأزمة وبدء فترة من الاحتفالات بانتخاب الباشا الجديد .

وخلال الحكم العثمانى كان قصر الباشا يقع فى الجنينة[2] ، ولكن الباشا على خوجة قد نقله إلى القصبة فى أعالى المدينة . ونقل الباشا الخزينة

---

(١) بوايە ، ص ٨٨ – ٨٩ .

(٢) هى ساحة بورسعيد حالياً .

إلى هناك أيضاً . وكان ذلك عقب الثورة التى قام بها ضده جنود الانكشارية (١٨١٧) وقد استعان الباشا على ذلك بتجنيد جيش أهلي (أغلبه من سكان زواوة) وكرغلي . ومما يذكر أن على خوجة كان من بين الحكام القلائل الذين ماتوا طبيعياً ، وأنه هو الذى عين حسيناً خلفاً له ، وهذا الأخير هو الذى وقعت الحملة الفرنسية على عهده ، ١٨٣٠ . ودخول العنصر الأهلى فى عهد على خوجة لايمكن أن نسميه حركة قومية بالمعنى الحرفى للكلمة ، ولكننا نلاحظ أن هناك فكرة جديدة قد دخلت فى علاقة الأهالى بالحكام العثمانيين . غير أن هذه الفكرة لم يتح لها أن تتطور إلى شكل نظام ملكى قائم على قاعدة وطنية شأن أسرة محمد على فى مصر أو الأسرة الحسينية فى تونس[1] .

كان الباشا يقوم بمهمته بمساعدة عدد من المجالس والوزراء . فهناك ديوانان : عادى ، ويضم عدداً من المستشارين الكبار ، وكان هذا كثير الاجتماع ، والديوان الأعظم الذى كان أعضاؤه من كبار الضباط ، (حوالى ٨٠ عضواً) بالإضافة إلى أعضاء الديوان العادى . وكان هذا لايجتمع إلا بشأن القضايا الهامة كالحرب والسلم . وكان يحضر جلساته أيضاً آغا القمرين (الرئيس النظرى للانكشارية) ، والمفتيان الحنفى والمالكى وكتاب الدولة الأربعة الكبار . وهناك أيضاً ديوان البحر الذى كان يجتمع تحت رئاسة وكيل الحرج أو وزير البحرية . وكان يتكون من زعماء الأسطول أو الرياس.

أما الوزراء ، فقد كانوا كما يلى : الخزناجي (المالية) الذى يأتى بعد الباشا مباشرة فى الأهمية .وكثيراً ما كان يتولى بعده ، آغا العرب الذى كان يجمع

---

(١) نفس المصدر ، ص ٩٢ - ٩٣ . ولعله لو نجح الباشا على خوجة فى القضاء على الانكشارية وإقامة حكم وراثى لتغير مجرى التاريخ الجزائرى .

إلى قيادة الجيش البرى الشؤون الأهلية ، خوجة الخيل الذى كان عبارة عن وزير نقل بالمعنى الحديث ، .فهو الذى يشرف على الحيوانات التى لدى الأهالى والتى تعود إلى الدولة ، وهو الذى يشرف على جمع الضرائب من أملاك الدولة ، وبيت المالجى الذى كان ينظر وراء الأملاك المصادرة ويراقب الأموال الآتية من البايات والشخصيات المعزولة أو التى اغتيلت. وأخيراً وكيل الحرج الذى كان يهتم بشؤون البحر والشؤون الخارجية أيضاً . وإليه يعود التصرف فى قضايا التموين والقرصنة والتحصينات .

وإلى جانب الدواوين والوزارات كانت هناك وظائف أخرى هامة فى الدولة الجزائرية العثمانية . أو لها وظائف الكتاب أو الخوجات الذين كانوا يشكلون طبقة عليا فى المجتمع الجزائرى . وكانوا يتميزون بلباس القفطان الطويل والبرنس الأبيض والعمامة الضخمة . كما كانوا يحملون فى حزامهم مقلمة من النحاس لتميزهم من الطبقة الانكشارية . وتشمل وظائفهم عدة ميادين . فهناك خوجة السوق (الرحبة) ، وخوجة الملح ، وخوجة الزرع ، وخوجة الجلود ، وخوجة الجمارك ، وهكذا .

وثانيها وظائف القواد . وكان هؤلاء يتمتعون بصلاحيات إدارية ومالية لايتمتع بها غيرهم . ومنهم من يتولى منصباً معيناً كقائد الفحص الذى كان يتولى حراسة ضواحى المدينة ، وقائد الزبل الذى كان يشرف على نظافة المدينة وتجميلها ، ومنهم من يتولى مهام إدارية مباشرة فى منطقة خاصة فى وطن من الأوطان[1] أوغير مباشرة بحيث يشرف على مجموعة من القبائل عن طريق شيخ كل قبيلة . وكانت مهمة القائد تتمثل فى جمع الضرائب وإبقاء الأمن فى المنطقة التى تعود إليه وتمثيل السلطة المركزية . وكانوا يمتازون

---

(١) كان كل إقليم مقسما إلى عدة أوطان ، مثلا كان فى إقليم التيطرى وحده حوالى ٢١ وطناً . وعلى كل وطن قائد يحكم مباشرة .

بلباس البرنس الأحمر الذى يخلعه عليهم الباشا فى حفلة خاصة تقام لهذا الغرض[1].

بالإضافة إلى دار السلطان ، التى كانت تشمل مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجة ، كانت الجزائر على أيام العثمانيين تنقسم إدارياً إلى ثلاثة أقاليم : أولا إقليم قسنطينة (الذى كان أهمها) شرقاً وعاصمته مدينة قسنطينة، وثانياً إقليم وهران غرباً (الذى يأتى فى الدرجة الثانية أهمية) وعاصمته مزونة ثم معسكر ، وبعد تحرير مدينة وهران من الأسبان (١٧٩٢) أصبحت هى العاصمة ، وأخيراً إقليم التيطرى وسطاً (وهو أقلها أهمية) وعاصمته مدينة المدية . وكان هذا الإقليم ضعيفاً لقربه من الإدارة المركزية من جهة ولقلة موارده الاقتصادية من جهة أخرى .

كل إقليم كانت له إدارة شبيهة بالإدارة المركزية . فالخزناجى هو الخزندار فى إدارة الإقليم ، وآغا العرب هو الخليفة . أما بيت المالجى فهو نفسه فى الإقليم أيضاً . وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الخوجات والشواش ونحوهم من الموظفين . وكانت الوحدة الإدارية هى القبيلة التى كانت فى العادة تحت سلطة شيخ القبيلة الذى يخضع بدوره إلى قائد من أصل تركى أو كرغلى . وكانت علاقة القبائل بالإدارة على أنواع : فهناك القبائل النائية التى لاتصلها يد السلطة ، وهناك القبائل ذات الاستقلال الذاتى التى تدفع ضريبة الخضوع ، وهناك قبائل الرعية ، وهذه أيضاً أنواع : فنها الخاضعة خضوعاً جزئياً ومنها الخاضعة خضوعاً تاماً (وتسمى قبائل العازل أو العبيد) . وأخيراً هناك قبائل المخزن وهى المتحالفة مع السلطة المركزية وتمدها بالمال والرجال عند قيامها بحملات عسكرية[2] سواء داخلياً أو خارجياً . وليس هناك حالة قارة لجميع هذه القبائل .

وإذا كان على كل مسؤول إقليم أن يسهر على الأمن وأن يجمع الضرائب

---

(١) أبقت فرنسا على نظام القواد المذكور بل أبقت حتى على شعاره وهو البرنس الأحمر .

(٢) وتسمى الحملات العسكرية فى العهد العثمانى بالمحال (جمع محلة) . وما زال الاستعمال شائعاً إلى اليوم فى بعض الجهات .

فان هناك شيئاً آخر عليه أن يقوم به وهو رحلة الدنوش أو القيام بزيارة إلى مدينة الجزائر كل نصف سنة لتقديم تقرير عن المحصول فى الإقليم . وتقام لذلك حفلة خاصة تقليدية . وفى كل ثلاث سنوات كان الباى يذهب بنفسه على رأس الوفد . وكثيراً ماكانت هذه الرحلة إلى العاصمة محفوفة بالأخطار لأن الباى قد لايعود إلى مقر إدارته إذا لم يرض الباشا وحاشيته ومقربيه بالهدايا الثمينة ومظاهر النجاح فى فرض السلطة . ويظل الباى فى مدينة الجزائر فى العادة ثمانية أيام . وكانت عودته إلى مقر عمله تتوقف على تسلمه قفطانا جديدا من الباشا ، وهو مايعتبر فى عرفهم تجديداً للثقة فيه من الإدارة المركزية . وعلى أية حال فان قدوم الباى إلى العاصمة كان يتم فى بهجة عامة وتقام لذلك حفلة تدوم عدة أيام ، وكان أهالى العاصمة ينتظرونها ويستمتعون بها ، ويعتبرونها نوعاً من التغيير فى حياتهم الرتيبة(١) .

وهناك عدة وظائف قضائية يتولاها القاضى والعدل والعون والوكيل . وكان هؤلاء يختارون من بين العلماء بعد أن يجتازوا امتحانا خاصا . وكان حكم هؤلاء المسئولين لارجعة فيه غير أن للمفتى أن يقول كلمته فيه . وكان المذهبان الحنفى والمالكى ممثلين فى جميع المستويات : فهناك محكمة حنفية وأخرى مالكية ، ومفاتى وقضاة حنفيون وآخرون مالكيون ، ومجلس مشترك . هذا بالنسبة للمسلمين . أما بالنسبة للإسرائيليين فقد كان لهم قضاة خاصون بهم (الأحبار) وأما المسيحيون فقد كانوا يحاكمون فى القنصليات الأجنبية الموجودة فى الجزائر . وتحتفظ الدولة بحق التدخل إذا لزم الأمر ، ولاسيما فى القضايا الجنائية .

ويمتاز القضاء زمن العثمانيين بالتنفيذ السريع والعقاب الصارم إذا اقتضى

---

(١) أنظر بعض التفاصيل عن رحلة الدنوش فى كتاب (مذكرات الشريف الزهار) نشر احمد توفيق المدنى ، الجزائر ، ١٩٧٥

الأمر ذلك . وكانت العقوبة بالموت تختلف بحسب الجنس والطبقة الاجتماعية فالأتراك المذنبون كانوا يخنقون سراً فى دار رئيس الانكشارية (آغا القمرين) وكان اليهود يحرقون حرقاً والمسيحيون يشنقون شنقاً . أما العرب فقد كانوا يعاقبون إما بالشنق وإما بقطع الرأس . وإذا كانت القضية خطيرة يرمى بالشخص حياً من أعالى الجدران جهة البحر. حيث يموت موتاً بطيئاً قاسياً . وإذا كانت المرأة الزانية متزوجة فانها توضع فى كيس وترمى فى البحر، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة الحرة التى وجدت مع أحد المسيحيين أو اليهود وكان يقوم بتنفيذ الأحكام مساعدو المزوار .[1] ويذكر المؤرخون أن مدينة الجزائر كانت مثالا للأمن والهدوء ، وهم يعزون ذلك إلى قسوة وصرامة تنفيذ العقوبات ضد الجناة [2] .

أما تنظيم المدينة الداخلى (أى مدينة الجزائر) فقد كان يعود إلى نظر شيخ البلاد الذى كان عبارة عن رئيس بلدية اليوم ، والذى كان دائما عربى الأصل ، وهو الذى كان يشرف على الأمن وله شرطة منظمة مكونة من حضر المدينة العرب . وكان يساعده فى مهمته عدد من الأعضاء؛ وكان شيخ المدينة مكلفاً بقبض الضرائب . وكان المحتسب هو الذى يقوم بمراقبة الأسواق حتى لايقع الغش ، فاذا ثبت الغش فى الأسعار أو الموازين فان يد الغاش تقطع أو يطاف به أمام العامة على ظهر حمار . أما إذا ثبت غش الخباز فان يده لاتقطع ولكن تصادر المخبزة ويضرب هو ضرباً مبرحاً على قدميه .

وكان يقوم بالحراسة الليلية المزوار وأعوانه . فاذا وقع حادث أدى إلى جريان الدم فان « جراح باشى » يتدخل بمعالجة الجريح ، وهذا الشخص ،

---

(١) المزوار هو مسئول حراسة المدينة ليلا وهو الذى يراقب وينظم الفتيات الماهرات عن طريق رخص خاصة يصدرها لهن .

(٢) اعتقد الفرنسيون أن الهدوء فى الجزائر على عهد العثمانيين يعود إلى قسوة الأحكام فقلدوا العثمانيين فى ذلك ولكن الفرق كان كبيرا

الذى كان من الانكشارية ، لم يكن طبيبا بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وكان جراح باشى كثيراً ما يأخذ الرشوة ليسكت على الحادث . وكان المزوّار أو مساعده هو الذى يتولى رئاسة الفرقة التى تتألف من عرب الحضر ، فاذا كانت الفرقة من أهل زواوة فان رئيسها يدعى القلباشى . وكان من الممنوع السير ليلا بدون مصباح فى مدينة الجزائر . ولكن لايسمح لليهود سوى بحمل شمعة أومصباح زيتى تمييزاً لهم ، وتمتاز مدن الجزائر عندئذ بأن أهلها كانوا ينامون باكراً ويستيقظون باكراً أيضاً . ويلاحظ أن ما قيل فى عاصمة البلاد يقال فى عواصم الأقاليم وأهم المدن الأخرى .

وهكذا نرى أن هناك خصائص تميز الإدارة العثمانية فى الجزائر . وأهم هذه الخصائص الولاء المطلق للسلطان ، وبقاء الانكشاريين فى حالة عزوبة استعداد للمهمة العسكرية التى أعدوامن أجلها . فاذا تزوج الانكشارى فان أبناءه وأحفاده يصبحون كراغلة (أمهاتهم جزائريات) ولايتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها آباؤهم . ومن أهمها أيضاً العنف الذى صحب تغيير الحاكم ، فقلما يموت الحاكم فى فراشه . ومن حسن الحظ أن الاضطراب كان يقتصر على القصر ولايمتد إلى عامة البلاد . وكانت هذه الإدارة محافظة متمسكة بالتقاليد الاجتماعية والدينية ، وهى تقوم على نظام اجتماعى طبقى يبدأ بالعبيد وينتهى بالوجق العثمانى (الأرستقراطى) ماراً بطبقة وسطى يمثلها عادة العرب الحضريون وهم غالباً سكان المدن من التجار والصناع وأصحاب الحرف والخوجات والعلماء . وتمتاز الإدارة العثمانية بالقسوة فى العقوبات وسرعة التقاضى وتنفيذ الأحكام . كما تمتاز بالتعفن الإدارى والاجتماعى كالرشوة والتوريط والتواكل والغش . فما موقف الفرنسيين من هذه الإدارة بعد احتلالهم للجزائر ؟ وما الجديد الذى أدخلوه عليها[1] ؟

---

(١) يجد المهتم تفاصيل هامة عن الحياة الإدارية والاجتماعية فى العهد العثمانى بالجزائر=

أول ما فعله الكونت دى بورمون قائد الجيش الفرنسي المنتصر ، هو حل منظمة الانكشارية التى كان عدد أعضائها العزاب فى مدينة الجزائر يبلغ ٣,٥٠٠ والمتزوجين حوالى الألف . وكان اليهود قد رفعوا رؤوسهم بعد دخول الفرنسيين فبدأوا حملة من الانتقام من أسيادهم السابقين فنهبوا أموالهم ومنازلهم ، وورطوهم فى قضايا مالية شائكة وبلغ بهم الانتقام أن اعتقلوا عدداً كبيراً من العثمانيين عندما تأكدوا من اقتراب الجيش الفرنسي من المدينة وكانوا يهللون ويرقصون فى الشوارع معلنين ولاءهم للسيد الفرنسي الجديد . أما بورمون فقد أمر بترحيل الانكشاريين غير المتزوجين إلى آسيا الصغرى بعد تجريدهم من الأسلحة .

وقد تبادل كل من حسين باشا (كان سنه عندئذ حوالى ٦٥ سنة) وبورمون الزيارة . فزار الباشا أولا بورمون مصحوباً بحوالى خمسين شخصاً من العرب والأتراك . وطالب باسترداد أثاثه وحاجاته التى منها كيس يحتوى على ٣٠,٠٠٠ قطعة من الذهب . كانت الزيارة فى ٧ جويلية ١٨٣٠ . وفى اليوم التالى زاره بورمون وخيره فى المكان الذى يريد الذهاب إليه فاختار أولا مالطة ولكن خوفاً من بريطانيا خيره بورمون فى مكان آخر فاختار نابولى ، التى كان ملكها صديقاً للباشا ، فقبلت رغبته . وفى ٣١ من الشهر وصل حسين باشا الجزائر السابق إلى نابولى على متن السفينة الفرنسية « جان دارك » وكان برفقته ١١٠ أشخاص من بينهم الأغا ابراهيم . قائد الجيش المنهزم ، ووزير المالية أو الخزناجى ، ومن بينهم أيضاً ٥٧ امرأة ، حرائر ووصيفات

قال أحد المؤرخين الفرنسيين ليس هناك مدينة فى العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التى شهدتها مدينة الجزائر[1] . فقد اختفت الحلق والسلاسل.

=فى كتاب ديفولكس A. Devaulx « التشريفات » (باريس ١٨٥٢) كما يحتوى كتاب حمدان خوجة « المرآة » على معلومات طيبة فى الموضوع .

(١) غابريال اسكير ، ص ٤١١ .

والصوارى والأخشاب والسنانير من الميناء ، وخلعت أبواب المحلات العامة ، ونهبت الأموال والأثاث والحلى من المنازل . وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض . وزاد الأمر سوءاً أن القائد العام (بورمون) قد ترك الحبل على الغارب ، ولم يعد يحكم فعلا ، بل ترك الأمور إلى قائد الأركان وإلى مسئول التموين ، وكلاهما كان غير قادر على ممارسته أية سلطة . وكان بورمون متأثراً لوفاة إبنه ، وقلقاً من الحالة السياسة فى فرنسا (ثورة جويليه ، ١٨٣٠) ، بالإضافة إلى أنه كان فى وضع حرج نحو الجيش الذى وعده بالامتيازات ولكنها لم تأت . ولو أن الفرنسيين قد أبقوا على وظائف الإدارة العثمانية لظلت الأمور تسير على الأقل فى الحد الأدنى ، ولكنهم ألغوا وظائف الخزناجى ، وقائد الشرطة ، ومراقبى الأسواق ، والأمناء . وكانوا يهدفون من ذلك إلى وضع حد للوجود العثمانى وإلى بداية إدارة جديدة ولكنها كانت إدارة مرتجلة أدت إلى كثير من التعقيدات ، والمشاكل بدل الحلول .

ففى اليوم التالى من الاحتلال (٦ جويليه) أنشأ بورمون « لجنة الحكومة» وتتلخص مهمتها فى النظر فى « حاجات وإمكانيات البلاد والنظم التى يجب تعديلها وإلغاؤها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملء إطارات الموظفين. وممارسة الوظائف المدنية ».(١) وكان يرأس اللجنــــة وكيل التموين ، وتضم الجنرال تولوزى Tholozé والجنرال فيرينو Firino ، والقنصل الفرنسى السابق فى عنابة الاسكندر دوفال ، Deval (٢) أما كاتبها فقد كان دى بوسيير Bussiere الذى كان من موظفى وزارة الشئون الخارجية الفرنسية . ويساعده مترجمان هما : جيراردان Girardain ، والمستشرق الشهير دى صال Salle . ويتضح من

(١) نفس المصدر ص ٤٠٨ .

(٢) ليس هذا صاحب قصة المروحة الذى عرفنا أنه مات أثناء الحصار .

تركيب اللجنة ومن مهمتها أنها هيئة فرنسية تجهل الشئون الأهلية وحاجات الجزائريين[1] . وكانت مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية فى الجزائر ،على أنقاض الإدارة العثمانية وهى مهمة ليست سهلة .

كان « للجنة الحكومة » هدفان : جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها فى الإدارة الجديدة ، وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسى ، غير أن اللجنة لم تستطع أن تحقق أى شىء بالنسبة للنقطة الأولى لأن سجلات ووثائق الإدارة السابقة قد اختفت[2] ، أما المعلومات التى توصلت إليها حول المداخيل والأملاك فقد كانت من أفواه الناس فقط. وأما بخصوص النقطة الثانية فان اللجنة الحكومية أنشأت « هيئة مركزية » تضم ممثلين عن المنظمات السبع الهامة فى المدينة ، وهم الحاج على بن أمين السكة ، وابن مرابط ، وابراهيم بن المولى محمد ، وحسن قلعايجى ، ومحمد ابن الحاج عمر ، وأحمد بوضربة ، والحاج قدور بن عشائش ، وبعد حين انضم إلى الهيئة إسرائيليان قد لعبا دوراً واضحاً فى التمهيد للاحتلال وهما ابن بكرى وابن دوران . ونلاحظ أن بعض أعضاء هذه الهيئة كانت له شهرة فى التعاون مع الفرنسيين ، مثل بوضربة . كما نلاحظ أن جميعهم تقريبا كانوا من حضر مدينة الجزائر[3] .

---

(١) كانت تضم أعضاء غير فرنسيين وهم بيت المالجى ، وأمين السكة ، والآغا ، ولكن دورهم كان استشارياً فقط .

(٢) يقر المؤرخون الفرنسيون بأن الجنود كانوا يشعلون غليوناتهم بوثائق الإدارة العثمانية السابقة على مرأى من مسؤوليهم ، نفس المصدر ، ص ٤٠٩ .

(٣) كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضر الجزائر كانوا متضايقين من الإدارة العثمانية ولذلك فهم طبقة صالحة للتعاون معهم ضد هذه الإدارة ؛ وقد استعملوا بعض أعضاء الحضر فى البداية ولكن سرعان ما انقلبوا عليهم واتهموهم بالتآمر والطموح ونحو ذلك ، ونفوا زعماءهم من مدينة الجزائر . أنظر الفصل الخاص بحضر الجزائر .

كان رئيس الهيئة المركزية هوأحمد بوضربة الذى أظهر حماسا كبيراً للوجود الفرنسى فى الجزائر ، على الأقل فى أول الأمر ، وسنتعرض لهذه الشخصية فى مكان آخر . وحسبنا أن نقول أن بوضربة كان متزوجا من فرنسية ، ويحسن الفرنسية ، وكان من الذين فاوضوا بورمون على تسليم المدينة ليلة الخامس من جويليه . وقد قال عنه أحد المؤرخين الفرنسيين إن بوضربة كان « رجلا فطنا ومهذبا وحيليا ولكنه كان بدون مباىء أخلاقية ، وكان يخلق المشاكل أكثر مما يجد حلالها »[1] ومواطنوه الذين كانوا معه فى الهيئة كانوا ممن رحبوا بالفرنسيين أول الأمر وصدقوا أنهم جاءوا فعلا محررين كما ادعوا فى بيانهم . وعلى أية حال فانه كان فى الهيئة أيضاً نائب وكيل التموين الفرنسى ، بروغيير Bruguiere الذى كان يمثل الملك الفرنسى لدى الهيئة المذكورة . ومن جهة أخرى كانت الهيئة تضم أعضاء آخرين ، وهم بيت المالجى وخوجات أسواق القمح والفحم ، وأمناء البساكرية، وبنى مزاب ، كما كانت تضم مفتيي الحنفية والمالكية وقاضى الحنفية والمالكية . وباختصار فإن الهيئة كانت عبارة عن(مجلس بلدى) يلعب فيه بوضربة دور شيخ المدينة على عهد العثمانيين.

وإذا كانت مهمة لجنة الحكومة هى جمع المعلومات والعناية بالجيش فان مهمة الهيئة المركزية أوالمجلس البلدى كانت تتمثل فى محاولة إنشاء إدارة محلية . وتشمل هذه أيضا توفير الحاجات العاجلة للجيش ، ومعرفة قدرات وطاقات البلاد عامة ومدينة الجزائر خاصة[2] . ومن الواضح أن هناك تداخلا بين مهمة المنظمتين ، ولكن كلامنهما كانت تسير نحو هدف واحد ، وهو خدمة السيد الجديد ، وتوفير الراحة لجيشه ، ووضع إمكانيات

---

(١) نفس المصدر ص ٤١٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٠٩ .

البلاد بين يديه . ولعل الفرنسيين قد لجأوا إلى خلق هذه الهيئة لترضية الجزائريين ، ولاسيما الطبقة التي تعاونت معهم وكانت تظن أن إنهاء الإدارة العثمانية يعني انتقال الحكم إليها . أما السلطة الحقيقية فقد كانت في يد اللجنة الحكومية .

وقد حاولت لجنة الحكومة أن توفر الغذاء للمدينة ، فنظمت الجمارك والمكوس . غير أن الموظفين الذين عهدت إليهم بذلك كانوا يجهلون مهمتهم فكانت النتيجة ارتفاعا فاحشا في الأسعار واستغلالا كبيراً للضعفاء . وقد انخفضت الواردات بالبحر إلى ٥٪ والصادرات إلى ٢٪ ، باستثناء البضائع الفرنسية طبعا . وهكذا كانت المدينة على وشك أن لاتجد حتى المواد الأولية كالملح[1] . ويلقى الفرنسيون تبعة ذلك على أعضاء الهيئة المركزية الذين يتهمونهم باقتسام الأموال بينهم ، كما يلقونها على المستفيدين من هذه الفوضى الاقتصادية ، وهم أناس مغامرون قد اصطحبوا الجيش الفرنسي من أوربا ومن فرنسا نفسها دون أن يكون لهم أي عنوان[2] .

وقد نظم الفرنسيون شرطة المدينة ووضعوها تحت شخص عرف بمغامراته البوليسية والجاسوسية . ففي عهد نابليون الأول تولى دوبينيوز D'Aubignosc إدارة شرطة بريم Bréme (ألمانيــا) ، وقبل الاحتلال بعدة شهور أرسل إلى تونس للتجسس ونشر الدعاية والتأثير على السلطات التونسية حتى لاتنجد الجزائر عند تدخل الفرنسيين ، وهو نفسه الذي تولى إدارة الشرطة في الجزائر بعد نجاح الحملة ، وكان يعمل تحت إمرته مفتش للشرطة ، ومحافظون ، وفرقة عربية من عشرين شخصاً يرأسها المزوار الذي سبق أن أشرنا إلى مهمته في العهد العثماني . ورغم هذا التنظيم

---

(١) أنظر « فيلهلم شيمبر والجزائر » تلخيص أبو العيد دودو ، المجاهد الثقافي (عدد ١٠ ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٧ — ١٠٩ .

(٢) اسكير ص ٤١٠ .

فقد وقعت السرقات بكثرة ولم يحترم الجزائريون الفرنسيين . ويعزو الفرنسيون ذلك إلى « رخاوة العرب» . لذلك استبدلت الشرطة العربية بشرطة فرنسية . ويقولون إنهم بذلك الإجراء قد جعلوا « السكان يحترمون الوضع الجديد عن طريق العصا »[1] .

أظهرت الطائفة اليهودية فى الجزائر ميلا واضحا إلى الفرنسيين كما أظهر لهم هؤلاء عطفا أوضح وأصبحوا عندهم من ذوى الحظوة والجاه . وقد لعب ديني Denniée وكيل التموين دورا بارزا فى حمل القائد العام على مراعاة اليهود . ومنذ اليوم التالى للاحتلال عينت السلطات الفرنسية اليهودى سرور رئيسا للمترجمين غير الفرنسيين . وقد أصبح بكرى صاحب نفوذ كبير حتى إن الجيش كان لايفعل شيئا إلا باستشارته . وبذلك حصل على امتيازات كبيرة له ولطائفته[2] . وهذا الحيف هو الذى جعل حضر المدينة يتوجسون من الفرنسيين بعد أن رحبوا بهم .

ورغم أن هذه الطائفة لم تعترف بالجميل فإن الفرنسيين ظلوا على ميلهم لليهود على حساب العرب . ويذكر الفرنسيون أنفسهم أن اليهود الذين أظهروا التعاون معهم أولا كانوا على استعداد لبيع الجيش الفرنسى فى سبيل مصالحهم ، وأصبحوا مرابين ومورطين غير أوفياء بالعهود[3] . وفى اليوم الأول من الاحتلال اتصل بكرى بالأتراك وحذرهم من الخطر الذى يهددهم ووعدهم الحماية على شرط أن يدفعوا مقابل ذلك ما طلبه منهم . كما اتصل بقومه ووعدهم أن الفرنسيين لن يفعلوا شيئاً بدون رضاه .

---

(١) نفس المصدر ص ٤١٢ .

(٢) نفس المصدر ص ٤١٢ — ٤١٣ .

(٣) يذكر اسكير أنهم ادعوا أن امرأة أحد الأتراك كانت تخبىء السلاح فى بيتها ، وعندما تبين العكس ذهبوا إليها وطلبوا منها دفع ٦٠٠ قطعة من الذهب حتى لا تتعرض لمعاملة سيئة فأعطتهم المبلغ ولكنها اشتكتهم فألقى القبض على المعتدين وسجنوا . ص ٤١٣

،كان يطمح إلى أن يكون رئيس الطائفة اليهودية فى العهد الفرنسى كما كان زمن الإدارة العثمانية . واتصل أيضاً بمحافظى الشرطة وطلب منهم تسليم كل القضايا الخاصة باليهود إليه . وقد فعل ذلك دون علم الهيئة المركزية (المجلس البلدى) ورئيس الشرطة .

ويعزو الفرنسيون سخط العرب عليهم إلى تأثير اليهود الذى أصبح واضحا بعد الاحتلال . ويقولون إن النفوذ اليهودى كان السبب فى هجرة كثير من أغنياء العرب من المدينة . وقد تدخل أعضاء الهيئة المركزية لدى رئيس الشرطة لمنع هجرة العائلات الغنية من المدينة ولكن بدون جدوى . وهناك من يذهب إلى أن ثورة العرب ضد الفرنسيين حتى فى الأرياف كانت تعود إلى النفوذ الذى أصبح عليه اليهود فى الإدارة الجديدة[1].

والواقع أن هناك مبالغة فى هذه القضية لأن سخط العرب وثورتهم ، سواء فى المدينة أو فى الريف كان يعود إلى مبدأ الاحتلال نفسه . ولم يكن النفوذ اليهودى سوى نتيجة من النتائج الكثيرة التى ترتبت على هذا الاحتلال . فوقف التجارة ، واحتلال المنازل والمساجد والأملاك الخاصة بدون مقابل والاعتداء على الأعراض ، وإزالة معالم الحكم الأهلى ، كل ذلك ، وغيره ، أدى إلى الثورة ضد الفرنسيين ، حتى من الذين كانوا فى البداية مؤمنين بالتعاون معهم فى بعض الحدود ، وإن المرء ليجد وصفاً صارخاً لتصرفات الجيش الفرنسى فى تلك الأثناء فى كتاب (المرآة) لحمدان بن عثمان خوجة[2]

وخلال السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نموذج إدارى اتبعه الفرنسيون ، وقد دام الحال كذلك إلى مجيء اللجنة الأفريقية وصدور قرار

---

(١) نفس المصدر ، ص ٤١٤ . وعن هجرة الجزائريين،فى،هذه الأثناء أنظر كتابنا (الحركة الوطنية) ط. بيروت ، ١٩٦٩ .

(٢) أنظر الفصل الخاص بحضر الجزائر .

جويليه سنة ١٨٣٤ الذى ألحق الجزائر بفرنسا ونظم إدارتها على نحو شبيه بما كان يجرى فى فرنسا . ومن الذين تولوا خلال السنوات الأربع الأولى ، بعد بورمون ، كلوزيل ، وبرتزين ، والدوق دى روفيغو ، وفوارول . كلهم كانوا مهتمين بمشاريع الاستعمار ، ومحاربة الثوار ، أكثر مما كانوا مهتمين بالتنظيم الإدارى ، وبالإضافة إلى ذلك فان الحكومة الفرنسية نفسها كانت إلى سنة ١٨٣٤ لم تتخذ موقفاً واضحاً من قضية الجزائر . ولكن فى هذا التاريخ وبتوصية من اللجنة الإفريقية قررت الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا وإعطاءها إدارة قادرة فى منصب الحاكم العام الجديد الذى كان مسئولا لدى الحكومة عن كل الأمور العسكرية والمدنية فى الجزائر . أما تطور الإدارة الفرنسية بعد ذلك فلا يعنينا فى هذا المجال لأن غرضنا هو ربط الفترة الانتقالية إدارياً . أو بعبارة أخرى كيف انتقلت السلطات الإدارية من العثمانيين إلى الفرنسيين .

الفصل الرابع

دور حضر الجزائر

يتهم المؤرخون الفرنسيون حضر الجزائر بأنهم كانوا يحلمون بعودة الحكم الإسلامى ، إلى الجزائر خلال السنوات الأولى للاحتلال . وكان أعيان هؤلاء الحضر يعملون لصالح هذه الفكرة سواء لدى السلطات الفرنسية أو فى اتصالاتهم مع الباشا حسين المخلوع فى المنفى ، أو مع الحاج أحمد ، باى قسنطينة ، آخر سلطة قوية من العهد العثمانى . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن أعيان الحضر كانوا يعتقدون أن اتصالات شبه رسمية ، بوحى من سلطات سامية، قد تمت لتحقيق عودة الحكم الإسلامى ، وأن هذه الاتصالات قد جعلتهم يعتقدون أن الفكرة ممكنة وأن فرنسا نفسها قد تعبت من تكاليف الاحتلال وأنها ستتخلى عن الجزائر لصالحهم [1].

حضر الجزائر كانوا طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجرى الأندلس . وكانوا سياسياً فى المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة . وكانوا يملكون الأراضى فى سهل متيجة وبعض الأملاك فى مدينة الجزائر نفسها ويمتهنون التجارة . وكانوا غالباً راضين بوضعهم ولايطمحون إلى مناصب سياسية . ولكن منهم من تقلد مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ونحوها من المقاليد الثانوية الهامة . كان بعضهم محل ثقة الباشا كحمدان بن عثمان خوجة . وعندما بدأ الفرنسيون فى شرح الوضع الاجتماعى فى الجزائر ، صنفوا طبقة

---

(١) أنظر بيليسى دى رينو de Reynaud « أخبار الجزائر» (باريس س ١٨٥٤) ط ٢ ، ج ١ص ١٧٢ .

الحضر على أنها منافسة وساخطة على« الأتراك » . وهكذا وجهوا أنظارهم نحوهذه الطبقة التى كانت بدورها مستعدة للاستعانة بهم لكن بشروط . وبمجرد استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر نحوا « الأتراك » عن الحكم وأسندوا بعض المناصب لهؤلاء الحضر فتولى بعضهم مركز « آغا العرب» مثل حمدن بن أمين السكة ، وأصبح بعضهم باياً على التيطرى ، مثل مصطفى ابن عمر ، وأصبح بعضهم رئيساً لأول مجلس بلدى لمدينة الجزائر ، مثل أحمد بوضربة .

ولكن طبقة الحضر هذه سرعان ما اكتشفت أنها كانت مخطئة فى اعتقادها أن فرنسا ستعوض حكم الأتراك بحكم محلى تكون هى (طبقة الحضر) على رأسه . فقد عرف أعضاء هذه الطبقة بعد فترة قليلة من الاحتلال ، أن فرنسا جاءت لتبقى ، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا للدولة الجديدة ، وأن مساجدهم وزواياهم ومساكنهم قد احتلت من الجيش الفرنسى أوهدمت لتفسح الطريق أمام ساحات عمومية ، ومسارح ، ومستشفيات عسكرية ، أو تحولت إلى كنائس . بل إن « أملاك مكة والمدينة» ؛ التى كانت مؤسسات خيرية للفقراء والطلبة قد استولى عليها الفرنسيون وأصبح ريعها يذهب مباشرة إلى خزينة الدولة المحتلة . ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذى وقعوا فيه أن السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفى أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب ، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامى . أو الانضمام إلى الثائرين ضدها . بل لقد كانت هذه السلطات تعطى عهد الأمان وتنقضه[1] ، وتذبح قبائل بريئة كاملة[2] ، وتأسر المرابطين كرهائن ،[3] وتطالب

---

(١) انظر فصل مرابطون وثوار .

(٢) مثل قبيلة العوفية فى عهد الدوق دى روفيغو .

(٣) مثل مرابط القليعة عندما فر كبير الأسرة الأغا محيى الدين . كان ذلك على عهد دى روفيغو أيضاً .

بخمسين شابا من أكابر العائلات فى المدينة لحملهم إلى باريس كرهائن أيضاً[1].

وأمام هذه الوقائع التجأ حضر الجزائر إلى عدة طرق للتعبير عن عدم رضاهم. لم يكونوا مرابطين فيأمروا أتباعهم بالجهاد ضد فرنسا كما فعل محيي الدين والد الأمير عبد القادر . ولم يكونوا شيوخ قبائل فيدعو أنصارهم إلى حمل السلاح كما فعل ابن زعمون، ولم يكونوا من بقايا الدولة المنهارة فيحملوا الناس على محاربة العدو كما فعل كل من باى التيطرى وباى قسنطينة . لقد كانوا مجرد طبقة تاجرة فى الماضى ولكنها الآن مجردة من المال ، كانوا يحسنون المؤامرات ولكنهم يفتقدون الوسائل . وقد زاد وضعهم سوءاً أن كثيراً منهم هاجر أو ارتحل إلى أماكن أخرى فى الجزائر نفسها ، والذين لم يهاجروا ولم يرتحلوا شتتهم الفرنسيون وأضعفوهم بالنفى والمحاكمات وتسليط الطائفة اليهودية عليهم .

وهكذا لم يبق أمامهم ، فيما يبدو ، سوى الشكوى والتذمر ، وكتابة العرائض والرسائل ، ومخاطبة الرأى العام باسم الإنسانية ، والكشف عن سوءات الحكم الفرنسى فى الجزائر ، والاتصالات الغامضة بكل الجهات الممكنة لمساعدتهم على الخروج مما أصبحوا فيه . ومن الطبيعى أن نذكر بأنهم لم يكونوا جميعاً فى هذا المستوى . فنهم من استسلم للظروف وصمت. ومنهم من رضى بحياة المنفى . ومنهم من ظل يتعاون مع السلطات الفرنسية راضياً أو مكرها . وكان للتنافس والطموح وضعف الإرادة والضمير بين أفرادها حظ كبير فى ضعضعة هذه الطبقة وإضعاف دورها الذى كان يمكن أن يكون إيجابياً .

وليس الهدف هنا هو دراسة هذه الطبقة من جميع النواحى ، ولكن

---

(١) أنظر دى رينو ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، وخوجة « المرآة » ، ص ٢٥٦ .

الهدف هو رسم بعض الصور لبعض أفرادها لمعرفة مواقفهم نحو غيرهم . ومواقف غيرهم منهم . وهؤلاء الأفراد يختلفون بلاشك ثقافة وحيوية وهدفاً، وهناك عدد كبير منهم كان يمكننا الحديث عنه ، ولكننا قررنا الحديث بصفة عفوية عن مصطفى بن عمر ، وابنه حمدان بن أمين السكة ومحمد العنابي ، وأحمد بوضربة ، وحمدان خوجة . ونحب أن نذكر بأن ما سنقوله عن كل منهم ليس ترجمة شخصية له بالمعنى التقليدى ، بل هو عبارة عن دراسة بعض مواقفه من الاحتلال ومن وضع مواطنيه عندئذ . وهذه الدراسة لاتهدف إلى فهم موقف الفرد المدروس بقدر ما تهدف إلى فهم العلاقة بين الجزائريين والسلطات الفرنسية فى بداية الاحتلال .

يذكر خوجة أن كلوزيل قائد الجيش الفرنسى بعد بورمون ، قد طلب من أعيان مدينة الجزائر قائمة بأسماء العائلات الكبيرة فى المدينة ليعين منها باياً على إقليم التيطرى ، وبعد تقديم القائمة اختار كلوزيل منها مصطفى بن الحاج عمر ليكون باياً خلفاً للباى مصطفى بومزراق الذى خلعه الفرنسيون لثورته ضدهم[1] . وبناء على خوجة أيضاً فان ابن عمر كان قريباً من امرأة الداى حسن باشا الجزائر الأسبق[2] ، ويبدو أن ابن عمر كان قليل الخبرة ، وأنه لم يسع إلى هذا المنصب ولكن المنصب سعى إليه ، وأنه ، كبعض زملائه قد قبله كرها . وقد كانت أمامه مشاكل لاتحصى . فكان عليه أن يواجه ثورة الباى السابق ثم ثورة ابنه) ابن بومزراق) ، وأن يواجه شكوك وثورة أهل الإقليم الذى تولى عليه والذى كان من أفقر الأقاليم ، وأن يواجه أخيراً ضغط الفرنسيين الذين ينتظرون منه إخضاع الإقليم إليهم .

---

(١) المرآة ص ٢٤٤ ، ويذكر دى رينو أن تعيين ابن عمر قد تم بقرار من المجلس البلدى لمدينة الجزائر صادر بتاريخ ١٥ نوفبر – ١٨٣٠ . أنظر « أخبار الجزائر » ص ١٣٤ .

(٢) المرآة ص ٢٤٤ .

فهل كان ابن عمر مؤهلا لهذا الدور ؟ تذكر المصادر الفرنسية أنه كان قليل المبادرة ، ولم تكن له قدرة لاعلى التنظيم ولاعلى الحكم . ومن جهة أخرى أمره كلوزيل عند تعيينه[1] أن لايغير شيئا من الإدارة السابقة ، وأن يعمل كأنه باى قديم ولكن الفرنسيين يتهمونه بأنه قد ترك كل شيء يتدهور ، وأنه فشل فى جلب النافرين إلى فرنسا ، وبالأخص عائلات المدية عاصمة الإقليم . وقد اقتصرت أعماله إذن على تسيير الأمور العادية داخل المدينة ، وهى أعمال تتعلق بالقضاء والمخالفات ونحوها[2] . ومع ذلك فقد تعلق به أهل المدية ورغبوا فى بقائه عليهم حين أراد أن يعود إلى مدينة الجزائر فى صحبة الجيش الفرنسى . فابن عمر كان يعرف أنه لاقدرة له على مواجهة الموقف بعد انسحاب الجيش الفرنسى من المدية ولكن المواطنين خافوا من حلول الفوضى فأصروا على بقائه بينهم .

كان كلوزيل قد دخل المدية فى ٢٣ نوفمبر ١٨٣٠ وأخذ بومزراق أسيراً ، وعين بدله ابن عمر المذكور ، وترك معه حامية بقيادة دانليون Danlion وعاد إلى الجزائر . وإذا كان بومزراق قد استسلم وذهب إلى الاسكندرية فان ابنه الشاب سى أحمد قد ظل ثائراً ، ويقال أن كلوزيل قد ارتكب غلطة بعدم اعتقاله مع أبيه[3] وعلى أية حال فانه قد ظل زمناً فى البليدة إلى أن أحس بأن الظروف مواتية لإعلان الثورة ، ثم عاد إلى المدية ، مقر حكم والده وقاد الثائرين ضد ابن عمر واحتل دار الباى الريفية ، بل كان يدخل المدينة دون أن يجرؤ الباى على اعتقاله . وعندما تفاقم أمره طلب ابن عمر النجدة من القائد الفرنسى العام فى الجزائر الذى خلف كلوزيل . فجاء بنفسه (أعنى برتزين Berthezene) . وهناك انسحب سى أحمد بن

---

(١) ظل الفرنسيون يتبعون تقليد العثمانيين عند إسناد منصب الباى إلى من يرغبون وهكذا كانوا يخلعون على الشخص قفطاناً ويسلمونه سيفاً . ولكن منصب الباى سرعان ما زال .

(٢) أنظر دى رينو ، ج ١ ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٩٨ .

بومزراق من دار الباى ، ولكن برتزين فشل فى مطاردة العرب . ولذلك قرر انسحاب الفرنسيين تماما من المدية وأخذ معه الباى ابن عمر وعاد إلى الجزائر .

أراد برتزين بعد ذلك أن يعين ابن عمر بايا على وهران ، ولكن القائد الفرنسى فى تلك الناحية : الجنرال بوابى Boyer ، رفض التعاون مع ابن عمر[1] . وقد ظل كذلك إلى عهد الدوق دى روفيغو الذى اضطهد طبقة الحضر فذهب ابن عمر . كما ذهب ابنه حمدان بن أمين السكة ، إلى باريس خوفا من توجيه الاتهام إليه بأنه يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامى، وهو الاتهام الذى وجه إلى زملائه العاملين فى صفوف الفرنسيين من حضر الجزائر.[2].

ولنذكر هنا بأن ابن عمر كان من التجار الأثرياء وليس من الحكام ، وأن الفرنسيين قد استخدموه فترة ثم تخلوا عنه ، وأنه ذهب إلى باريس فانضم هناك إلى زملائه المنفيين فكونوا حولهم حلقة من المعارضين ، والفضوليين ، وكان بعضهم يقوم بدور نشيط فى هذه الأثناء كحمدان خوجة ولكن بعضهم ظل مغمورا ، دون أن نعرف السبب حتى الآن . ونشير هنا إلى أن ابن عمر لم يكن من بين الأشخاص الذين مثلوا أمام اللجنة الأفريقية بناء على الوثائق التى أمكننا الاطلاع عليها . وفى باريس أعطى وسام الشرف وكان الناس هناك يخاطبونه « بالسيد الباى»[3] غير أنه من الواضح أن هذا الوسام لم يكن علامة على اعتراف فرنسا بخدماته فقط ولكنه كان محاولة لإسكاته ، لأن هناك عدداً آخر من أمثاله كانت توجه إليهم الاتهامات فى

---

(١) نفس المصدر ص ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٩ .

(٣) نفس المصدر أنظر أيضاً توماس كامبل (رسائل من الجنوب) ، ج ١ ، ص ٢١٦ - ٢١٨ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ وكان كامبل قد التقى به وتناول عنده العشاء ووصفه أوصافاً حية .

الجزائر بينما تمنح لهم الأوسمة فى باريس . وكان ابن عمر إذ ذاك يبلغ ٤٧ سنة وكان يتقن الفرنسية ، وكان يلبس لباس أهل الحضر ويطعم الفقراء .

وإذا كان الحاج ابن عمر قد ولاه الفرنسيون منصب الباى فان ابنه ، حمدان بن أمين السكة قد ولوه منصب « أغا العرب »[1] ويبدو أنه بوصية من بوضربة (الذى كان محل ثقة بورمون) عينه بورمون ، القائد الأعلى للجيوش الفرنسية ، فى ذلك المنصب . كان ابن أمين السكة تاجراً ، من حضر الجزائر الذين لا يخرجون من المدينة إلا نادراً . ولسوء الحظ أننا لا نعرف إلا القليل عن حياته قبل مجىء الفرنسيين ويذكر الفرنسيون ، بعد سقوط أسهمه فى أعينهم ، أنه كان شرها وغير أمين ، وأنه لم يكن يعرف البلاد ، وبالتالى لم يكن يعرف مهمته . ومن جهة أخرى كانت شجاعته محل شك لديهم[2] . ويتساءل المرء عن فائدة تعيينه فى منصب هام كالذى أسند إليه مادام غير مؤهل للقيام به . وعلى أية حال فقد فشل فى مهمته ، على الأقل فى نظر الفرنسيين ، لأنه لم يستطع أن يجعل عرب سهل متيجة ينسون أنه تاجر وأنه من الحضريين ولأنه لم يعد محل ثقة لديهم[3] .

كان سهل متيجة الذى عين حمدان بن أمين السكة للإشراف عليه باسم الفرنسيين مقسما إلى عدة أوطان ، وعلى كل وطن قائد يأتمر بأمر الأغا . وأهم هذه الأوطان هى : وطن بنى خليل وعلى رأسه الشرقى ، وطن بنى موسى وعلى رأسه أوشفون ، وطن الخشنة وعلى رأسه العمرى ، وطن السبت وعلى

---

(١) هكذا ذكره دى رينو ، وهو من خبراء الجزائر لأنه تولى مسؤولية « المكاتب العربية » (البيرو آراب) مدة طويلة . أنظر ص ١٣٤ ، ولكن العلاقة بين الرجلين ما زالت غير واضحة .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٠ والواقع أننى إلى الآن غير مطمئن إلى الصلة المذكورة بينه وبين مصطفى بن عمر .

(٣) الظاهر أن فشله لا يعود إلى كونه حضرياً ولكن إلى كونه كان يمثل الفرنسيين.

رأسه عبد الوادى . وهناك شرشال التى اعترفت بالبركانى شيخ بنى مناصر، وهناك أيضاً القليعة التى كانت تخضع لعائلة ابن المبارك . وهو مرابط له سمعة واسعة .

هذه هى الأوطان والقبائل التى كان على ابن أمين السكة أن يتفاهم معها أو يجلبها إلى الفرنسيين كما تقتضى مهمته . فماذا فعل ؟ إنهم يقولون إنه لم يعرف كيف يستفيد من علاقته بعرب متيجة . فقد قام بارهاب كبير ضدهم بعد انسحاب الفرنسيين من مدينة البليدة (عاصمة السهل) فجلب عليه السخط الكبير من هؤلاء العرب . وهكذا أصبح لايستطيع الظهور بعد ذلك فى متيجة دون تأييد الجيش الفرنسى . وقد أدت هذه السياسة إلى أن أصبح كل السهل فى فوضى متناهية ، باستثناء مدينة القليعة التى سيطر فيها مرابطو ابن مبارك على الموقف وحافظوا على النظام[1] .

أثناء حملة الفرنسيين على المدية (نوفمبر ١٨٣٠) تركوا ابن أمين السكة فى الموزاية لكى يرقب تحركات العرب فى متيجة . ولكن بدلا من ذلك دخل داره وترك الأمور على حالها مفضلا ، كما يقولون ، عدم التعرض للأخطار . كان الفرنسيون ينتظرون منه أن يتجول فى المنطقة ، وأن يكسب العرب ، وأن يتعرف على المشاريع التى يفكرون فيها . ولكنه لم يفعل . فكثرت الثورات وواجه الفرنسيون اضطرابات لم يتوقعوها . فهل كان الآغا (ابن أمين السكة) متواطئا مع عرب المنطقة ؟ هل كان مهملا فقط وليس لموقفه أية علاقات سياسية ؟ هذا مالانستطيع الإجابة عنه الآن . على أية حال فقد وجه إليه الفرنسيون تهمة عدم القيام بالواجب فطلب من كلوزيل أن يأذن له بجولات فى متيجة ليبرهن له على إخلاصه وكفاءته ، وجاء فى تقريره بعد ذلك أنه تبادل إطلاق الرصاص مع العرب الثائرين . ثم أرسل

(١) نفس المصدر ، ص ١٣٤ - ١٣٧ .

من البليدة رأس شخص قال عنه إنه المسئول عن مقتل المدفعيين الفرنسيين الخمسين. [1] . وبعد تفحص الرأس تبين أنه لشخص آخر كان صديقاً ، وليس عدواً للفرنسيين [2] .

وإزاء ذلك عزله كلوزيل فى ٧ جانفى (يناير) ١٨٣١ من منصبه ، وألغى منصب الأغا مدة قبل أن يعين له شخص آخر. وقد أرغمه كلوزيل أيضاً على الذهاب إلى فرنسا خوفاً من أن يشترك فى مؤامرة ضد السلطات الفرنسية مع القبائل التى كان آغاعليها أومع زملائه الحضريين. ويقال إن ابن أمين السكة كان شابا طموحا يخشى منه . وهكذا نفى إلى باريس حيث تزوج وظل هناك عدة سنوات بعيداً عن مسرح الأحداث ، ثم عاد إلى الجزائر ، ولكن دى روفيغو، قائد الجيش الفرنسى ، نفاه من جديد أثناء حملته التى قام بها لتصفية العناصر الحضرية الهامة من مدينة الجزائر [3] .

ويذكر حمدان خوجة أن ابن أمين السكة كان فى باريس أثناء تأليف كتابه « المرآة » (١٨٣٣) [4] . وقد انتصر خوجة لزميله فى المهنة وفى الغربة واتخذه حجة على تعسف السياسة الفرنسية فى الجزائر عندئذ . فالفرنسيون قد عينوه آغا ثم اتهموه بالتهاون ، ومع ذلك أعطاه كلوزيل ، كما يقول خوجة ، شهادة الإخلاص عند سفره إلى باريس . فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ، بناء على خوجة ، يعزلونه من منصبه وينفونه من وطنه [5] . ولعل مما يؤكد كلام خوجة أن الفرنسيين قد منحوا الأغا (ابن أمين السكة) وسام الشرف أثناء إقامته فى باريس ، ويذكر بعضهم أن السياسيين والصحفيين الفرنسيين كانوا يدعون حمدان بن أمين السكة، الذى عزلوه فى الجزائر ، باسم« السيد

---

(١) وقعت هذه الحادثة فى البليدة أثناء معركة ضد الفرنسيين هناك .

(٢) أنظر دى رينو ، ص ١٤٣ ، ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) نفس المصدر ، ٢٥٨ .

(٤) المرآة ، ص ٢٥٥ .

(٥) نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

الأغا[1] » .

ومن الحضريين الجزائريين الذين ظلوا مغمورين المفتى الحنفى سيدى محمد ابن العنابى . كان شخصية فاضلة ومحترمة من معاصريه . وقد هاله ما كان يجرى فى البلاد ورآه منافيا لشروط التسليم وضد مبادىء الأمة الفرنسية نفسها . لذلك كتب سلسلة من الرسائل إلى الجنرال كلوزيل يذكره فيها بنصوص الاتفاق الجزائرى الفرنسى وينبهه إلى العواقب التى قد تجر إليها السياسة المتبعة آنذاك . وقد أرادت السلطات الفرنسية إبعاده من الجزائر فاختلقت له سببا وهو أنه كان يتآمر ضد الدولة بالاتصال بالعرب . وأنه كان يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامى إلى الجزائر . وعلى أية حال فقد ألقى كلوزيل عليه القبض وسجنه بعض الوقت ثم نفاه . ويذكر خوجة أن اعتداء شنيعاً قد وقع على عائلته أيضاً (أى العنابى)[2] .

حاول خوجة أن يفهم التهمة الموجهة إلى صديقه العنابى فكان يذهب مرة إليه ومرة إلى كلوزيل . وقد أخبره هذا بأن المفتى كان على اتصال بالعرب وأنه كان يحاول إثارتهم ضد الفرنسيين لذلك ألقى عليه القبض . وعندما ذهب إلى المفتى نفى التهمة نفيا قاطعا . وأخيراً عرف خوجة المبرر وقصه بشىء من العاطفة . فقد زار أحد مترجمى الجيش الفرنسى المفتى العنابى وأعلن له أن كلوزيل سيجلو عن الجزائر وأنه ينوى تسليم مقاليد الحكومة إليك فهل فى استطاعتك أن تنظم جيشا وأن تعد قوة تهدىء البلاد وتدافع عنها ؟ فأجابه العنابى بأنه سيبذل جهده فى التنظيم عندما يحين الوقت. ثم سأله المترجم : وهل ستصلك الجنود من داخل البلاد أو أنك ستعتمد على

---

(١) دى رينو ، ٢٥٩ . ويذكر جورج إفير G. yver « حمدان بن عثمان خوجة » المجلة الأفريقية - ١٩١٣ ، ص ٩٦ هامش ٢ ، أن حمدان بن أمين السكة قد تزوج بإحدى العائلات مما أثار فضول الصحافة المحلية ، وأنه قد مات سنة ١٨٣٤

(٢) أنظر دى رينو ص١٥٥ - ١٥٦ . وحمدان خوجه ،المرآة، ص٢٦٢ - ٢٦٥

قواتك فى مدينة الجزائر وحدها ؟ فأجابه العنابى : سأجند ، عندما يحين الوقت ، من المدن ومن جميع أنحاء البلاد . وسيكون فى استطاعتى أن أجند ثلاثين ألف رجل . ويؤكد خوجة أن المترجم المذكور قد أخفى شخصين ليشهدا على هذه المحادثة(1) .

بهذه الوسيلة أوقع الفرنسيون المفتى العنابى فى الفخ ، فى زعمهم ، ووجدوا له حجة على إقصائه من البلاد . وقد حضر خوجة وطلب من كلوزيل أن يمهل المفتى بعض الوقت حتى يبيع أملاكه وينهى التزاماته . ويبدو أنه كان من الأغنياء حيث يذكر خوجة أنه كان يملك العقارات والأثاث ولم يحصل له على عشرين يوما إلا بشق النفس وبتقديم ضمانات شخصية . وخلال هذه الفترة استطاع أن يقضى حاجاته . وفى آخرها غادر الجزائر إلى الاسكندرية . وقد كان اتخاذ مثل هذا الإجراء سببا فى صمت السلطات التشريعية فى البلاد كالقضاة والمفتين ، فهم لم يعودوا إلى الاحتجاج على خرق شروط التسليم خوفا من مصير المفتى العنابى.

وهكذا اختفى عنصر من عناصر المقاومة فى مدينة الجزائر . ورغم أننا لاندرى مدى التأثير الذى نسب إلى المفتى العنابى بين العرب ، فإن الظاهر أنه كان مبالغا فيه . ولكن وجرد العنابى فى سلطة الافتاء وشخصيته القوية وهمته العالية وجرأته على معارضة الاحتلال - كل ذلك لفتت إليه الأنظار وجعلته قادراً ، فى أعين أعدائه على الأقل ، على القيام بثورة ضدهم تجعل وجودهم فى الجزائر محل شك . لذلك قرروا ضربه قبل أن يضربهم . وقد استمرت هذه السياسة من كلوزيل إلى روفيغوإلى بوجو . وهى سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر « الخطرة » ذات النفوذ أو التى يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين ، حتى يخلو الجو للسلطات الجديدة(2) .

---

(1) خوجة « المرآة » ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(2) قمنا بدراسة مطولة عن ابن العنابى وآثاره ونشرت فى الكتاب التذكارى المهدى إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أحمد بوضربة لعب دوراً بارزا خلال السنوات الأولى للاحتلال ، ومع ذلك فلا نعرف عن حياته إلا قليلا . وكل ما نعرفه حتى الآن هو أنه كان من حضر مدينة الجزائر الذين كانوا فى الغالب تجارا ميسورين ، والذين لم يكونوا على علاقة طيبة مع الحكم العثمانى ، ولكنهم كانوا راضين بنصيبهم منه على الأقل ظاهريا . ونعرف أيضاً أنه كان قد أقام فترة من الوقت فى مرسيليا مشتغلا بالتجارة . وهناك تعلم ، كما يقول الفرنسيون ، اللغة والعادات والتقاليد الفرنسية ، وتزوج من فرنسية . وقد تورط هناك أيضاً فى قضية إفلاس مالى جعلته يغادر مرسيليا ويعود إلى مدينة الجزائر . ونعرف أنه حضر فى الرابع من جويليه ١٨٣٠ ، لدى الكونت دى بورمون ، قائد الجيوش الفرنسية ، بصحبة حسن بن حمدان بن عثمان خوجة ، وكاتب الباشا ، ليفاوض على تسليم المدينة إلى الفرنسيين ، مقتنعا بما أعلنوه عن أنفسهم من أنهم جاءوا محررين للجزائريين من ربقة الاضطهاد « التركى » .

ومنذئذ تكونت علاقة بينه وبين بورمون ، فكان يثق فيه ويستشيره فى شئون الجزائر الداخلية[1] . وبورمون هو الذى ولاه رئاسة أول مجلس بلدى فى مدينة الجزائر . وكان يأخذ برأيه فى تعيين الأهالى ولاسيما الحضريين ، فى المناصب الجديدة . فهو الذى اقترح ، كما قيل ، إسناد منصب آغا العرب إلى الحضرى حمدان بن أمين السكة ، وهو الذى أوصى بتعيين الحاج مصطفى بن عمر بايا على التيطرى ، وكان يقترح سياسة فرنسا نحو باى قسنطينة وباى وهران . وقد استمر على مكانته وتأثيره عند خلفاء بورمون أيضاً فقد ولاه كلوزيل إدارة أملاك مكة والمدينة ، ووضع فيه برتزين ثقته .

يصفه الفرنسيون بعدة أوصاف متناقضة أحيانا . فهم من ناحية يثقون

(١) دى رينوج ١ ص ٩٩ .

فيه وفى إخلاصه ولكنهم من ناحية أخرى يتهمونه بأنه كان برأس « لجنة المغاربة » التى كانت تعمل لصالح استعادة الحكم الإسلامى فى الجزائر والتى كانت على اتصال مستمر مع الباشا المخلوع[1] . وقد وصفوه بأنه كان لطيف المعشر وداهية ، ولكنه كان بدون مبادىء أخلاقية ، وكان كثير المشاكل أكثر من كونه ماهراً عملياً . وفى عهد برترين بدأ يلعب دوراً هاماً بين الأهالى ، حسب رواية بعض الفرنسيين ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يمقتونه لسوء أخلاقه وسمعته السيئة ، لاسيما بعد أن ظهر اسمه عدة مرات أمام المحاكم فى قضايا مالية ونحوها[2] وقد اتهمه بعض الفرنسيين أيضاً باثارة القلق والتآمر ، بل بارتكاب أعمال خطيرة[3].

أما فى عهد الدوق دى روفيغو فان سهم بوضربة قد هبط ، كما هبطت أسهم جميع الحضريين أمثاله . فقد رأى الدوق أن بوضربة وجماعته . يشكلون خطراً على الاحتلال الفرنسى وأنهم يعملون بأقنعة مختلفة . لذلك قرر التخلص منهم بشتى الوسائل . فسجن بعضهم ، وأبعد آخرين عن مدينة الجزائر . وهكذا نفيت فى عهده «لجنة المغاربة» التى كان من أعضائها بوضربة ، وابن أمين السكة ، وابن عمر ، وحمدان خوجة ، وابراهيم ابن مصطفى باشا . وكان من نتيجة ذلك أن التقى هؤلاء مرة أخرى فى باريس حيث لفتوا إليهم الأنظار بمظهرهم الجزائرى – الأفريقى ، وباتصالاتهم مع رجال الصحافة والصالونات ، بل والبرلمانيين.

ويهمنا أن نشير إلى أن معرفتنا بدور بوضربة فى باريس غير عميقة . فقد كان على خلاف مع حمدان خوجة فى السياسة التى يجب اتباعها مع

---

(٢) جورج إفير « مذكرات بوضربة » المجلة الأفريقية ١٩١٣ عدد ٢٨٩ – ص ٢١٨ .

(٢) دى رينو ، ج ١ . ص ١٧٢ .

(٣) نفس المصدر أنظر أيضاً إفير . ص ٢١٨ هامش ٢ .

الفرنسيين . وقد يكون هذا الخلاف شخصياً وقد يكون سياسياً . وبوضربة يعرض بخوجة فى (مذكراته) فيصفه بأنه من الذين حملوا أقلامهم لاستعمالها فى الهجومات الشخصية[1] . ويفخر بأنه ليس من هذا النوع وأنه ينظر إلى الأمور نظرة واقعية وأنه يتحرى الحقيقة وأنه يعمل لصالح مواطنيه ، ولفرنسا فى نفس الوقت . وقد ظهر بوضربة ، كما ظهر خوجة ، عندتكوين اللجنة الأفريقية (٧ جويليه ١٨٣٣) فكتب إليها مذكرة ، كما كتب إليها خوجة مذكرة . ولكن شتان بين العملين روحا وعاطفة وهدفاً . فبينما كان خوجة ثائراً على الأوضاع ، غير مؤمن بالتعاون المفروض بين الفرنسيين والجزائريين ، كان بوضربة ناقداً للأوضاع ولكنه قابل لها مقترحا حلولا عملية لفائدة التعاون الفرنسى ــ الجزائرى . والمذكرة مقسمة إلى سبعة فصول تضم عناوين مثل التنظيم البلدى ، وتطبيق القضاء والعدل ، والتنظيمات الخاصة بالمناطق الداخلية ، وإدارة المؤسسات الخيرية ، وغيرها .

وإلى جانب المذكرة مثل بوضربة أمام اللجنة الأفريقية وتقدم عندئذ بخلاصة أفكاره حول العلاقات الجزائرية ــ الفرنسية . وقد ذكرنا من قبل هذه الآراء ، التى لم تكن فى الواقع سوى خلاصة للمذكرة . ولذلك فلانرى داعياً لتلخيص المذكرة هنا . ويذكر دى رينو أن اللجنة الأفريقية قد استمعت بعناية لأفكار بوضربة[2] كما يذكر إفير أن أفكار بوضربة لم تكن كلها تمنيات مثالية (يوتوبيا) ، بل إن الحكومة الفرنسية قد طبقت بعضها ، ولاسيما الأفكار الخاصة بالتنظيم القضائى والإدارة البلدية[3] .

ماذا فعل بوضربة بعد ١٨٣٤ ؟ وكيف انتهت حياته ؟ هذا مالانستطيع الإجابة عنه حاضراً . ولعل علاقة بوضربة بالفرنسيين فى بداية الاحتلال

---

(١) إفير (ص ٢٢٠) وقد أشار خوجة إلى خلافه مع بوضربه فى كتابه « المرآة » (باريس) ١٨٣٣ ص ٢٥٧ .

(٢) أشار إلى ذلك إفير ص ٢١٩ هامش ١ .

(٣) نفس المصدر .

ليست غريبة عن علاقة بعض الجزائريين أثناء وعند نهاية الاحتلال . فرغم « اعتداله » وتعلقه بفكرة التعاون بين الطرفين لقي جزاءه نفيا واتهاما بسوء الخلق والتآمر . ونحب أن نشير في نهاية هذا البحث إلى أن بوضربة ، كخوجة ، كان على إطلاع واسع بأحوال بلاده سواء فى المدن أوفى الريف ، وسواء فى إقليم الجزائر أوفى بقية الأقاليم[1] .

وإذا كانت حياة بوضربة غامضة فان حياة حمدان خوجة كانت واضحة . فقد كان تاجراً كبيراً ومالكا غنياً من أثرياء مدينة الجزائر . كانت له أراضي فى سهل متيجة وأملاكا فى مدينة الجزائر . وقد ولد فى أواخر القرن ١٨ من أسرة لها مكانة بارزة فى الدولة . فكان عمه أمين السكة (أى مسئول المالية) ، وكان والده أستاذاً فى الشريعة وأصول الدين ثم كاتباً من الدرجة الأولى للدولة . وقد مكنه ذلك من ثقافة عميقة ومعرفة شاملة بشئون الدولة والبلاد عامة ، كما مكنه من السفر إلى المشرق وإلى أوربا والتعرف على أحوال العالم القديم (الشرق) والجديد (أوربا) ، وكان ذلك فى وقت دقيق يشهد تغيرات جذرية فى السياسة الدولية (مؤتمر فيينا) ، وفى التفكير الإنسانى نتيجة الثورة الصناعية .

وعند الاحتلال كان خوجة حاضراً فى مدينة الجزائر وقد لعب دوراً هاما ، ولكن من وراء الستار ، فهو الذى ، على ما قيل ، كانت له اليد فى الدعوة إلى اجتماع الحضر الذين طلبوا على أثره من الباشا الاستسلام . وقد كان محل ثقة الباشا ولذلك أرسله إلى صهره الأغا إبراهيم ليقنعه باستئناف القتال بعد هزيمته (الأغا) فى معركة أسطاويلي ، وكان ابنه حسن هو الذى صحب بوضربة وكاتب الباشا للتفاوض مع بورمون على شروط التسليم . ويقال إن خوجة كان موضع ثقة بورمون الذى ولاه عضوية المجلس البلدى لمدينة الجزائر . وفى عهد كلوزيل الأول لم يكن خوجة مغضوباً عليه بعد ، فكلوزيل هو الذى ولاه لجنة تقدير تعويضات الأملاك المصادرة

---

(١) تشير مصادر أخرى إلى أن بوضربة كان يعمل فى مدينة الجزائر لحساب الأمير عبد القادر ، كما تقول إنه قد توفى فى المغرب الأقصى .

وأسند إليه دراسة مطالب اليهود من فرنسا لدفع تعويضات عن القروض التى كانوا قد دفعوها إلى الكراغلة ، كما أصبح خوجه ، متولياً شئون المراسلة بين بومزراق ، باى التيطرى ، وبين السلطات الفرنسية .

غير أن حظوظه قد هبطت لعدة عوامل . فقد اتهمته أرملة الأغا يحي بأخذ نقود منها لكى يمنع إرسال ابنها إلى فرنسا[1] . وكان خلافه مع بوضربة قد أضربه . ويذكر بعضهم أن تدخله الملح لصالح المفتى العنابى قد أساء إليه أيضاً[2] . ومن جهة أخرى تآمر ضده اليهود الذين لم يكونوا يثقون فيه . أما موقفه غير المتسامح من احتلال المساجد فقد جعله فى أعين الفرنسيين من الحاقدين عليهم . وإذا كانت هذه أمور يمكن التسامح معها ، فان الفرنسيين لم يكونوا ليتسامحوا معه فى الدعاية الواسعة التى قالوا إنه قد نشرها بين الجزائريين عن هزيمة الفرنسيين وانتصار المسلمين فى المدية .

كان هذا الموقف سبباً فى عزله من الوظائف التى أسندت إليه والتى قال عنها بأنه قد قبلها لأنه لم يكن له الخيار . وقد وصف هو قرار العزل بأنه كان « برداً وسلاماً » عليه [3] . كان خوجة على اتصال مع الباشا حسين أثناء زيارة حسين إلى باريس سنة ١٨٣١ . وكان له به علاقة مالية وسياسية أيضاً[4] . وقد اختلفت آراء الفرنسيين حول خوجة . فبيشون **Pichon** الذى كان عندئذ المتصرف المدنى ، قد اعتبره رجلا قديراً ،أما كلوزيل فقد

---

(١) كان أن طلب كلوزيل من أعيان مدينة الجزائر خمسين من أبنائهم ليرسلهم إلى فرنسا ليتعلموا الفرنسية فى الظاهر . ولكن الهدف كان أخذهم كرهائن ، وانظر خوجة ، ص ٢٥٦ .

(٢) اتهم العنابى بالتآمر على أمن الدولة وحكم عليه بالنفى . أنظر سابقاً .

(٤) المرآة ص ٢٥٧ .

(٤) إفير (حمدان بن عثمان خوجة) ص ١٩١ ، هامش ٣ .

عزله واتهمه بالتآمر . وقد وقف اليهود ، كما ذكرنا ، والمسيحيون أيضاً موقفاً عدائياً من المواقف الواضحة التي وقفها ضد انتهاك المساجد وتأثير النفوذ اليهودي على حساب العرب . وكان لخوجة رأى في هؤلاء أيضاً . فقد كان ساخطاً على كلوزيل سخطاً شديداً ، وكان ناقماً على برتزين ، خليفة كلوزيل وعلى بيشون .

وإذا كنا قد عرفنا أن الدوق دي روفيغو قد وقف من الحضريين موقفاً عدائياً فانه قد وقف من خوجة في أول الأمر ، موقفاً مختلفاً . فقد أعاد إليه داره التي كان قد استقر فيها أحد الضباط ، وأرسله للتفاوض مع الأغا محي الدين بن مبارك ، مرابط القليعة ، وكلفه بمهمة سرية لدى الحاج أحمد باي قسنطينة . فذهب مرتين إلى قسنطينة (أوت وأكتوبر ١٨٣٢ ودامت رحلته إلى ديسمبر من نفس السنة) محاولا إقناع الباي باقتراح الدوق وهو الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع جزية سنوية لفرنسا[1] . ثم توترت العلاقات بينه وبين الدوق فنفاه من الجزائر . كما أن اليهودي بكرى قد أغرقه في قضايا مالية شائكة جعلته يتابعها لدى مجلس الدولة في فرنسا .

وفي شهر ماي ١٨٣٣ كان في باريس يدافع عن قضية الجزائر ويشرحها أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي . وكان للضغط الذي قامت به فئة المنفيين الجزائريين في باريس الفضل في تحرك البرلمان الفرنسي وظهور اللجنة الأفريقية . وفي نفس الشهر المذكور أرسل خوجة مذكرة إلى مجلس الدولة الفرنسي عن حالة الجزائر ، وفي ٣ جوان أرسل ، مع إبراهيم بن مصطفى باشا ،

---

*(١) رحلة خوجة إلى قسنطينة ما تزال غامضة . فهل كان يعمل لصالح الدوق ، أو لصالح الحاج أحمد (كما اعترف هو أمام اللجنة الأفريقية) أو لصالح الباشا حسين الذي كان على اتصال به ، أو لصالح شيء آخر . حول هذه الرحلة أنظر أيضاً الكتيب الذي ألفه علي أفندي بن حمدان بن عثمان «خوجة» «وذكريات رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال» ترجمه إلى الفرنسية دي سولسي Desaulcy (ميتز ، ١٨٣٨) . ومما يذكر أن علي هذا قد ذهب مع أبيه إلى قسنطينة . لم نعثر بعد على النص العربي لهذا العمل .

مذكرة طويلة إلى المارشال سولت وزير الحربية ، واقترحا فيها بعض مطالب الجزائريين مثل تكوين لجنة تحقيق . وفى ٩ جويليه أرسل خلاصة للمذكرة إلى الحكومة الفرنسية . وفى ١٠ منه أرسل خوجة نسخة من المذكرة ورسالة إلى الملك الفرنسى وناشده التدخل فى الجزائر . وبعد أن تكونت اللجنة أصبح خوجة هو صوت الجزائريين الذين فوضوه ليتحدث باسمهم . ولذلك رفع فى ١٦ سبتمبر رغبات الجزائريين إلى الملك . وقد ألح فيها على شيئين : الحرية والاستقلال والتمتع بالحقوق التى يتمتع بها الأوربيون ، ثم كتب « المرآة » لتنوير الرأى العام . وكان الكتاب جاهزاً تقريباً منذ جوليه غير أن خوجة لم ينشره انتظاراً لتحسن الأوضاع وظهور نتائج اللجنة الأفريقية . غير أنه قرر نشره فى أكتوبر ، وأرسل منه نسخة مع رسالة إلى أعضاء اللجنة المذكورة[1]. وينص المؤلف أن « المرآة » سيكون فى جزئين يتناول فى الأول الجزائر فى العهد العثمانى وإدارة بورمون وكلوزيل الأولى ، ويتناول فى الثانى إدارة برترين وبيشون . ولكن لم يظهر منه سوى الجزء الأول .

خاب أمل خوجة فى اللجنة الأفريقية التى لم تحقق ماكان يريد . وقد عرضته آراؤه فى « المرآة » إلى المحاكمات بدعوى التشهير بالغير ، ولم يقبل له أى مطلب استئناف حتى الذى تقدم به أمام مجلس الدولة . ومن جهة أخرى عاد كلوزيل ، الذى كان ساخطا عليه ، حاكما عاماً على الجزائر سنة ١٨٣٥ [2]. وقد أصدر كلوزيل قراراً فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٦ بطرد حسن بن حمدان خوجة من الجزائر بدعوى أنه كان من المتآمرين على فرنسا . أما ابنه الآخر ، على ، الذى كان قد صحبه إلى فرنسا فقد عاد إلى الجزائر خلال مارس ١٨٣٩ . وأما خوجة نفسه فقد ذهب إلى اسطانبول حيث ظل

---

(١) تاريخ الرسالة . باريس ، ٢٦ أكتوبر ١٨٣٣ . «أنظر الحركة الوطنية الجزائرية » ملحق ٣ .

(٢) لا ندرى ما إذا كان خوجة فى الجزائر بعد ١٨٣٥ ونذكر هنا أنه قد ظهر كتيب بعنوان « رفض كتاب خوجه » باريس (١٨٣٤) فرد خوجة بكتيب عنوانه « الرد على رفض كتاب حمدان خوجه» باريس (١٨٣٤) .

على اتصال بالحاج أحمد باى قسنطينة يترجم رسائله إلى التركية ويطلع السلطان على أحوال الجزائر . وهناك كتب خوجة كتابا نشره بالعربية والتركية وهو « إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز من الوباء[1] » . وأهداه بالشعر إلى السلطان محمود الثانى . وإذا كان « المرآة » يظهر مقدرة خوجة التاريخية والسياسية فان « إتحاف المنصفين » يظهر مقدرته العلمية والدينية .

من الواضح أن خوجة يحتاج إلى أكثر من بحث ، فحياته خصبة ، واطلاعه واسع ، وآماله عريضة ، وعلاقاته كثيرة وليس ماذكرنا عنه سوى خلاصة علاقاته وبعض الخطوط من حياته . أما آراؤه وأفكاره وأهدافه فقد تناولناها فى « الحركة الوطنية الجزائرية »[2] . وعسى أن يتاح لنا الوقت لإعطائه حقه من الدراسة والعناية . والشيء الذى نريد أن نخلص إليه أنه بنهاية خوجة انتهت حركة (اللجنة المغربية) التى كانت تضم العناصر التاجرة والمثقفة والتى حاولت أن تلعب دوراً خطراً بالوقوف بين عهدين عثمانى وفرنسى . ولعل رومانتيكية خوجة واعتدال بوضربة وعدم وجود قاعدة شعبية قد ساهمت فى تصفية هذه الحركة .



(١) حققه ونشره محمد بن عبد الكريم نشر الشركة الوطنية الجزائر ١٩٦٨ .

(٢) طبع دار الآداب بيروت ١٩٦٩ ص ٣٧ - ٤٤ . من الذين درسوا آثار خوجة أيضاً عبد الجليل التميمى فى كتاب (بحوث ووثائق) . والجدير بالذكر أن محمد العربى الزبيرى قد ترجم (المرآة) إلى العربية . كما أن محمد بن عبد الكريم قد نشر عنه دراسة خاصة ، كما قام بترجمة (المرآة) أيضاً .

الفصل الخامس

مرابطون وثوار

بعد توقيع معاهدة الاستسلام بين حسين باشا والكونت دى بورمون (٥ يوليو عام ١٨٣٠) وانتهاء المقاومة الرسمية ، بدأت المقاومة الشعبية التى كان على رأسها مرابطون يجمعون السياسة إلى الدين وثوار لهم أطماع دنيوية حادة . ولما كان أهل المدينة قد فضلوا السلام على الحرب وقرروا عدم الوقوف فى وجه الجيش الفرنسى ، فان عرب البادية من الفلاحين وعمال الأرض ورؤساء القبائل ورجال الدين قد قرروا المقاومة ومنع تقدم الجيش الفرنسي خارج المدينة . ومن الطبيعى أن يكون أول من اصطدم بالعدو ، خارج المدينة ، هم سكان متيجة الممتد من الساحل إلى جبال الأطلس .

كان هناك حوالى اثنى عشرة قبيلة . لكل منها رئيس أوقائد . وأهمها بنو خليل ، والخشنة ، والسبت ، وبنرموسى . وبالإضافة إلى هذه القبائل كانت هناك مدن صغيرة منتشرة فى السهل أهمها البليدة ، والقليعة ، وشرشال ، وبوفاريك ، وكان معظم السكان من المزارعين والتجار الصغار. وعندما شعرت القبائل والمدن المجاورة بالخطر تحالفت وقررت المقاومة ، ومن ثم ابتدأت سلسلة من الاصطدامات مع العدو وتحولت شيئاً فشيئاً إلى ثورة عامة . وقد ظهر خلال هذه الثورة زعماء لعبوا دوراً هاماً فى السنوات الأولى من الاحتلال ، منهم ابن زعمون ، والحاج سيدى السعدى ، والحاج محيي الدين بن المبارك ، ولم تكن المقاومة مقتصرة على هؤلاء العرب ، بل كان هناك فى بقية الإدارة العثمانية مقاومون أمثال مصطفى بومزراق ، باى التيطرى ، وإبراهيم باى قسنطينة السابق .

من أوائل المقاومين ابن زعمون ، والواقع أننا لانعرف عنه إلا أشياء متفرقة غير كاملة لأن تكون صورة واضحة عن حياته وأفكاره . وقد حاول الفرنسيون دفن أخباره إلا ماكان منها مرتبطاً بانتصار جيشهم . كان ابن زعمون من قبيلة فليسة وكان قد عزم على منع تقدم الجيش الفرنسى نحو البليدة فجمع عرب المنطقة وعرض عليهم القضية بما فى ذلك مشروعاً يضمن حريتهم ووجودهم ودينهم فى مقابل الاعتراف بالسلطة الفرنسية على مدينة الجزائر . كان ذلك فى الشهر الأول من الاحتلال حين علم أن بورمون كان ينوى الزحف على البليدة . لذلك كتب إلى بورمون يطلب منه عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظم العلاقة مع الفرنسيين . ولكن بورمون قرر الذهاب إلى البليدة على أية حال فى ٢٥ يولية ، عام ١٨٣٠ على رأس جيش من حوالى ٢٠٠٠ من المشاة، وبعض مئات من الخيالة ، وبعض قطع المدفعية[1] .

أصبح ابن زعمون صاحب نفوذ كبير فى إقليم الجزائر للمقاومة الشديدة التى أبداها فى وجه تقدم العدو ، وكان تأثيره يزداد يومياً . وفى ٢٦ نوفمبر من نفس السنة ، أى أثناء إدارة كلوزيل ، هاجم ابن زعمون فى جيش قوي مدينة البليدة التى ترك فيها الفونسيون حامية بقيادة العقيد روليير Rulliere وقد دخلت قواته المدينة ودارت معركة حامية من شارع إلى شارع ومن دار إلى دار مات فى جرائها عدد كبير من الحامية الفرنسية ومن السكان أيضاً . وفى ٢٧ من نفس الشهر وصل كلوزيل نفسه مدينة البليدة قادماً من حملته الفاشلة على مدينة المدية عاصمة إقليم التيطرى . وقد وجد كلوزيل مدينة البليدة « مليئة بالجثث » على حد تعبير أحد الكتاب ومن الذين قتلتهم قوات ابن زعمون خمسون فرنسياً كانوا يتولون المدفعية . ويقال إن كلوزيل قد حزن لهم كثيراً وقرر فى النهاية سحب القوات الفرنسية الباقية من البليدة

---

(١) أنظر دى رينو . « أخبار الجزائر » ج ١ ، ص ١٠٠ — ١٠١ .

وعدم احتلالها وعاد بجيشه إلى مدينة الجزائر[1] . وهذه المعركة هى التى جعلت كلوزيل يشك أيضاً فى ولاء آغا العرب عندئذ وهو السيد حمدان ابن أمين السكة[2] .

وكان الفشل الذى حل بالفرنسيين فى المدية وفى البليدة فى خريف عام ١٨٣٠ قد قوى إيمان العرب بالنصر . وقد تقوى ساعد ابن زعمون بانضمام المرابط الحاج سيدى السعدى ودعوته للناس بالجهاد وحمل السلاح . وكانت مقاومة مصطفى بومزراق تزيد أيضاً فى رفع الروح المعنوية . وقد توزعت هذه القوات فى منطقة متيجة فكانت قوات ابن زعمون وسيدى السعدى تحارب على الجانب الأيمن لوادى الحراش أماقوات بومزراق فقد كانت تحارب فى منطقة بوفاريك .

وخلال صيف ١٨٣١ هاجمت قوات ابن زعمون المراكز الفرنسية الأمامية وأشعلت النيران فى حصاد المزرعة النموذجية (حوش حسن باشا) قرب وادى الحواش ، وهو الحصاد الأول الذى أعده الفرنسيون ليحتفلوا به بمناسبة مرور عام على وجودهم فى الجزائر. وقد دار القتال عدة أيام حتى أصبحت العاصمة مهددة ، مما جعل القائد العام ، الجنرال برتزين ، يخرج إلى المعركة بنفسه فى جيش كبير يتكون من ست فرق عسكرية ، وجميع الفرسان الذين لديه ، وبعض المدفعية ، وهاجم برتزين قوات ابن زعمون وسيدى السعدى عند مكان يسمى باسم المرابط سيدى أرزين[3] . ولكن القوات العربية عندما شاهدت ضخامة الجيش الفرنسى انسحبت إلى الجبال المجاورة ولم تشتبك مع العدو . وقد عاد برتزين إلى العاصمة ظاناً أنه قد وضع حداً للثورة ، ولكنه ماكاد يرجع حتى عادت القوات

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) أنظر الفصل الخاص بحضر الجزائر .

(٣) كذا ، والظاهر أن الاسم فيه تحريف لا نعرف أصله الآن .

العربية إلى الهجوم[1].

ولكن ذلك لايعنى أن القوات العربية لم تعان أية هزيمة . ففى معركة بوفاريك الكبيرة خلال خريف ١٨٣١ انهزمت قوات ابن زعمون وتفرقت بسبب سوء التنظيم . وكان ابن زعمون قد غضب وتألم من سلوك جيشه خلال هذه المعركة فقرر الانسحاب إلى داره فى فليسة وعدم التدخل فى أى شىء .

وهكذا ظل معتزلا الشئون السياسية مدة طويلة[2] . وتكاد أخبار ابن زعمون تنقطع منذئذ وقد وجدنا رفيقه سيدى السعدى ينضم إلى الأمير عبد القادر ، ولكننا لاندرى ما إذا كان هو قد فعل ذلك أيضاً[3] . ونحن نجد فى رسائل كلوزيل(سنة ١٨٣٥) بعض الرسائل الموجهة إلى ابن زعمون ومع ذلك فان نهاية حياته ما تزال غامضة .

والحاج سيدى السعدى الذى سبق ذكره كان من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر . وكان قد حج إلى مكة مما رفعه فى أعين مواطنيه . ويقال إنه كان طموحاً متديناً شجاعاً ، ويبالغ أعداؤه فيقولون إنه كان يريد أن يخلف حسين باشا فى الحكم ويطرد الفرنسيين من الجزائر . وكان سيدى السعدى قد ساهم مساهمة كبيرة فى إثارة القبائل ضد فرنسا حين كان يدعو إلى الجهاد وحمل السلاح . وبعد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر خرج منها وأقام فى هذه القبائل يدعوهم إلى الثورة .

وإذا كان ابن زعمون صاحب سيف فإن سيدى السعدى كان صاحب

---

(١) دى رينو : ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٥٤ .

(٣) قادنا البحث إلى معرفة أن ابن زعمون قد انضم بجميع قواته وقبيلته (فليسة) إلى الأمير عبد القادر سنة ١٨٣٨ . ومن الجدير بالذكر أن ابن زعمون كان يتلقى الأوامر من الزعيم الروحى للقبائل عندئذ ، وهوالشيخ على بن عيسى أنظر بولسكى (العلم المثلث على الأطلس) – لندن ، ١٨٥٤ س ص ٦٩ .

فكر ، لذلك كان موقفه عندئذ كموقف الشيخ الحداد من الحاج المقرانى أثناء ثورة عام ١٨٧١ . وبفضل دعوته وتأثيره هاجم عرب متيجة المنتشرون فى الفحص (الضواحى) المزارعين الأوربيين الذين بدأوا يستقرون فى السهل . وقد قتلوا منهم عدداً كبيراً واضطروا الباقين إلى الفرار إلى العاصمة . وكان لهذه الأحداث أثر على الأوربيين فازدادوا خوفاً وانزعاجاً وغادروا مزارعهم وجلين . أما فى المدينة نفسها فقد أغلق الأوربيون مؤسساتهم وبدأوا يفكرون فى الرحيل إلى أوربا ببضائعهم الثمينة ، وأصبحوا يعتقدون أنه من الصعب مقاومة هذه الثورة العامة . وهكذا كان يظهر أن « المستعمرة الوليدة (الجزائر) كانت تشهد آخر أيامها »[١] .

كان الحاج السعدى يتجول بين القبائل ويدعوها إلى الثورة العامة ، وكان صوته مسموعاً لمكانته الدينية لأنه كان من المرابطين ، وقد علم القائد العام الفرنسى بتحركات السعدى بين القبائل وانضمام كل القواد (شيوخ القبائل) إلى الثورة ، ولكنه لم يقم بأى شىء فى بادىء الأمر . وزاد من سخط القبائل على الفرنسيين ما ارتكبوه نحو قبيلة العوفية فى ٧ أبريل عام ١٨٣٢ التى هاجموها ليلا وأعدموها عن آخرها وحاكموا وأعدموا شيخها ، الربيعة ، رغم براءة القبيلة[٢] . بل إن أغا العرب ، الحاج محيي الدين ، قد انضم إلى الثورة ، رغم احتفاظه بالمنصب ، وترك الثوار يدعون إلى الجهاد فى القليعة مقر أسرته ونشاطه .

وقد قرر القائد العام القضاء على الثورة فاتهم أغا العرب بالخيانة وطلبه

---

(١) نفس المصدر ص ١٩٨ – ١٩٩ .

(٢) اتهمها الفرنسيون بالاعتداء على وفد فرحات بن سعيد الذى جاء يطلب التعاون مع الفرنسيين . أنظر جورج إيفر « حمدان بن عثمان خوجة » فى « المجلة الأفريقية » عام ١٩١٣ ، ص ١٢٣ ؛ هامش ٣ .

أنظر أيضاً : دى رينو ؛ ص ٢٤٦ – ٢٤٧ . وقد ذكر هذا المصدر أن رأس قائد العوفية قد أحضر هدية للدرق دى روفيغو .

للمحاكمة ، وخرج هو بالجيش الفرنسي إلى بئر خادم . ومن هناك وجه جزءاً من الجيش إلى القليعة حيث أسرة الأغا محي الدين ، وإلى سوق علي ، قرب بوفاريك ، التي كانت مجمع الثوار . وقد اشترك في القتال الذي دار في بداية أكتوبر عام ١٨٣٢ ، كل من الجيس الفرنسي وفرقة (قناصة أفريقية) وفرقة (الزواف) الخاصة . وهي المعركة التي انهزم فيها الثوار وانسحبوا إلى الجبال والمدن المجاورة ، واعتزل على أثرها ابن زعمون ، والتحق بعدها الحاج سيدي السعدي بالأمير عبد القادر ليواصل جهاده ضد الفرنسيين[١] . كما أن الأغا محي الدين قد فر وانضم إلى الأمير عبد القادر وأصبح خليفة له في مدينة مليانة[٢] .

والحديث عن الثورة في العهد الأول من الاحتلال يقودنا إلى الحديث عن الأغا محي الدين بن المبارك ، مرابط مدينة القليعة . ويذكر المؤرخون الفرنسيون أنه كان للقائد الفرنسي العام ، الجنرال برتزين ، الذي كان متولياً سنة ١٨٣١ ، سياسة مهادنة نحو العرب فاستنصح حضر مدينة الجزائر فنصحوه بتعيين الحاج محي الدين بن الصغير بن سيدي علي مبارك أغا على العرب في منطقة سهل متيجة . وقد سبقه في هذا المنصب في العهد الفرنسي الأغا حمدان بن أمين السكة الذي عينه بورمون ، ثم جاء كلوزيل فعزل حمدان هذا وولى مكانه فرنسياً يدعى العقيد مانديري Mendiri . ولكن برتزين الذي خلف كلوزيل أراد أن يتقرب من العرب فعين عليهم أغا منهم ، ظاناً أن ذلك يكفي للقضاء على الثورة والمقاومة . ويبدو أن القائد العام قد أحسن الاختيار لأن الحاج محي الدين كان من أسرة مرابطة عريقة وذات نفوذ في القليعة وما حولها . ولكن محي الدين لم يقبل المنصب بدون شرط . فقد تعهدت له فرنسا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ فرنك سنوياً . وتعهد

---

(١) دي رينو ، ٢٥٢ — ٢٥٣ .

(٢) شارل أندري جوليان « تاريخ الجزائر المعاصرة » (باريس عام ١٩٦٤) ، ص ١٢٥ .

لها هو ببقاء العرب حيث هم بشرط أن يبقى الفرنسيون حيث هم أيضاً. وبعبارة أخرى كان هذا الشرط تجميداً للأوضاع وأصبح الفرنسيون بمقتضاه محاصرين فى مدينة الجزائر [1].

قام الأغا محيي الدين بالتزامه خلال سنة ١٨٣١ فكان كل من الطرفين ملتزماً بحدوده. وكان الأغا يوصى فى جميع رسائله التى يوجهها إلى القائد العام بعدم السماح لأى فرنسى أن يذهب أويتصل بالأهالى، وكان يصر على أن يكون هو الصلة الوحيدة بين العرب والفرنسيين. ويذكر بعض المؤرخين أن مراسلاته القليلة قد أصبحت هى وسيلة الفرنسيين الوحيدة للتعرف على أحوال العرب [2]. كان الأغا محيي الدين يمتاز بالحكمة والورع والنظام. وكان العرب فى المنطقة يحترمونه لأصله وشخصيته القوية. وكانت سمعته وسلطته ونظامه هى التى استطاعت أن تضع حداً للفوضى ولوإلى حين. وقد عين وعزل بعض رؤساء القبائل. فعين الحاج محمد المخفى على قبائل الخشنة خلفاً لابن العمرى الذى قتل أثناء الثورة، وأبقى أحمد بن أورشيف على بنى موسى، ومسعود بن عبد الواد على قبيلة السبت، وكلا الرجلين الأخيرين كان قد شارك فى الثورة ضد فرنسا. وعين أيضاً العربى بن موسى على بنى خليل خلفاً لمحمد بن الشرقى الذى تخلى عن منصبه بعد عزل حمدان بن أمين السكة من منصبه (أغا العرب).

غير أن تصرفات الأغا محيي الدين المستقلة قد جردت الفرنسيين من أية صلة مع الأهالى وجعلت موقفهم سلبياً. وقد قاد ذلك إلى اتهام الأغا بأنه كان يعمل لحسابه الخاص وأنه كان يتصل بالقبائل لتشجيعها على الثورة ضد فرنسا، وأنه عندما قامت هذه الثورة العامة قد انضم إليها سراً، رغم أنه

---

(١) دى رينو، ص ٢٠٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠٣ - ٢٠٤. عثرنا على بعض هذه المراسلات فى الأرشيف الوطنى الفرنسى، وسنستعملها إن شاء الله فى الجزء الأول من كتابنا (الحركة الوطنية الجزائرية).

كان فى الظاهر يظهر الإخلاص لفرنسا ويدعى العجز عن القيام بمهمته .
كان الأغا محيي الدين قد تأثر بحادثة العوفية (ربيع سنة ١٨٣٢) مثل بقية العرب ، وكانت هذه واحدة من سلسلة وقائع ارتكبها الدوق دى روفيغو Rovigo القائد العام الجديد ضد الأهالى . وبدا منذئذ الخلاف بين القائد العام وبين أغا العرب الحاج محيي الدين . فأوقفه القائد العام عن عمله ، وعين حمدان بن عثمان خوجة ليكون واسطة بينه وبين الأغا ، وخصص له شرطة تضايقه وتتبع أخباره وتراقب أصدقاءه ، وأبطل العمل بالاتفاق (العرب فى مكانهم والفرنسيون فى مكانهم) وقرر أن يتصل بالعرب مباشرة متجاهلا سلطة الأغا . فكانت هذه الإجراءات فاتحة عهد من الخصومة بين القائد والأغا محيي الدين[1] .

أرسل دى روفيغو أحد رجاله ، وهو الجنرال بروسار Brossard إلى مدينة القليعة على رأس جيش كبير لمحاربة الثوار هناك ولإلقاء القبض على الأغا محيي الدين وحمله إلى مدينة الجزائر ليواجه المحاكمة . ولكن الأغا كان قد أحس بما يبيت له فلجأ إلى قبيلة بني مناد . وعندما لم يجد بروسار الأغا الذى يبحث عنه ذهب إلى أسرته وحمل اثنين منها رهينتين إلى الجزائر وهما سيدى علال وسيدى محمد ، إبنا عم الأغا ، وكلاهما مرابط ، وكلاهما « رجل سلام وخير » ولاسيما الأخير منهما ، وظلا سجينين فى الجزائر إلى زمن إدارة الجنرال فوارول Voirol ، أى أكثر من سبعة شهور .
ومن جهة أخرى سجن الفرنسيون مساعد الأغا ، وهو المسمى حميدة الذى جاء إلى الجزائر حاملا رسالة إلى القائد العام من الأغا ولكن دى روفيغو الذى كان يشك فى إخلاص الأغا احتجز مساعده وقرر محاكمته . وتذكر المصادر الفرنسية أن السيد حميدة قد أصابه خوف كبير من المحاكمة فمات

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤٦ — ١٥٠ .

فى سجنه[1] .

من بنى مناد ظل الأغا محيي الدين يكتب إلى القائد العام يعلن براءته من الاتهام الموجه إليه ويشرح موقفه . وعندما لم تجد الرسائل إلى القائد العام كتب الأغا مباشرة إلى الملك الفرنسي يعبر له عن براءته وإخلاصه . كما كتب إلى وزير الحربية . منها الرسالة التى وجهها بتاريخ ٢٤ يونية عام ١٨٣٢ إلى الملك الفرنسى يخاطبه فيها باسم العرب الذين تجمعوا حوله ويطالبه بوضع حد لحكم دى روفيغو وإحلال العدل الذى وعدت به فرنسا الجزائريين[2] . ومن ذلك رسالة وجهها إلى وزير الحربية بتاريخ ٢١ أكتوبر عام ١٨٣٢ اشتكى فيها من القائد العام واتهمه بارتكاب الأخطاء والاستماع إلى أنصار عودة الحكم التركى إلى الجزائر ، والعمل ضد كل ما يكتبه إليه من نصائح وآراء تخص العلاقات مع العرب[3] .

وبدلا من أن يبدأ الدوق دى روفيغو عهداً جديداً من المصالحة مع العرب عمد إلى سياسة العنف نحوهم . فبعد حادثة العوفية حاول القضاء على الأغا محيي الدين بتكليف أحد المترجمين بالبحث له عن شخص يقوم باغتيال الأغا[4] . وقرر أيضاً معاقبة مدينتى البليدة والقليعة على تعضيدهما للثورة بغرامة قدرها مليون ومائة ألف فرنك . كان عدد سكان القليعة لايتجاوز ١,٥٠٠ نسمة . ولم تدفع القليعة من المبلغ سوى عشرة آلاف فرنك دفعتها أسرة ابن المبارك التى كان زعيمها فى السجن

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ . ولعل موته لم يكن بسبب الخوف كما تدعى المصادر الفرنسية .

(٢) دار المخطوطات (الأرشيف) الوطنية فى باريس ، رقم B ١٦٧٠ . ٨٠ . F

(٣) نفس المصدر ، ونفس الرقم . ونحن نفهم من ذلك أن الآغا لم يكن من أنصار الحكم العثمانى فى الجزائر ، وأنه كان ، كالأمير عبد القادر ، من أنصار الحكم الوطنى

(٤) دى ريفو ، ص ٢٥٤ .

بالجزائر . ولم تدفع البليدة سوى ١,٤٠٠ فرنك قدمها حاكمها فى عهد فوارول خليفة دى روفيغو.

أراد الدوق أيضاً أن ينظم الشئون العربية بنفسه ما دام لا يعترف بوساطة الأغا محي الدين . حاول أولا أن يعين السيد أحمد بن شنعان الذى كان من قبيلة بنى جاد والذى قال الفرنسيون إنه اتصل بهم عشية معركة اسطاويلى(١٩ يونية عام ١٨٣٠)[١] ، خلفاً للأغا محي الدين . ولكن ابن شنعان لم يرحب به أهل المنطقة ، وحين أراد من أهل البليدة أن يقبلوه حاكما عليهم رفضوه وهددوه . لذلك لجأ إلى العاصمة بعد أن أقام فى البليدة بعض الوقت . وعدل الدوق عن تعيينه . لكنه قرر القيام بحملة ضد البليدة فهرب أهلها منها إلى الجبال المجاورة ودخلها الجيش الفرنسى وعاث فيها فساداً ثم رجع إلى العاصمة مكللا بالعار لا بالغار كما يقول الفرنسيون أنفسهم[٢] . كما قرر الدوق تعيين رؤساء جدد على القبائل غير موالين للأغا محي الدين . فعين على بنى موسى ابن رباح ، وعين على بنى خليل سى حمود ، وأبقى على الخشنة السيد الحاج المخفى.

وقد ارتكب الدوق حادثا كان له أثر بعيد على العلاقات بين العرب والفرنسيين . فقد كان قد اتصل بتقارير تفيد أن العربى بن موسى قائد بنى خليل ، ومسعود بن عبد الواد قائد السبت كانا عدوين لدودين لفرنسا وأنهما كانا مستعدين لإثارة العرب ضدها . أراد الدوق أن يستدرجهما إلى الجزائر التى لم يدخلاها منذ فترة طويلة . فكتب بتاريخ ٦ أكتوبر عام ١٨٣٢ إلى أهل البليدة يطلب منهم إرسال وفد إلى الجزائر فيه القائدان المذكوران ، بالإضافة إلى أشخاص آخرين . ولكن القائدين شعرا بالمكيدة فترددا فى الذهاب واشترطا الأمان . أرسل الدوق إليهما الأمان عن طريق صديقهما

---

(١) أنظر الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .

الحاج المخفى الذى لايشكان فى نيته . وجاء معهما المخفى إلى الجزائر، ولكن بمجرد وصولها اعتقلا وقيدا مكبلين إلى السجن . وقد تأثر صديقهما المخفى لذلك واحتج وطلب من الفرنسيين اتهامه مثلهما ومد يديه إلى القيد معهما .

ورغم أن كثيراً من الرسائل من القبائل قد وصلت إلى الدوق تطالب باطلاق سراح القائدين مسعود بن عبد الواد والعربى بن موسى فان الدوق لم يرضخ . وقد جاء بقضاة حاكموهما ونفذ الفرنسيون فيهما حكم الإعدام خلال فبراير عام ١٨٣٣ ، أى قبل حوالى شهر واحد من مغادرة الدوق الجزائر نهائياً ، وقد مات فى باريس خلال يونية من نفس السنة ، يعانى كما يقول الذين درسوا حياته من« أزمة ضمير » .

أما الأغا محي الدين ، الذى كان يريد له الدوق نفس المصير ، فقد شعر بالخطر فانضم إلى الأمير عبد القادر . وقد عينه هذا خليفة له على مدينة مليانة ، وأصبح من المقاومين البارزين . ولكن بقية حياته مازلنا نجهلها[1] .

وهناك شخصية عربية أخرى غريبة الأطوار والتصرفات فى هذه الأثناء ذلك هو فرحات بن سعيد شيخ العرب فى منطقة الزاب الصحراوية . كان فرحات قد عين شيخاً على العرب من طرف إبراهيم باى قسنطينة السابق وعزل خصمه ابن قانة . كان شخصية طموح لايبالى بالوسائل إذا كانت توصله إلى أهدافه . ثار سنة ١٨٢١ ولكن صدر عنه العفو وبقى نفوذه الكبير فى الجنوب . وكان هناك تنافس خطير بين أسرته وأسرة بن قانة سالت من جرائه دماء غزيرة . وعندما ولى الحاج أحمد بايا على قسنطينة عزل فرحات وعين خصمه ابن قانة شيخاً على العرب . وكان ابن قانة صهراً للحاج أحمد .

---

(١) عن دور ومكانة محيى الدين (الآغا) لدى الأمير عبد القادر أنظر محمد باشا (تحفة الزائر) ، ط . الاسكندرية ، سنة ١٩٠٣ .

ولكن فرحات ثار واغتنم فرصة وجود الفرنسيين فى الجزائر وحاول تجنيد كل العوامل للإطاحة بالحاج أحمد .

تعاون فرحات أولا مع الباى إبراهيم الذى كان يحاول هوأيضاًاستعادة مكانته المفقودة . وعندما لم يجد فى إبراهيم القوة الحقيقية التى تطيح بالحاج أحمد لجأ إلى الفرنسيين . أرسل إليهم وفداً إلى مدينة الجزائر يقترح على الدوق دى روفيغو التحالف على أن يهاجم الفرنسيون قسنطينة ويساعدهم هو(فرحات) بجيش كبير من القبائل . احتفى الدوق بالوفد وجعل منه حادثاً كبيراً ولكنه رد على فرحات بجواب غامض[1] . ولعله فعل ذلك لأنه كان فى نفس الوقت يفاوض الحاج أحمد على الاعتراف بالسيادة الفرنسية وإبقائه فى مكانه حاكما على قسنطينة .

وعلى أية حال فان فرحات لم يحصل على ما كان يريد من الفرنسيين فبدأ اتصالات أخرى مع الأمير عبد القادر . وبعد مفاوضات اعترف به الأمير شيخاً على العرب وأمده بالسلاح والتأييد . ويبدو أن فرحات الذى كان يحارب الحاج أحمد والفرنسيين فى نفس الوقت كان يحارب من أجل قضية شخصية لاقضية وطنية ، رغم أن الغبار مازال يغطى كثيراً من الحقائق عن هذه الشخصية[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) كان وفد فرحات بن سعيد سبباً فى حادثة قبيلة العوفية ، لأن الوفد قد تعرض إلى المهانة أثناء عودته فانتقم له الدوق متهماً بذلك قبيلة العوفية .

(٢) أنظر عن فرحات بن سعيد « مذكرات الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة » نشر وتعليق إيمرى « المجلة الأفريقية » ١٩٤٩ . أنظر أيضاً كتاب بوعزيز بن قانا « أسرة من القواد الصحراويين » (بالفرنسية ، الجزائر ، ١٩٣٠) أيضاً دى رينو ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

الفصل السادس

اللجنة الأفريقية

هناك عدة أسباب جعلت الحكومة الفرنسية ترسل لجنة تحقيق إلى الجزائر لتعاين الوضع وتقدم تقريراً عنه يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل البلاد . من ذلك : المناقشة الحادة التى جرت فى البرلمان حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب فى الجزائر ، والحملة التى قام بها بعض الجزائريين المنفيين ، وخصوصاً حمدان خوجة ، ضد تصرفات الإدارة الفرنسية فى الجزائر ، وضغط الرأى العام الأوربى على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمى من الاحتفاظ أو التخلى عن الجزائر .

وافق ملك الفرنسيين ، لويس فيليب ، على هذه اللجنة ، التى أصبحت تعرف باسم اللجنة الأفريقية ، بتاريخ ٧ جويليه ١٨٣٣ ، بناء على تقرير قدمه إليه وزير الحربية . المارشال سولت soult وقد أعلن رسمياً أن هدف اللجنة هو جمع المعلومات التى تنير الحكومة عن حالة الجزائر الحاضرة وعن مستقبلها . وفى نفس الوقت قضى الملك أن ينضم أعضاء اللجنة المذكورة إلى لجنة أخرى تتكون بعد عودة اللجنة الأولى إلى فرنسا .

والجدير بالذكر أن الحكومة قد أعطت إلى اللجنة « تعليمات » تتضمن النقاط التى تريد منها التعرف عليها وتطلب منها إيجاد حلول للمشاكل الهامة التى كانت تواجهها الجزائر . كما أعطتها « برنامج» عمل مفصل تسير على ضوئه . ومن السهل أن يستنتج المرء ، من« التعليمات» و« البرنامج » ، أن الحكومة الفرنسية كانت قد قررت مسبقاً ماذا ستفعل بالجزائر وأن إرسال

اللجنة المذكورة ماهو إلا محاولة لإعطاء موقفها صورة واسعة شعبية . وكان من الممكن أن تعلن الحكومة عن موقفها نحو الجزائر دون إرسال اللجنـــة .

وصلت اللجنة إلى الجزائر بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٣٣ . وكان رئيسها هو الجنرال بونى Bonnet وكاتبها هو السيد بيسكاتورى Piscatory النائب فى البرلمان . وفى اليوم التالى استقبلت اللجنة ممثلى السلطات المدنية والعسكرية فى الجزائر كما استقبلت أعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضى . ومن الذين استقبلتهم أيضاً وفود عن المستوطنين الفرنسيين (الكولون) ، وعن التجار الأوربيين ، وعن أعيان العرب الحضريين (المور) ، بالإضافة إلى وفد عن يهود الجزائر . والهدف من هذه الاستقبالات هو توضيح مهمة اللجنة وتهدئة الخواطر . والملاحظ أن اللجنة تفادت التصريح بأى شيء فيه التزام أو يعرقل حرية الرأى بالنسبة لأعضائها[1] .

وفى ٦ من الشهر المذكور عقدت اللجنة أول جلسة عمل قسمت خلالها الأعمال حسب اختصاصات الأعضاء . ونتيجة لذلك اختص الجنرال بونى بالمسائل العسكرية ، والجنرال مونفور Montfort بالطرق والقناطر ، والسيد دوفال داني D. Dailly بالبحرية ، والسيد لورانس Laurence بالإدارة والتشريع والقضاء ، والسيد دوبرسار D. Auberssart بالمالية والضرائب والعقارات ، والسيد رينار Reynard بالتجارة والصناعة والجمارك . والسيد دى لابينسونيير de la pinsonniére بالزراعة واستغلال الأرض (الاستعمار) . ويتضح من تقسيم الأعمال اهتمام اللجنة بالمسائل التى ستقدم تقارير عنها إلى الحكومة أثر عودتها إلى فرنسا .

كانت «التعليمات» التى سلمتها الحكومة إلى اللجنة تحتوى على ٢٤ صفحة

---

(١) اللجنة الأفريقية ، «باريس ١٨٣٤» (محاضر) ، ج ٢ ، ص ١ .

وفيها أسئلة كان على اللجنة أن تجيب عليها ، ومنها : هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها ، وفى كلا الحالتين ما فائدة فرنسا ؟ ثم ما طريقة العمل إذا كان الاحتفاظ هو الحل المقترح ، وما الوسائل التى على الحكومة استعمالها لتنفيذ الاقتراح ؟ ومن جهة أخرى تقتضى التعليمات أن توضح اللجنة جميع أوجه الحالة الراهنة فى الجزائر . وإلى جانب ذلك تحتوى «التعليمات» على وصف هام لحالة وطبقات السكان الجزائريين وحالة الأراضى . ونلاحظ أن «التعليمات» تميل إلى الرأى القائل بالاحتفاظ بالجزائر ، وكأن مهمة اللجنة هى البحث عن وسائل الاحتفاظ بالجزائر فى ضوء تجارب السنوات السابقة وليس الإجابة على ما إذا كان الاحتفاظ جائزاً ، أوممكنا .

وقد تنقلت اللجنة فى مدينة الجزائر وضواحيها فزارت المؤسسات العامة وسهل متيجة متنقلة من الحميز (وادى الحميس) إلى البليدة . وأثناء ذلك زارت المراكز العسكرية وتنقلت فى الطرق الجديدة باحثة عن المنشآت الصناعية التى قيل لها أنهاكانت موجودة . وفى ١٤ من الشهر المذكور رحلت اللجنة إلى عنابة وزارت أيضاً بعض مناطقها التى أصبحت بيد الفرنسيين . وفى ٤ أكتوبر ذهبت إلى مدينة وهران وتنقلت فى ضواحيها ، وزارت خليج أرزيو فى ١٥ أكتوبر . وحاولت زيارة مستغانم ولكنها لم تنجح وفى ١٦ منه زار بعض أعضائها مدينة بجاية التى استولى عليها الفرنسيون حديثاً . وأخيراً عادت اللجنة إلى مدينة الجزائر فى ٢٣ أكتوبر.

عقدت اللجنة بجميع أعضائها جلسة عمل فى ٢٤ أكتوبر بمدينة الجزائر وبلغ عدد الجلسات التى عقدتها حوالى ٣٠ جلسة . وفى كل جلسة كانت تناقش عدداً من المسائل وتستمع إلى تقارير الأعضاء الذين تولى كل منها دراسة قضية بعينها تدخل فى اختصاصه . وهكذا كانت هناك تقارير عن استغلال الأراضى (الاستعمار) ، وعن البحرية ، وعن الحالة العسكرية وعن الأشغال العامة .

كانت « العلاقات مع العرب » هى موضوع جدول الأعمال فى جلسة ٢٨ أكتوبر . وقد افتتح أحد الأعضاء باقتراح مناقشة الموضوع من ثلاث زوايا :

(١) اتباع سياسة اللين وحسن المعاملة نحو العرب إلى أن يندمجوا فى السكان الأوربيين.

(٢) مواصلة الحرب ضدهم بلاهوادة إلى أن يفنوا أو يتقهقروا من المناطق التى احتلها أو سيحتلها الفرنسيون .

(٣) إحلال التشريعات الفرنسية محل التشريعات المحلية بهدف إبعاد العرب تدريجياً من المناطق التى تدخل تحت السيطرة الفرنسية .

ودارت المناقشة حول هذه النقاط فقال بعضهم باتباع سياسة عادلة نحو العرب لأن فرنسا قد التزمت لهم بذلك فاذا هاجروا بعد ذلك من المناطق التى تخضع للفرنسيين فذلك شأنهم . وطالب آخر باستعمال طرق تضطر العرب إلى الهجرة من المناطق المحتلة ، وقال إن المعاهدات التى تربطنا بالسكان يجب أن تكون « استراتيجية حرب وليست سلاماً دائماً » معهم[1] . واعترف ثالث بجهله حالة العرب عندئذ قائلا إن المعلومات التى لدى اللجنة لاتكفى للإجابة على السؤال المطروح وهو « هل يمكن لفرنسا تكوين علاقات ودية مع العرب ؟ » وكان من رأى بعضهم استخدام القوة والشدة مع العرب وعزلهم عن الأسواق والمراكز الفرنسية ، بينما رأى آخرون إمكانية كسب ود العرب عن طريق فتح مجال العمل فى المنشآت الفرنسية .

طلبت « التعليمات » إلى اللجنة أيضاً الإجابة على ما إذا كان يمكن لفرنسا أن تسلك نحو العرب نفس السياسة التى اتبعها الأتراك معهم . وأثناء المناقشة قال أحد أعضاء اللجنة بأنه يجب على فرنسا أن لاتتبع نظام الأتراك لأن هذا النظام لايتناسب جملة وتفصيلا مع التقاليد والنظم الفرنسية ، فالأتراك

---

(١) إشارة إلى اتفاق حسين – بورمون يوم ٤ يوليو ١٨٣٠ ، وإلى اتفاق الأغا محى الدين – برتزين سنة ١٨٣١ . الخ .

بناء على هذا الرأى ، كانوا على دين وتقاليد وعادات ووجهات نظر شبيهة بالتى كانت لدى العرب ، وليس كذلك الحال بالنسبة لفرنسا . وقال آخر إن نظام الأتراك القديم لايتناسب مع ما تفكر فيه فرنسا حاليا وهو الاستعمار وإحلال جالية غربية محل السكان الأصليين . أما احتلال الأتراك للجزائر ، بناء على هذا الرأى ، فقد كان باسم القرصنة فقط ، وليس باسم وضع نظام اجتماعى واقتصادى شأن فرنسا عندئذ . وميز بعضهم فقال إنه يمكن الاستفادة من النظام التركى فى الجزائر من الوجهة العسكرية فقط ، أى فرض السيطرة التركية بالقوة ، وهوما يجب فى نظره ، أن تستفيد منه فرنسا فى علاقاتها الجديدة مع العرب.

ومن النقاط التى ناقشتها اللجنة قضية جنسية المستوطنين الذين سيسمح لهم بدخول الجزائر . وكان ذلك فى جلسة ٢٩ أكتوبر . وقد طرح السؤال بالكيفية الآتية : هل يسمح بدخول الجزائر للفرنسيين فقط أويسمح لجميع الأجناس بلاتمييز ؟ وإذا سمح للجميع فما الشروط التى يجب أن تتوفر فى غير الفرنسيين الذين يرغبون فى استيطان الجزائر ؟ وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة حرية دخول جميع الأجناس إلى الجزائر دون تمييز الأصل ، ولكن الأولوية أعطيت للمزارعين وأصحاب الحرف والمؤهلات الخاصة .

كذلك ناقشت اللجنة السلطة الفرنسية فى الجزائر : هل تكون سلطة عسكرية ومدنية أوإحداهما فقط ؟ وفى جلسة أول نوفمبر قررت اللجنة تركيز جميع السلطات الفرنسية فى الجزائر . سواء كانت عسكرية أومدنية ، فى سلطة عليا واحدة ، وهى سلطة (الحاكم العلم) ، الذى اقترحت خلق منصبه. ومن القضايا المتصلة بهذا الموضوع صلة كل وزارة فرنسية بالحاكم العام فى الجزائر ، ثم صلاحيات الحاكم العام نفسه وصلاحيات (المجلس الإدارى) الذى يساعده فى مهمته . ومن رأى اللجنة أن الحاكم العام يستمد سلطانه من مجلس الوزراء الفرنسى فى جميع القضايا الكلية . أما القضايا الجزئية

فيتلقى سلطاته فيها من كل وزارة على حدة ، أى على غرار ما كان جاريا به العمل فى فرنسا نفسها .

وقد رأت اللجنة خلق مجلس إدارى من قائد الجيش الفرنسى فى الجزائر ومن المتصرف المدنى والمتصرف العسكرى والموظف القضائى السامى . ويترأس الحاكم العام هذا المجلس الذى لن تكون مهمته سوى استشارية بالدرجة الأولى . أما سلطات الحاكم العام فتمليها الظروف وطبقا للقضايا المطروحة . وعلى أية حال فان الحاكم العام يعمل بالتعاون مع المجلس الإدارى وبالتنسيق مع الحكومة فى باريس . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة رأت تركيز السلطة الفرنسية فى مدينة الجزائر بحيث تتصل جميع المناطق المحتلة بمدينة الجزائر قبل اتصالها بباريس [1] .

أما بخصوص النظام البلدى فقد اقترحت اللجنة بشأن الجزائر تطبيق ما كان جاريا به العمل فى فرنسا نفسها قبل ١٨٣١ . ومن رأيها إشراك العرب فى (المجلس البلدى) بشرط أن لايتجاوز عددهم عدد الفرنسيين فيه .واقترحت أن تكون للبلديات ميزانية خاصة . وكان من رأيها الإسراع بتنظيم المجلس البلدى فى مدينة الجزائر وتنظيم المناطق المحيطة بها فى بلديات ريفية . ثم عالجت اللجنة قضايا الضرائب عامة . والضريبة الخاصة بالعرب ، وشئون القضاء المدنى والجنائى ، وحالة التجارة والجمارك ، ونظام الزراعة وخطة الاستعمار المطبقة عندئذ .

ومن الذين استمعت إليهم اللجنة من العرب وسجلت إجاباتهم فى محضر الجلسات السيد مصطفى بن الكبابطى ، الذى كان عندئذ متوليا شئون الإفتاء على المذهب المالكى . وقد استجوبه رئيس اللجنة فى الجلسة الخاصة بمناقشة العدالة والقضاء . وإجابة ابن الكبابطى تناولت قضايا غير سياسية فى ظاهرها كموقف التشريع الإسلامى من حقوق الرجل والمرأة ونظام الملكية ،والزواج

---

(١) نفس المصدر ص ٨٨ ، ٩٩ .

والطلاق ، وإجراءات الأحكام القضائية[1].

عادت اللجنة الأفريقية إلى فرنسا فى ٩ نوفمبر ، ١٨٣٣ ، وقدمت تقاريرها إلى الحكومة الفرنسية مضيفة إليها اقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر ومستقبل فرنسا هناك . وأهم الاقتراحات هوأن اللجنة رأت ضرورة الاحتفاظ بالجزائر التى أطلقت عليها اسم « الممتلكات الفرنسية فى أفريقية » . وقد سبق أن لاحظنا أن ذلك هو هدف الحكومة منذتكوين اللجنة وتزويدها « بتعليمات » و« برنامج» يحملان رغبة الحكومة فىالانتهاء إلى هذه النتيجة . وفى الحال قامت الحكومة بتقديم تلك التقارير والاقتراحات إلى لجنة جديدة موسعة تشكلت بتاريخ ١٢ ديسمبر ، ١٨٣٣ .

كانت اللجنة الجديدة تتألف من ١٩ شخصا برئاسة الدوق ديكازيس Decazes الذى كان من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسى . ومن بين أعضائها كل أعضاء اللجنة الأولى الثمانية ، واللجنة الثانية كالأولى تتكون من عسكريين ومدنيين مراعى فيهم الاهتمام والتخصص بالمشاكل المعروضة الناجمة عن احتلال الجزائر . وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى فى ٢٢ ديسمبر ١٨٣٣ . وفى الجلسة الثانية(٥ جانفى– يناير ١٨٣٤) انتخبت كاتبها فكان السيد بيسكاتورى الذى سبقت إليه الإشارة والذى كان كاتب اللجنة الأولى . وفى جلسة ٦ جانفى وافقت على طريقة العمل وهى الاستماع أولا إلى محاضر جلسات اللجنة الأولى والاستماع أيضاً إلى قراءة مختلف التقارير الملحقة بالمحاضر المذكورة . وبعد ذلك يتحدث أعضاء اللجنة الأولى عن انطباعاتهم فى الجزائر. والجدير بالذكر أن اللجنة الثانية طلبت من وزير الحربية أن يمدها بجدول مفصل عن الأعمال الإدارية التى قامت بها الحكومة الفرنسية فى الجزائر منذ الاحتلال . والواقع أن تعاون الحكومة مع هذه

---

(١) أنظر إجابته فى نفس المصدر ص ١٤٠ – ١٤٣ .

اللجنة لم يكن أقل وضوحا من تعاونها مع اللجنة الأولى . وسنرى أمثلة أخرى لهذا التعاون بين الطرفين.

وعلى أية حال فقد عقدت اللجنة الثانية حوالى ٥٦ جلسة . وكانت مناقشاتها تطول وتحتد كلما كان الموضوع عن الاحتفاظ أو التخلى عن الجزائر ، أوعن استغلال الأرض (الاستعمار) ، أوعن الضرائب والجمارك والتجارة . والملاحظ أن اللجنةاستمعت إلى أشخاص آخرين غير أعضائها ، عسكريين ومدنيين ، مؤيدين ومعارضين للاحتفاظ بالجزائر . ومن الذين استمعت إليهم اللجنة عدد من الجزائريين الذين كانوا عندئذ منفيين من بلادهم . وسنذكر إجابة بعضهم فى مكان آخرمن هذا العمل[١] . وهناك عدد من الأشخاص لم يحضروا أمام اللجنة واكتفوا بالاعتذار مثل الجنرال كلوزيل Clauzel .

وفى الجلسة ١٧ أعلن الرئيس مناقشة الموضوع الهام الذى كان على اللجنة أن تبت فيه ، وهو« الاحتفاظ أو التخلى » عن الجزائر ، ويمكننا أن نلاحظ أنه خلال جميع المناقشات ، سواء فى اللجنة الأولى أو الثانية ، لم تكن الآراء فقط فى صالح الاحتفاظ بالجزائر ولكن كانت أيضاً فى صالح الاستعمار ، أى استغلال الأرض والسيطرة التامة على جميع ثروات البلاد . غير أنه يجب استثناء قلة نادرة من الأصوات التى كان أصحابها يرون ضرورة التخلى التام عن الجزائر أوالاحتفاظ بها جزئياً فقط كالاحتفاظ بالمناطق الساحلية . وفى الجلسة المذكورة لخص بعضهم رأى اللجنة الأولى بخصوص هذا الموضوع فى العبارات الآتية « من الفائدة الاحتفاظ بالجزائر . الاحتفاظ بها أمر مستحسن ، من الضرورى الاحتفاظ بها » . إذن فرأى اللجنة الأولى هو الاحتفاظ بالجزائر ، ولكن درجات ذلك تمتد من الفائدة إلى الاستحسان إلى الضرورة .

---

(١) أنظر الفصل السابع .

وأثناء الجلسة التالية (٢٨ جانفى ، ١٨٣٤) ، التى خصصت أيضاً لمناقشة نفس الموضوع ، حضر المناقشة وزير البحرية بنفسه وجلس على المنصة إلى جانب رئيس اللجنة . وقد تدخل الوزير وأجاب على عدة أسئلة تتعلق بحركة الجنود فى الجزائر والميزانية الضرورية سواء اتبعت فرنسا الاحتلال الجزئى أو الكلى . ونلاحظ هنا أن احتمال التخلى عن الجزائر لم يكن وارداً ، وأن حضور الوزير لهذه الجلسة بالذات كان تدخلا مباشراً من الحكومة لتعزيز حجة المدافعين عن مبدأ الاحتفاظ بالجزائر . وبعبارة أخرى فاللجنة لم تكن محايدة ولكنها كانت وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة فى الجزائر .

ومن الملاحظ أن اللجنة كانت تحت ضغط شديد من الخارج . فقد كانت تتصل برسائل شخصية من الذين شاركوا فى الحملة ضد الجزائر ، وبتقارير إضافية من وزارتى البحرية والحربية ومن السلطات الفرنسية فى الجزائر ، غير أننا نلاحظ غياب صوت العرب فى هذا الصدد . ومن الممكن أن يكون قد كتمه «المكتب العربى» الذى أنشىء فى الجزائر ليكون همزة الوصل بين العرب والسلطات الفرنسية . ومن الممكن أيضاً أن تكون المطالب والعرائض العربية مازالت فى دار المحفوظات «الأرشيف» ضمن الوثائق التى لم تنشر بعد .

ويظهر من مناقشات أعضاء اللجنة أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها واستغلالها ، ولم يكونوا يناقشون ما إذا كان ذلك ممكناً . ونحن نجدهم قد ناقشوا ووافقوا على احتلال وهران وعنابة وبجاية ، وصوتوا على ميزانية الاحتلال وعلى عدد الجنود الضروريين للحفاظ على الاحتلال . ومما يلفت النظر أن رئيس اللجنة كان كثيراً ما يقرأ الوثائق والرسائل والتقارير التى يطالب أصحابها بضرورة احتلال الجزائر والاحتفاظ بها حتى قال أحد الأعضاء أثناء المناقشة (جلسة ٧ فبراير ١٨٣٤)

إنه يخشى أن تلك الوثائق ستؤثر تأثيراً كبيراً على حياد اللجنة وعلى قرارها النهائي[1] .

ومن المطالب التي تلقتها اللجنة وقرأها الرئيس على الأعضاء عريضة من مستوطني الجزائر (الكولون) . والجدير بالذكر أن كلوزيل هو الذي وجهها إلى اللجنة (جلسة ٤٨) ، لعله كان يقصد بها التأثير على الأعضاء كعامل من عوامل الضغط . وقد استمع الأعضاء إلى هذه العريضة «باهتمام» كبير ، ولاحظوا أن الأفكار التي احتوت عليها بخصوص تطبيق السياسة الفرنسية في الجزائر والسلطة المركزية المقترحة كانت تتشابه مع مقترحات اللجنة الأولى التي تقدمت بها إلى الحكومة عند عودتها . ومن جهة أخرى تقدم مجلس بلدية مرسيليا بمطالب مشابهة إلى وزير الحربية الذي أحالها بدوره إلى اللجنة . وقد استمع إليها الأعضاء «بنفس الاهتمام» أيضاً[2]. وهكذا كانت اللجنة أمام ضغوط مختلف المجموعات الفرنسية ، سواء كانت في الجزائر أو في فرنسا ، في الحكم أو خارجه .

في إحدى الجلسات ناقشت اللجنة قضية هامة عندئذ ، وهي حالة ومصير الأملاك التي احتلها الفرنسيون وسكنوها أو استعملوها في المصالح العامة دون دفع الأجور المستحقة عليها . ولتوضيح الموقف قرأ الرئيس خلال الجلسة نص الاتفاق الجزائري — الفرنسي الذي وقعه حسين باشا والكونت دي بورمون . وزيادة في بلبلة الأعضاء قرأ أحدهم ترجمة أخرى للاتفاق المذكور تختلف في بعض تعابيرها عن الترجمة الأولى التي قرأها الرئيس . ومما جاء في المناقشة أن أغلب الأتراك (الذين ضمن لهم الاتفاق حق الاحتفاظ بأملاكهم) قد بقوا في الجزائر بعد الاحتلال ، «ولكن بعد ستة أسابيع

---

(١) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٣٧ .

أمر القائد العام الفرنسى بطردهم بدعوى أنهم كانوا يتآمرون لاستعادة السلطة ، وقد حملوا إلى أزمير أوالاسكندرية . وكان عددهم يبلغ ١,٥٠٠ شخص . أما نساؤهم وأطفالهم فقد بقوا فى الجزائر . ونشير إلى أن هذه الحادثة ، أى تفريق الرجال عن نسائهم وأطفالهم ، قد أثارت موجة سخط شديد ضد الفرنسيين فى الجزائر واستنكرها الوطنيون ، أمثال حمدان خوجة فى كتابه « المرآة [١] » .

أما بخصوص تنظيم السلطة الفرنسية فى الجزائر فان اللجنة الثانية قد انتهت إلى نفس نتائج اللجنة الأولى تقريباً . فقد وافقت كالأولى على خلق منصب الحاكم العام ، ودرست علاقة سلطاته بالحكومة المركزية فى باريس ، كما وافقت على إنشاء مجلس بلدى فى مدينة الجزائر مكونا من رئيس وأربعة مساعدين ، منهم يهودى ومسلم على الأقل . ومن جهة أخرى أعطت إلى الحاكم العام صلاحيات إدخال أعضاء من الجزائريين إلى المجلس البلدى المقترح متى رأى ذلك مناسباً . ومن رأى اللجنة أيضاً تكوين مجلس بلدية فى كل من وهران وعنابة ، أما بجاية فلم تتخذ اللجنة حولها موقفاً عندئذ لأن الوضع فيها كان ما يزال غير واضح ولأن السلطة الفرنسية هناك غير مستقرة [٢] .

ولعل موقف اللجنة من (معاهدة دى ميشال) التى وقعت بين الممثل الفرنسى والأمير عبد القادر يكشف عن نواياها الحقيقية نحو مصير الجزائر الذى كان من المفروض أن تخرج بتوصيات واضحة عنه . والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الفرنسى هو الذى أرسل نسخة من المعاهدة إلى اللجنة للاطلاع عليها . وفى جلسة ٥١ (٧ أفريل ١٨٣٤) استمعت اللجنة إلى

---

(١) (المرآة) باريس ، ١٨٣٣ ، ص ٢٢٠ – ٢٢٢ وما يليها .

(٢) أما مدينة قسنطينة فما تزال تحت حكم الباى الحاج أحمد كما سنرى .

قراءة لتلك المعاهدة « باهتمام عظيم » حسبما جاء فى المحضر . وفى شكرها لرئيس الوزراء على إرسال النسخة لاحظت وتأسفت له على أن المعاهدة لاتحمل دلالات واضحة عن خضوع الأمير عبد القادر لفرنسا واعترافه الرسمى الصريح بسيادتها فى الجزائر . وقالت اللجنة أنها لاترى فى المعاهدة التزام الأمير بدفع جزية سنوية إلى فرنسا ، لأن الجزية ، بناء على رأى اللجنة ، هى علامة الخضوع عند العرب . ومادام العرب لم يلتزموا بذلك فان اللجنة تخشى أن تكون هذه المعاهدة مجرد خطوة أولى سيتبعها الأمير بخطوات أخرى يطلب فيها تنازلات أكثر إيجابية من فرنسا[1].

أما بخصوص أملاك مكة والمدينة ، التى هى مؤسسات دينية خيرية تحت إشراف وكلاء ، فان اللجنة قد درستها أيضاً ووافقت على بعض الاقتراحات حولها . وقد قدرت أنه من بين ٥٠٠٠ دار فى مدينة الجزائر كان هناك ٢,٦٠١ ترجع إلى أملاك مكة والمدينة . وكان منها فى مدينة وهران ١٤٩ داراً ، وفى مدينة عنابة ٩١ داراً . ومادامت اللجنة حريصة على الموارد الاقتصادية التى تجلب دخلا وافراً للخزينة الفرنسية فقد قدرت أن تدر أملاك مكة والمدينة دخلا قدره ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً إذا وضعت تحت إدارة حكيمة . ومن المعلوم أن السلطات الفرنسية قد وضعت يدها على هذه الأملاك منذ الأسابيع الأولى للاحتلال رغم مخالفة ذلك للاتفاق المشترك ورغم استنكار الجزائريين[2] . وقد اقترحت اللجنة إبقاء نظام « بيت المال » على الأقل فى الوقت الحاضر ، وأوصت أن يعين الحاكم العام المسئول عن هذا النظام الذى يكون بدوره مسئولا عن كل مصاريف ومستندات « بيت المال » ولكن الإدارة الفرنسية فى الجزائر هى التى تقرر كيفية وعلاقة أموال نظام « بيت المال » بالخزينة العامة .

---

(١) اللجنة الأفريقية ، ١٢ ، ص ٣٥١ . درسنا هذه النقطة بتفصيل فى كتابنا (حياة الأمير عبد القادر) ، ط . تونس ، سنة ١٩٧٤ .

(٢) راجع حول أملاك مكة والمدينة كتاب «المرآة» لحمدان خوجه ص ٢٤٦ومايليها .

والواقع أن اللجنة لم توص باحتلال المدن والسهول فقط ولكنها أوصت بجعل الجزائر كلها أملاكاً فرنسية « دائماً وثابتاً » وقد أكدت هذا الرأى فى التقرير النهائى الذى قدمته إلى الحكومة . فقد جاء فى هذا التقرير أن على فرنسا أن تحتفظ بالجزائر وأن لاتبقى فى المدن الساحلية فقط ، بل الواجب عليها جعل تلك المدن مراكز أمامية لإمداد الجيش بضرورات حملات عسكرية توسعية فى داخل البلاد لإخضاع كامل البلاد للسيطرة الفرنسية .

ولكن اللجنة سجلت فى نفس الوقت بعض الاعترافات سواء فى محاضر الجلسات أو فى التقرير النهائى . فقالت إن عدداً من الحضر (المور) واليهود الجزائريين قد اضطروا إلى مغادرة أملاكهم . وقد أعلنت السلطات الفرنسية عندئذ عن خلو تلك الأملاك التى عمرها بعدهم المالطيون وأسبان جزر البليار ، والألمان والسويسريون الذين كانوا متجهين أولا إلى أمريكا . وبعد استقرار هؤلاء فى أملاك الجزائريين « الخالية » بدأوا يشكون من الوضع الذى هم فيه وحلت الخيبة عندهم ، حسب تعبير اللجنة ، محل الأحلام [1]. والملاحظ أن اللجنة لم تلق التبعة على السلطات الفرنسية فى الجزائر التى أمرت بنفى الجزائريين وإخراجهم كرها من ديارهم ، بل ألقتها على الناهبين والمغامرين .

واعترفت اللجنة أيضاً أن المحاولات الأولى لاستعمار الأرض حول مدينة الجزائر قد باءت بالفشل لأن الفاقة والأمراض أبعدت المستوطنين الجدد عن المستعمرات ، وبالإضافة إلى ذلك هناك العنف والحرب المتواصلة التى كانت تشنها القبائل المجاورة (أى فى سهل متيجة) ضد الفرنسيين [2]. أما فى وهران وعنابة فقد كان الأمر أسوأ . فأهل وهران قد غادروا مدينتهم منذ حل بها الفرنسيون . كما تعطلت هناك العلاقات التجارية بين العرب والفرنسيين [3]

---

(١) اللجنة الأفريقية ، ص ٣٩٢ (تقارير) .

(٢) أنظر الفصل الخامس .

(٣) أنظر كتابنا (حياة الأمير عبد القادر) .

وإذا كانت العلاقة مع العرب أفضل نوعاً ما فى عنابة فان الجيش الفرنسى قد خسر هناك أكثر مما خسر فى مدينة الجزائر نفسها . وقد لاحظ تقرير اللجنة أن الأمل مفقود لدى أهل الجزائر ، وأن طبقة الحضر قد بقيت ساخطة لأن الفرنسيين هناك لم يفوا بوعدهم . كما لاحظ أن وجود الجيش الفرنسى قد « جرح بالضرورة عادات ومصالح » الجزائريين[1].

وبعد أربعين جلسة قدمت اللجنة عملها إلى الحكومة فى جزئين : يتضمن الجزء الأول محتوى المناقشات حول الموضوعات الرئيسية كالاحتفاظ أو التخلى عن الجزائر ، ومدى التوسع فى الاحتلال ثم نظام الإدارة الذى يجب اتباعه فى الجزائر . أما الجزء الثانى فيتضمن تقارير عامة عن الإدارة المدنية ، والقضاء والمالية ، وأخيراً محضر المناقشات المختلفة حول جميع الموضوعات التى طرحت أمام اللجنة .

ورأى اللجنة فى عرب الجزائر عندئذ لايختلف عن رأى الفرنسيين فى « الأهالى » عشية الثورة الجزائرية . فاللجنة حكمت أن العربى مازال كعهده زمن إبراهيم الخليل ، ومن رأيها أن عرب الجزائر لن يأخذوا عادات الأوربيين ولاتقاليدهم ولاحاجاتهم ، ثم إنهم لن يختلطوا بهم أبداً . ولعل المؤرخ يقف طويلا عند هذا الحكم من اناس كانوا يخططون لمستقبل الجزائر التى ستصبح عندهم « المستعمرة الفذة » . فاللجنة كانت غير متفائلة بالعلاقات بين الجزائريين والفرنسيين . وقد اكتفت بتوصية إلى فرنسا فى أن تتعامل فقط مع بعض الحضر الجزائريين الذين يرضون بالبقاء فى المدن المحتلة . أما الجزائريون عامة فلايجب أن تعتمد عليهم فرنسا كمستهلكين لحضارتها ، ولاسيما إنتاجها الاقتصادى .

ولكن لماذا تصر فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر ؟ تجيب اللجنة عن

---

(١) اللجنة الأفريقية ، ص ٢٩٣ . (تقارير) .

ذلك بأن الحذر والحكمة يقتضيان أن تكتفى فرنسا بما حصلت عليه من نتائج حتى الآن من الحملة ضد الجزائر . وكأن اللجنة كانت تجيب على المعارضة وأصوات الوطنيين أمثال حمدان خوجة[1] ، والناقدين الأجانب أمثال الانكليزى بانيستر الذى ألف كتاباً فى هذا الصدد[2] حين زعمت بأنه كان من الممكن أن تترك فرنسا حضر الجزائر يؤلفون حكومة جزائرية منها ، ربما تحت حماية فرنسا أوتحت حماية إحدى الدول المجاورة للجزائر كتونس أوالمغرب أومصر . وأقرت اللجنة أنه من الحق أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت منذ اليوم الأول للحملة أن الجيش الفرنسي سيغادر الجزائر بعد الانتقام لشرف فرنسا الوطنى ومعاقبة الباشا على فعلته .

ولكن اللجنة قد اعترفت بأن جميع أعمال الحكومة الفرنسية فى الجزائر ، وكل أقوال ممثليها ، بل حتى التصويت الذى جرى أخيراً لانتخاب البرلمان ، كل ذلك قد أظهر لأوربا ، بناء على اللجنة ، أن فرنسا عازمة على الاحتفاظ بالجزائر ، فالتخلى عن الجزائر يعتبر ، فى نظر اللجنة ، إهانة جديدة لشرف فرنسا[3] . بل إن التخلى عن الجزائر سيكون صدمة لذاتية الأمة الفرنسية الشرعية وسيؤدى أيضاً إلى التضحية بالتجارة وبالتوسع السياسى لفرنسا ، وإلى تحطيم الآمال . وهكذا فحين جرى التصويت كانت الأصوات ١٧ لصالح الاحتفاظ بالجزائر و٢ فقط لصالح التخلى عنها .

وفى التقرير النهائى للجنة بعض الإحصاءات الهامة التى لاتهم المؤرخ فقط . من ذلك أنه نص على أن سكان مدينة الجزائر قبل الاحتلال كانوا

---

(١) أنظر رسالته إلى اللجنة الأفريقية فى كتاب «الحركة الوطنية الجزائرية» ملحق ٣ .

(٢) «نداء فى صالح شمال أفريقية» باريس ١٨٣٣ .

(٣) اللجنة الأفريقية ، ج ، أ ، ص ٤٠٢ «تقارير» .

يتراوحون بين ٣٥ و ٤٠ ألف نسمة ، واعترف التقرير أن الأتراك طردوا من البلاد وأن الجيش الفرنسي قد سكن المنازل سواء تلك التي أرغم أصحابها على التخلي عنها أو التي مازال أصحابها فيها ، وهوعمل يتنافى ، حسب رأي اللجنة ، مع التقاليد الإسلامية[١] . ومضايقة الجنود للسكان في منازلهم اضطرت كثيراً من العرب إلى الهجرة . ولذلك فان سكان مدينة الجزائر سنة ١٨٣٤ كانوا لايتجاوزون ٢٥,٠٠٠ ، منهم ٤,٠٠٠ أروبي حلوا بالجزائر بعد الاحتلال . ويذكر التقرير أيضاً أن أغلب هؤلاء الأروبيين قد اشتروا الديار في مدينة الجزائر أما الباقون منهم فقد اشتروا لهم أملاكا في الضواحي .ويعترف التقرير أيضاً أن المنازل الموجودة في الضواحي(وهي كثيرة لأن أغلب حضر الجزائر كانت لهم منازل خارج المدينة) قد عانت من شره الجنود الفرنسيين الذين اقتلعوا حتى الأبواب والنوافذ واستعملوها للتسخين ، بل اقتلعوا الأشجار النادرة [٢] .

ونلاحظ أن اللجنة كانت صريحة في وصف ماارتكبه الفرنسيون نحو الجزائريين . فقد قالت في تقريرها النهائي الذي قدم إلى الحكومة في ١٠ مارس ١٨٣٤ ، أن عدداً من المساجد قد حطم أوحول إلى كنائس دون تعويض ، وأن الجيش الفرنسي قد احتل كثيراً من المنازل الخاصة دون تعويض أيضاً ، وأن عدداً آخر من الأملاك الخاصة قد احتل أو حطم أواستعمل في المصالح العامة دون تعويض أيضاً[٣] . ورغم صراحة الوصف وقساوته أحياناً فان اللجنة تغاضت عن شكاوى الجزائريين مما اعترفت هي نفسها به وأوصت بالاحتفاظ بالجزائر دون اقتراح خطة جديدة فعالة ومنصفة .

---

(١) أنظر حمدان خوجه ، « المرآة » ص ٢٣٣ وما يليها .

(٢) اللجنة الأفريقية ، ج أ ص ٤١٠ « تقارير » .

(٣) نفس المصدر ، ٤٤٠ .

فنحن نجدها توصى بالدفاع عن سهل متيجة الخصيب ، الذى قالت إنه يبلغ ٢٥ فرسخاً مربعاً ، لأنه مهم للدفاع عن المدينة من ناحية ، وللفواكه والخضر والحبوب التى يدرها من ناحية أخرى ، ولحماية المستوطنين الجدد الذين استقروا فيه من ناحية ثالثة . وبعد أن أقرت منصب الحاكم العام الذى سيكون مسئولا عن الشئون المدنية والعسكرية بمساعدة مجلس خاص أوصت بالاستعانة بحضر الجزائر واليهود ، وبتدعيم الدرك المكون من الحضر ومنظمة الزواوين « الزواف » أما منصب أغا العرب فاللجنة قد تركت الباب مفتوحاً ، فالذى كان يعنيها هو الكفاءة سواء كان الأغا من حضر الجزائر أو من عرب البدو أو من الفرنسيين .

ومن جهة أخرى أوصت اللجنة بانشاء ميزانية خاصة للجزائروتخفيض الجيش الفرنسى هناك إلى أن يصل إلى ٢١٠٠٠ فقط . ولكنها لم تجعل هـــذا التخفيض أمراً واجباً واكتفت بترك الموضـــوع للظروف إذا سمحت . ولكن إذا تحقق ذلك يبقى ١٢٠٠٠ للدفاع عن مدينة الجزائر . أما باقى الجيش فيستعمل فى وهران وعنابة وبجاية . والجدير بالذكر أن اللجنة أوصت باستخدام الجنود الجزائريين لمساعدة الجنود الفرنسيين[1] .

° ° °

(١) لاحظ رئيس اللجنة « ديكازيس » أن الهروب كان شائعاً من منظمة الزواويين التى كونها الفرنسيون من الجزائريين . وقد قال إن المنظمة تكونت بـ ١,١٤٤ جندى ، وبعد الهروب منها لم يبق سوى ٣٦٣ جندى . أنظر نفس المصدر ، ص ٤٧ « محاضر » .

وللكاتب الفرنسى چورج إيفير دراسة عن « اللجنة الأفريقية » لاتحضرنى تفاصيلها ، لأنى اطلعت عليها منذ مدة ولم أكتب ذلك .

الفصل السابع

الجزائريون أمام اللجنة الأفريقية

ليس فى محاضر جلسات اللجنة الأفريقية الأولى المطبوعة سوى إشارة واحدة إلى جزائرى هو المفتى ابن الكبابطى الذى سبق الحديث عنه . ولم يكن حديث ابن الكبابطى عن الإدارة الضرورية فى الجزائر أوعلاقة مواطنيه بفرنسا وإنما كان حديثاً عن الأحوال الشخصية الإسلامية التى أراد الفرنسيون الذين استجوبوه عنها أن يتأكدوا منها قبل وضع خطة جديدة لاستقرار فرنسا فى الجزائر . ولعل اللجنة الأولى التى استجوبت ابن الكبابطى قد مثل أمامها غيره أيضاً ، ولكننا على أية حال لانجد فى محضر الجلسات المطبوع غيره . ومن الممكن أن يكون أرشيف اللجنة المخزون محتوياً على أسماء أخرى من الجزائريين . وقد يساعد على هذا الاعتقاد ما نجده من أن اللجنة قد استمعت إلى « الأهالى » إلى جانب استماعها إلى العناصر الأخرى من السكان فى الجزائر[1] .

أما اللجنة الثانية التى كان مقرها باريس فقد استمعت على الأقل إلى ثلاثة من الجزائريين صادف أن كانوا موجودين فى باريس عندئذ، هم أحمد بوضربة ، وحمدان بن أمين السكة ، وحمدان بن عثمان خوجة[2] . وكانوا جميعاً قد نفتهم السلطات الفرنسية فى الجزائر . ولعل أرشيف اللجنة يحتوى على أسماء جزائرية أخرى لم تظهر فى المحضر المطبوع والذى اعتمدنا عليه

(١) سنذكر فى نهاية هذا البحث مذكرة حمدان خوجة إلى اللجنة الأفريقية .

(٢) أنظر فيما يتعلق بحياة وشخصية ونشاط كل منهم الفصل الرابع من هذا الكتاب .

فى هذا البحث .وعلى أية حال فان هؤلاء الجزائريين قد عبروا أمام اللجنة عن آراء واضحة حول الوجود الفرنسى فى الجزائر وحول العلاقات الجديدة بين مواطنيهم والفرنسيين. والملاحظ أن بوضربة كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين، بينما كان ابن أمين السكة معتدلا . أما خوجة فان مشاعره المعادية للفرنسيين كانت واضحة رغم أنه قد عبر عنها فى مناسبات أخرى أكثر صراحة مما عبر عنها أمام اللجنة فهل كان الموقف يقتضى منه الحذر؟

أحمد بوضربة شخص غريب الأطوار مغامر أكثر منه سياسيا . وهناك بعض التعريفات القصيرة به ، وبمواقفه وآرائه عامة فى بعض المصادر الفرنسية . ولكن الذى يعنينا هنا ليس الترجمة له بل معرفة الآراء التى عبر عنها حين مثل أمام اللجنة الثانية[1] . ويجب أن نذكر أنه قد قدم ، مثل خوجة ، مذكرة خاصة إلى هذه اللجنة ضمنها اقتراحات واضحة عن مستقبل الجزائر ، ولاسيما التنظيم الإدارى . وتجدر الإشارة إلى أن أحمد بوضربة قد سبق أن فاوض الفرنسيين (دى بورمون بالذات) عن كيفية تسليم مدينة الجزائر إليهم عند نجاح الحملة ، كما أنه كان حاضراً حين صيغت بنود الاتفاق الجزائرى الفرنسى سنة ١٨٣٠ .

نصح بوضربة بأن تتبع فرنسا فى الجزائر سياسة العدل الصارم نحو الجزائريين ولكن مع اللين والاعتدال ، لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التى تؤدى إلى نتائج طيبة . ونصح كذلك بأن تتفادى فرنسا نظام الأتراك فى حكم الجزائريين الذى قال عنه إنه لا يتلاءم مع نظام الإدارة المتبع فى فرنسا . ومن آرائه الجدلية حول هذا الموضوع اقتراحه بأن تعين فرنسا

---

(١) انظر إيفير (المجلة الأفريقية ١٩١٣) فقد تناول هناك حياة أحمد بوضربة ، كما نشر مذكرته .

أغا فرنسيا على القبائل الجزائرية وليس أغا عربياً .[1] وبرر اقتراحه بأن الجزائريين يشكون فى الأغا الذى هو منهم إذا دافع عنهم أمام الفرنسيين أما إذا كان فرنسيا فانهم لايشكون فى إخلاصه إذا دافع عنهم ، فهم مثلا لن يتهموه بأنه كان عميلا لبلاده بخلاف العربى.

وانتقد بوضربة طريقة الاحتلال الفرنسى وقال إن أسوأ ما تميز به هو عدم اتباعه لنظام ثابت . ولاننسى أن بوضربة كان يعبر عن هذا الرأى بعد أن نفته السلطات الفرنسية وبعد أن فشل فى الوصول إلى الهدف الذى كان يعمل من أجله وهو إعادة الاعتبار إن لم يكن الحكم ، إلى حضر الجزائر باعتبارهم خلفاء الأتراك فى حكم الجزائر . لذلك قال بأن الاحتلال لم يحم أحداً ، أى حتى الذين ساندوه أمثاله هو. فكانت النتيجة ، بناء على رأيه أن الذين كانوا مع الاحتلال قد تخلوا عنه ، وأن الذين كانوا سيرحبون به لم يجرؤوا على الإعلان عن شعورهم . وقد طلب بوضربة من فرنسا أن تعلن صراحة عن موقفها من القبائل التى خضعت لها ، ومن تلك التى تريد الخضوع لها ، ثم من تلك التى تقاوم الاحتلال . فالتردد والغموض لايزيدان الأمور إلا تعقيداً وطلب من فرنسا أيضاً أن لاتعفى الأهالى من الضرائب ولكن تفرضها عليهم بعدل ، وأن تعاقب المذنبين منهم بحكمة .

ولكى يسهل اندماج العرب فى البيئة الفرنسية الجديدة اقترح بوضربة أيضاً بعض الحلول . فطالب ببناء القرى والضيعات التى يستوطنها الفرنسيون على أن يسمح للعرب بالاستقرار فى هذه المستعمرات لأن ذلك وسيلة للتعارف بين المجموعتين ووسيلة أيضاً لتعرف العرب على حضارة الفرنسيين بالإضافة إلى أن هذه الطريقة تنهى شيئاً فشيئاً مقاومة العرب لفرنسا .

---

(١) اللجنة الأفريقية ، ج ٤ ص ٤٠ « محاضر » .

وقد عرفنا أن الفرنسيين قد جربوا الاثنين فعينوا ابن أمين السكة والحاج محى الدين منه العرب وعينوا الضابط مانديرى من الفرنسيين . وكان ذلك قبل اللجنة الافريقية .

ومن جهة أخرى اقترح إنشاء جريدة لبث الأفكار وتنوير الرأى المحلى، لأن العربي ، حسب رأى بوضربة ، فضولى بطبعه ، وسوف يقرأ هذه الجريدة بشغف كبير . ولكنه نصح أن لاتحتوى الجريدة على مناقشات أو قضايا دينية لأن العرب عندئذ سينفرون منها . وبدلا من الدين يجب أن تناقش الجريدة وتقدم معلومات عن الصناعة والفلاحة والمواضيع العلمية . وقال بوضربة فى هذا الصدد إن كل جزائرى تقريباً يعرف القراءة والكتابة ، لذلك فان إنشاء هذه الجريدة سيفتح آفاقا جديدة أمام الجزائريين والفرنسيين معا . وقال أيضاً إن فى كل قرية جزائرية مدرستين ، باستثناء منطقة جرجرة التى لاحظ أن التعليم فيها منحصر فى طبقة خاصة ، وهى طبقة الشيوخ والرؤساء[1] .

وكان بوضربة يبدو متفائلا حين وقف متحمساً ينادى باحداث تغييرات على النظام الفرنسى القائم عندئذ فى الجزائر ، فقد طالب بانهاء نظام العنف القائم حالياً والذى دام ثلاث سنوات ، واستبداله بآخر قائم على اللين وحماية الأشخاص والممتلكات . وعندئذ ، بناء على رأيه ، سيرى الفرنسيون أن النتائج ستختلف ، إذ سوف لايجدون مقاومين وخطرين ولكن متعاونين راضين .

وأعلن بوضربة أنه يقف فى صالح عدة قضايا . من ذلك إقامة فرقة الزواويين (الزواف) على شرط أن تؤدى الدور الإيجابى المنتظر منها ، وأن تتوفر لها شروط العمل الضرورية[2] . أما بخصوص دمج اليهود فى حياة الجزائريين العامة فلم يمانع بوضربة فيه ولكنه ألح فى أن ذلك يجب أن لايكون

---

(١) نفس المصدر ، ص ٤١ — ٤٢ . وقد أكد رأى بوضربة فى انتشار التعليم توماس كامبل فى كتابه (رسائل من الجنوب) المكتوب فى نفس الفترة .

(٢) أسس الفرنسيون هذه الفرقة من الجزائريين ولكن أفرادها كانوا يفرون منها بشكل جعل رئيس اللجنة الثانية (ديكازيس) يقول أن من بين ١١٤٤ شخصا لم يبق سوى ٣٦٣ . انظر نفس المصدر ، ص ٤٧ .

على حساب العرب . وقال بأن على فرنسا أن تعطى إلى العرب الضمانات الكافية على أن الطائفة اليهودية فى الجزائر لن تنال شيئا من مراكز النفوذ الكبيرة فى البلاد . ويمكن الإعلان عن هذه الضمانات بناء على رأيه ، بواسطة بيان عام يوقع عليه علماء البلاد ومسئولو الشئون الدينية .

أما عن القوات التي كانت لدى الجزائر القديمة فان بوضربة لم يذكر جميع التفاصيل حولها واكتفى بتهدئة روع الفرنسيين الذين كانوا يخشون تجمع تلك القوات للانقلاب عليهم . فقد قال إنه كان فى مركز اسطاويلى ١٦,٠٠٠ رجل مسلح و٤,٠٠٠ من القبائل الراجلين[1] ولاحظ أن هذه القوات لا يمكنها أن تجتمع الآن من جديد ، وإذن فلاخوف على الفرنسيين من وقوع ثورة ضدهم . ولاحظ أنه لافى وهران ولافى قسنطينة شخص يتمتع بنفوذ واسع يستطيع أن يؤلف حكومة جزائرية تخشى منها فرنسا[2] وادعى أن تصرفات الحاج أحمد باى قسنطينة كانت سيئة إلى درجة أنه لايستطيع أن يكسب ثقة أى أحد ، فما بالك بتهديد الوجود الفرنسى .

ويبدى بوضربة بعض الآراء الهامة حول أملاك الدولة فى سهل متيجة فهو يقول إن دار السلطان (مدينة الجزائر وضواحيها بما فى ذلك متيجة) كانت تملك بين ١٢ و١٣ مزرعة فى السهل المذكور ، بعض هذه المزارع كان مملوكا عن طريق الإيجار . وكانت هناك وزارة خاصة (لعله يقصدخوجة الخيل) تقوم بادارة المزارع وتعهدها . وكانت كل مزرعة تحتوى على ٦٠ أو ٨٠ زوجاً من البقر . وكانت حدود ملكية كل قبيلة فى السهل منظمة

---

(١) وقعت معركة اسطاويلى فى ١٩ جوان (يونيو) ١٨٣٠ بين الجيش الجزائرى بقيادة الأغا ابراهيم والجيش الفرنسى المهاجم بقيادة دى بورمون ، وقد لاحظ بوضربة أن أهل جرجرة لا يحاربون أبداً على الخيل .

(٢) لم يكن الأمير قد ذاع صيته بعد (١٨٣٤) . أما الحاج أحمد باى قسنطينة فيبدو أن بوضربة لم يكن يرى فيه خطراً على الفرنسيين . وقد عرفنا أن بوضربة أصبح ممثل الأمير عبد القادر فى مدينة الجزائر حسب بعض الروايات . انظر أيضاً الفصل الرابع .

تنظيما دقيقاً وثابتاً ، ولذلك فليس هناك نزاعات بين القبائل على الحدود . وقال بوضربة إن معظم سهل متيجة يعود إلى سكان مدينة الجزائر ،ولاسيما طبقة الحضر منهم . أما الأراضي المشاعة فلا توجد إلا فى داخل الوطن ، التى هى منطقة قبلية تخضع لإدارة الشيخ محليا وإدارة الدولة التى يمثلها القائد. وادعى بوضربة أن سهل متيجة غير صحى ، وهو فى هذا يتفق مع رأى حمدان خوجة . وقال إن عمال الأراضى فى متيجة يعطون للمالك أربعة أخماس المحصول[1]. ولكنه لاحظ أن السهول المحيطة بمدينة وهران صحية خلافا لمتيجة ، واقترح على فرنسا أن تتبع فى وهران نفس النظام المقترح فى الجزائر . ومن رأيه أن الذى جعل منطقة وهران خطيرة على الفرنسيين هو وجود شخصية ذات نفوذ كبير[2] .

وهناك آراء أخرى غريبة عبر عنها بوضربة حول الوجود الفرنسى فى الجزائر . فقد لاحظ على الفرنسيين بأنهم إذا أرادوا الاكتفاء باحتلال السواحل والمدن فانهم لن يحصلوا على نتيجة فى الجزائر . لذلك نصحهم بأن يعزموا على البقاء الدائم فى البلاد وأن يكونوا لهم خلفاء من أهلها حتى تتوفر لهم شروط الإقامة . ونصحهم بأنهم إذا احتلوا قسنطينة (وكان حديثه سنة ١٨٣٤ ، أى قبل ثلاث سنوات من احتلال قسنطينة فعلا) فيجب عليهم تعيين حاكم (فرنسى) عليها . وقال إن عدد سكان قسنطينة عندئذ يتراوحون بين ٢٥ و٣٠ ألف نسمة وإن عادات هؤلاء السكان تختلف اختلافا واضحا عن عادات سكان الأرياف فى الإقليم . ونصح الفرنسيين بأن يتعرفوا ، قبل القيام بأى توسع ، على إخلاص حلفائهم الجزائريين ، وبذلك يتفادون تعريض جندهم للخطر المحقق . غير أنه أشار

---

(١) هو النظام المعروف بالخماسة وصاحبه بالخماس (بتشديد الميم) .

(٢) يبدو بوضربة متناقضاً مع ما قاله سابقاً من أنه لا وجود لشخصية ذات نفوذ تشكل خطراً على الفرنسيين فى وهران . والظاهر أنه هنا يقصد الأمير الذى ظهر على المسرح بعد معاهدة ديميشال سنة ١٨٣٤ ، أثناء انعقاد اللجنة .

عليهم بضرورة إعادة المساجد ، التى «استعارها» الجيش الفرنسى أو التى استعملتها السلطات الفرنسية لمصالح عامة ، إلى ما كانت عليه ، ذلك أن هذه الحركة من فرنسا سيكون لها وقع كبير على نفوس العرب .

أما بخصوص التجارة المحلية فقد قدم بوضربة حولها أيضاً بعض الاقتراحات . فمن رأيه أن كل قبيلة خضعت لفرنسا يجب أن تتعهد بحماية طرق القوافل التى تدخل فى نطاقها . وطالب بحرية التجارة فى بعض المواد الهامة مثل الزيت والحرير لفائدة البلاد . ونادى باقامة حرس وطنى فرنسى فى مدينة الجزائر مكون من الجزائريين . والجدير بالذكر أن هذا الحرس كان موجوداً أيضاً على عهد العثمانيين وكان مكوناً من عرب الحضر أو المور. فبوضربة إذن نصح باستمرار هذا النظام ولكن تحت ظل الفرنسيين[1].

ونلاحظ من آراء بوضربة أنه كان يدعو بالدرجة الأولى إلى تغيير السياسة الفرنسية المطبقة عندئذ فى الجزائر . وقد أوضح للفرنسيين طريق هذا التغيير . فمن رأيه أن على فرنسا أن تقوم برسالة تمدين فتعامل الناس بالعدل والإحسان ، وتنشر بينهم حضارتها ومبادئها ، وتدمج الجزائريين تدريجياً فى مجتمعها . وهناك فرص كثيرة يراها أمام الفرنسيين فى الجزائر إذا ما سلكوا طريق الاعتدال ، ولم يتهوروا فى تطبيق الاحتلال . ورغم أن هذا ليس موضع الحديث عن بوضربة من جميع جوانبه فانه يمكننا أن نعتبره من أوائل المبشرين بدعوة الاندماج التى آمن بها بعض الجزائريين خلال القرن الحالى ، كما أنه كان من أوائل الجزائريين المعجبين بفرنسا المضحين فى سبيل ذلك بحرية الجزائر وبالفكرة القومية على الإطلاق .

وهناك متحدث آخر من الجزائريين أمام اللجنة ، وهو السيد حمدان

---

(١) يقع حديث بوضربة فى اللجنة الأفريقية ، ج ١ ، (محاضر) ، ص٣٩–٤٣ .

ابن أمين السكة . وليس هذا مقام الترجمة لهذا الشخص الذى لعب دوراً بارزاً فى الفترة الأولى للاحتلال ثم غضب عليه الفرنسيون ونفوه مثل بقية زملائه . ونكتفى بالقول هنا بأنه كان من حضر مدينة الجزائر وأنه تولى منصب آغا العرب فى بداية الحكم الفرنسى ، وأن المصادر الفرنسية تذكر أنه لم يقم بواجبه على أحسن وجه ، وأنه كان رجلا يخشى منه . لذلك نفته السلطات الفرنسية من الجزائر حتى لايفكر فى التآمر ضدها . وقبل أن يعود إلى الجزائر أقام مدة فى باريس وتزوج هناك من فرنسية [1]. وأثناء إقامته فى فرنسا أدلى بالآراء التالية أمام اللجنة الأفريقية (اللجنة الثانيــــة) .

ونود أن نلاحظ ، قبل إيراد آرائه ، أن كلامه قد جاء فى محضر اللجنة بضمير الغائب ، أى أن كاتب اللجنة هو الذى صاغ كلامه ، خلافاً لزميليه بوضربة وحمدان خوجة الذى سيأتى ذكره . ونلاحظ ثانياً أن ابن أمين السكة قد تحدث فى نفس الجلسة (رقم ١٣) التى تحدث فيها بوضربة . وأخيراً نلاحظ أن كاتب المحضر قد ذكر أن آراء ابن أمين السكة وبوضربة كانت متشابهة ولم تختلف إلا فى جزئية واحدة سنذكرها . والواقع غير ذلك . فرغم أن المحضر لم يسجل له (بضمير الغائب) سوى حوالى عشرة أسطر ، فان النغمة التى تسود آراء ابن أمين السكة كانت تشوبها المرارة ، كما أن أفكاره كانت ناقدة للفرنسيين أكثر منها ناصحة لهم أو مقترحة عليهم الحلول الصالحة ، شأن أفكار بوضربة . فاذا أخذنا فى الحسبان هذه الاعتبارات نستطيع أن ننظر فى الحديث القصير الذى سجل له فى محضر جلسات اللجنة .

ذكر ابن أمين السكة الفرنسيين بأنهم جاءوا إلى الجزائر ، كما أعلنوا ، محررين لامنتصرين . ولذلك فقد كان من المفروض أن يكونوا أصدقاء

---

(١) انظر عنه الفصل الرابع . وقد لاحظنا هناك أنه توفى سنة ١٨٣٤ وهو ما يزال شاباً ، حسب الروايات المعاصرة .

للجزائريين وأن يتنقلوا بينهم بكل حرية ، ولكن الواقع غير هذا . فقد جعل الفرنسيون من أنفسهم أعداء للجزائريين ، وهكذا أصبحوا لا يستطيعون التنقل من مكان إلى آخر إلا بالحرب . وابن أمين السكة الذى كان سابقاً أغا العرب لم يتردد فى التصريح أمام اللجنة بأنه كان الأولى للسلطات الفرنسية فى الجزائر أن تعتمد على الجنود الجزائريين لكى تنجح فى مهمتها .

ومن النقاط البارزة التى اختلف فيها رأى بوضربة عن رأى ابن أمين السكة أن هذا الأخير يقول بضرورة أن يكون أغا العرب مسلماً جزائرياً ، بينما يقترح بوضربة ، كما سبقت الإشارة ، أن يكون الأغا فرنسياً ، أما بشأن إدارة البلاد ووسائل الحكم فان رأى ابن أمين السكة لم يختلف كثيراً ، حسب محضر الجلسة ، عن رأى زميله بوضربة . ولكننا نلاحظ أن ابن أمين السكة قد أشار إلى أنه عندما كان أغا العرب يستطيع فى الأيام الأولى للاحتلال أن يتنقل على رأس فرقة من الخيالة الجزائرية بكل حرية حتى فى الأماكن النائية والمنعزلة التى لم يكن الأتراك قد وصلوها من قبل . وقال إنه خلال ذلك لم يلق إلا قليلا من المعارضة المحلية[1].

وانتقد ابن أمين السكة بعض تصرفات الفرنسيين فى الجزائر بشدة . ومن الذين ذكرهم بالاسم قائد الجيش الفرنسى العام فى الجزائر بيرتزين وخليفته الدوق دى روفيغو[2] واللذين اتهمهما بعدم الإيفاء بوعد إعلان العفو العام . وأشار إلى أن حادثة مذبحة قبيلة العوفية (التى وقعت فى عهد روفيغو) قد شوهت سمعة فرنسا فى الجزائر . بالإضافة إلى أنه ذكر أمام اللجنة دون تردد أن مندوبين جزائريين قدموا من البليدة إلى مدينة الجزائر قد أوقفوا وحوكموا وأعدموا ، خلافاً للقوانين العامة ، رغم

---

(١) انظر الفصل الخاص بمحضر مدينة الجزائر .

(٢) توفى خلال سنة ١٨٣٣ . أما بيرتزين فلا ندرى إن كان ما يزال حياً عندما أدلى ابن أمين السكة بحديثه .

أنهم كانوا يحملون عهد الأمان رسمياً من الدوق دي روفيغو نفسه . وقال ابن أمين السكة إن هذا الحادث قد حطم ثقة الجزائريين في الفرنسيين[1].

وهكذا ، رغم قصر الكلام المنسوب إلى حمدان بن أمين السكة ، فان عبارته كانت شديدة اللهجة ، ناقدة للأوضاع ، معرضة بالسياسة الفرنسية . ولعل ذلك هو السبب الذى جعل كاتب اللجنة يورد كلامه بصيغة الغائب بطريقة التلخيص دون ذكر عباراته هو. وعسى أن تكون معرفة كل ما قال تساعد الباحث على فهم آرائه وحقيقة شخصيته وصلة تفكيره عندئذ بمستقبل الجزائر . أما الآن فحسبنا أن نقول أن ابن أمين السكة كان بين بوضربة وخوجة . فلاهو مائل إلى الفرنسيين كبوضربة ولاهو ناقم عليهم كخوجة . فابن أمين السكة كان معتدلا ، جامعاً بين الميل الظاهر إليهم والنقمة المكتومة عليهم[2] .

يعتبر حمدان بن عثمان خوجة من الشخصيات البارزة التى لعبت دوراً هاماً خلال السنوات الأولى للاحتلال . فقد كان من تجار العاصمة وأغنيائها الكبار ، كما كان من النشطين فى شئون السياسة والدولة ، والمطلعين المتتبعين لأحوال العالم آنذاك سواء المشرق أوأوربا . وله كتب نذكر منها « المرآة » الذى اشتهر به والذى ما يزال فى نصه الفرنسى فقط[3]. وله « المذكرة » التى بعث بها إلى اللجنة الأفريقية موضع حديثنا[4] . وله رسالة « إتحاف المنصفين والأدباء فى الاحتراز من الوباء » التى ألفها بينما كان فى اسطانبول منفياً ونشرها عندئذ بالعربية والتركية وأهداها

---

(١) يشير بالحادثة إلى مقتل قائدى بنى خليل والسبت غدراً . انظر الفصل الخامس .

(٢) يقع حديث ابن أمين السكة فى اللجنة الأفريقية ، ج ١ ، ص٤٣ – ٤٤ (محاضر) .

(٣) طبع فى باريس : ١٨٣٣ ، وهو مترجم عن العربية ولكن الأصل العربى ما يزال مفقوداً ، ترجم إلى العربية أخيراً كما سبق أن قلنا .

(٤) نشرها جورج إيفير G. yver فى « المجلة الأفريقية » (١٩١٣) . وترجمها إلى العربية كل من العربى الزبيرى ومحمد بن عبد الكريم . انظر نهاية الفصل الرابع .

إلى السلطان محمود الثاني . وله رسالة وجهها أيضاً إلى اللجنة الأفريقية بالفرنسية(١) . ولعل له كتباً أخرى لم نعرفها بعد ، ولحمدان خوجة مواقف من الاحتلال الفرنسى ، ومن الفكرة القومية ، ومن حرية الجزائر بالذات . وإذا كان بعض هذه المواقف مايزال غامضاً فان بعضها الآخر واضح كل الوضوح عبر عنه صراحة فى عدة مناسبات ، أهمها ساعة مثوله أمام اللجنة الأفريقية الثانية(٢) .

مثل حمدان خوجة أمام اللجنة فى جلستها الرابعة عشرة وكان مصحوباً بمترجمه(٣) ، وقد قال له الرئيس إن اللجنة تعلم عن الكتاب الذى أخرجه عن الجزائر(٤) ، وأن الكتاب يحتوى على قضايا ليس من شأن اللجنة أن تتدخل فيها ، وعلى شكاوى شخصية ستنال حقها من العدالة وطلب منه أن يجيب على الأمور العامة وعلى ماأراد أن يطلع عليه الرأى العام .واتهمه بأن أكثر ما جاء فى الكتاب خال من البراهين ، ودعاه إلى تقديم البراهين إذا كانت لديه . وبناء على محضر الجلسة فإن خوجة قد أجاب بأن ليس لديه لا حقائق ولا براهين جديدة .

وقد طمأن الرئيس خوجة على أن الأمور التى اشتكى منها ستنال حظها من العناية . فالمساجد التى احتلتها السلطات الفرنسية ستعاد إلى ماكانت عليه

---

(١) مترجمة إلى العربية فى ملحق كتابى « الحركة الوطنية الجزائرية » دار الآداب بيروت ، ١٩٦٩) . ملحق ٣ .

(٢) لزيادة الاطلاع على حياة حمدان خوجه انظر نفس المصدر ، ص ٣٧ - ٤٤ وانظر ، أيضاً الفصل الخاص بمحضر مدينة الجزائر من هذا البحث .

(٣) هكذا جاء فى محضر الجلسات والذى نعرفه من مصادر أخرى أن خوجة كان يحسن الفرنسية .

(٤) يعنى كتاب (المرآة) (باريس ١٨٣٣) وهو الذى هاجم فيه بشدة النظام الفرنسى فى الجزائر .

وأن الأملاك ستحترم فى المستقبل ، وأن الإيجارات ستدفع ، لأن هدف الحكومة الفرنسية هو تطبيق نفس العدالة المطبقة فى فرنسا على الجزائر . ثم سأل خوجة رأيه فيما إذا كان يعتقد أن تطبيق مبدأ إعادة الأملاك سيحقق الازدهار للمناطق التى احتلتها فرنسا فى الجزائر ، كما سيؤدى إلى استمالة الجزائريين الذين عارضوا حتى الآن الوجود الفرنسى والذين هم بلا شك قد أقاموا معارضتهم نتيجة للشكاوى التى نشرها(أى خوجة) فى كتابه والتى بالغ فيها . ورغم أن محضر اللجنة قد اختصر إجابته على هذا الموضوع فانه قد عبر عن اعتقاده بأن النتيجة التى توقعها رئيس اللجنة لن تتحقق بسرعة لأن نظام العدالة المشار إليه قد يفيد ، بناء على رأى خوجة ، أهل المدن ، أما بالنسبة لسكان الأرياف فلن يكون له سوى مفعول ضئيل .

ومن رأى خوجة أن فرنسا لن تجنى شيئا من محاولتها إغراء الجزائريين بوضع نظام فرنسى مكان النظام التركى أو بالتظاهر باحترام الدين والمعتقدات المحلية . فقد سأله الرئيس عما إذا كان يعتقد أن احترام الدين وحماية السكان وعدل الحكومة الفرنسية الصارم قد وفرت لمواطنيه فرصا مغرية لم تكن متوفرة لهم زمن الأتراك . وكان الرئيس يعتقد ، خلافا لخوجة ، أن هذه الإجراءات ستسهل الطريق أمام السلطات الفرنسية فى الجزائر . فمثلا ، فتح سوق مدينة الجزائر أمام الجزائريين لبيع بضائعهم بأسعار عالية سيضمن خضوعهم لفرنسا حرصا على مصلحتهم الاقتصادية . ولكن خوجة أجاب باختصار ، على الأقل بناء على محضر الجلسة ، بأن ذلك الاستنتاج صعب إن لم يكن مستحيلا .

ونفس الجواب رد به خوجة على سؤال طرحه الرئيس حول علاقة فرنسا بسكان منطقة متيجة . فالرئيس قد لاحظ أن أهالى متيجة يبيعون بضائعهم فى الأسواق الخاضعة للفرنسيين وأنهم قد أصبحوا على علاقات طيبة معهم . ولكن الفرنسيين يريدون إقامة نظام يضمن هذه

العلاقات ويمتنها . وهناك عدة إمكانيات لذلك ، منها تعين أغا يأتى إليه عرب متيجة بمطالبهم ويكون واسطة بينهم وبين السلطات الفرنسية ، كما كان واسطة بينهم وبين حكومة الوجق التركى من قبل . وسيكون هذا الأغا مكلفاً بالأمن عن طريق شرطة (الصبائحية) المكونة من العرب أنفسهم . وكان الفرنسيون ، على لسان رئيس اللجنة ، يرون أن إقامة هذا النظام واحترام الدين وعرض الفرص سيجعل العرب يخضعون لهم . ولكن جواب خوجة على هذه النقطة كان متشائماً ومختصراً أيضاً ، غير أنه كان واضحاً . فقد رأى استحالة خضوع العرب للفرنسيين لأن العرب (عرب سهل متيجة خاصة) كانوا معزولين أيام الأتراك ، أما اليوم فهم متضامنون ضد العدو المشترك[1] . ولذلك فان جميع المغريات المذكورة لن تحقق طاعتهم لفرنسا .

وقد قدم خوجة معلومات هامة عن الحالة العسكرية فى الجزائر عند نزول الفرنسيين . فقد كان آنذاك فى مدينة الجزائر . وكان حسين باشا قد أرسله لإقناع الأغا إبراهيم ، صهر الباشا ، باستئناف قيادة الجيش بعد هزيمة أسطاويلى (١٩ جوان ١٨٣٠) . وقد نجح خوجة فى مهمته رغم صعوبتها . وكان محل ثقة الباشا . ولذلك فان معلوماته أكثر صحة من معلومات غيره ، وقد ذكر خوجة أمام اللجنة بأنه كان فى إمكان حسين باشا أن يجند ٦٠,٠٠٠ محارب ولكنه لم يستعمل كل قواته ثقة بقدرته من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه لم يكن يتوقع ذلك الهجوم من الفرنسيين وقد اكتفى الباشا ، بناء على خوجة ، بتجنيد جيش من ٣٠,٠٠٠ محارب فقط .

أما رحلته الغامضة إلى قسنطينة فقد أجاب خوجة عنها إجابة غامضة

---

(١) قضية التضامن هنا هى التى عبر عنها خوجة فى مناسبات أخرى وخصوصاً فى « المذكرة » بالقومية . لأن من رأيه أن التعايش بين الجزائريين والفرنسيين مستحيل لاختلافهم فى كل شىء . انظر كتابى « الحركة الوطنية الجزائرية » ، ص ٣٧ – ٤٤ .

أيضاً . ورغم أن تفاصيل هذه الرحلة ما تزال غير معروفة فان بعض خيوطها يمكن جمعها من المصادر القليلة الموجودة عنها[1] . ويذكر خوجة أن الدوق دى روفيغو قد أرسله باقتراحات معينة للتفاوض مع الحاج أحمد ، باى قسنطينة ، وأنه قد تعرض من أجل ذلك إلى أخطار كبيرة وأنه دفع ثمن الرحلة من جيبه . وقد طلب منه رئيس الجلسة أن يقص على أعضاء اللجنة قصة هذه الرحلة مع ذكر الصعوبات والتسهيلات التى وجدها فى الطريق ووصف القوة العسكرية والمادية التى يملكها الحاج أحمد .

قال خوجة إن الرحلة قد دامت عشرين يوماً وأنها كانت عن طريق البر ، وأنه كان مصحوباً بابنه[2] . ويذكر محضر الجلسة أن خوجة (وهو الذى طالما اشتكى من الأخطار التى تعرض لها وطالب بدفع تعويضات عن الأموال التى صرفها) قد قال بأنه كان فى استطاعته المرور بحرية بفضل وصية أحد المرابطين (الذى لم يذكر اسمه)[3] وبفضل هدايا صغيرة . ولكن خوجة رفض بناء على محضر الجلسة ، أن يجيب على محتوى الاقتراحات التى كان من المفروض أن يكون مكلفاً بتقديمها إلى الحاج أحمد ، مدعياً أن ذلك سر بينه وبين الحكومة الفرنسية . وعندما نبه الرئيس بأن اللجنة تسأله باسم الحكومة وأنه ليس هناك سر لدى اللجنة اضطرب خوجة ، حسب محضر الجلسة ، ولم يستطع تبرير مهمته . وقد ذكر بأنه تعرض إلى

---

(۱) من هذه المصادر كتاب ابنه على خوجة . انظر فصل حضر مدينة الجزائر و « أخبار الجزائر » لبيليسيى دى رينو ، ۳ ج (باريس ، ١٨٥٤) و « المرآة » لخوجة نفسه . و « مذكرات الحاج أحمد باى قسنطينة » التى نشرها م . إميرى Emerit فى « المجلة الأفريقية » ١٩٤٩ .

(۲) وهو الذى كتب وصف الرحلة المذكورة .

(۳) لاشك فى أنه يقصد الشيخ على بن عيسى الذى كان عمره مائة سنة ، وهو مرابط قرومة (الأخضرية حالياً) والزعيم الروحى لقبيلة فليسة . انظر الفصل الخامس .

أخطار من قبل الحاج أحمد نفسه[1].

ولكن خوجة أجاب بالإيجاب عندما تحداه الرئيس بأنه كان يمثل فى المفاوضات لا الدوق دى روفيغو ولكن الحاج أحمد. فالحاج أحمد، بناء على رئيس الجلسة، قد أعطى خوجة تفويضاً كتابياً لكى يفاوض فرنسا باسمه (أى الحاج أحمد). وإذا كان هذا هو الصحيح فان خوجة قد ذهب إلى قسنطينة على حسابه الخاص للقيام بمهمة سياسية لادخل للسلطات الفرنسية فيها. ولذلك فان خوجة فى نظرها كان متآمراً، ثم إن النقود التى كان يطلبها من فرنسا مقابل الرحلة ليس له حق فيها.

والواقع أننا إذا أخذنا رأى خوجة من «المرآة» فانه يبدى هناك إعجاباً كبيراً بالحاج أحمد ويخصه بالثناء. وهذه الروح لم تختف عندما مثل أمام اللجنة. فهو يرى أن خضوع الحاج أحمد لفرنسا عن طريق التفاوض أمر صعب لأن باى قسنطينة كان يشعر أن له كثيراً من الأنصار فى الصحراء، ثم إن له ١٠,٠٠٠ محارب يدفع لهم الرواتب. بخلاف جنود حلفائه الكثيرين، فرأى خوجة فى الحاج أحمد إلى هذه الساعة كان رأياً عالياً إذا صح التعبير.

ثم عادت المناقشة بين خوجة وأعضاء اللجنة إلى سهل متيجة، فاأملاك الدولة قديما فى هذا السهل؟ وما حق ملكية أهل السهل فيه؟ وقد أجاب

---

(١) ليس هناك ما يدل على سوء التفاهم بين خوجة والحاج أحمد. ويذكر الأخير فى مذكراته أن خوجة قد أخذ منه مالا ليذهب إلى فرنسا ليفاوض باسمه (أى الحاج أحمد) ولكنه لم يسمع منه إلا عندما كان (أى خوجة) فى اسطانبول دون أن يعيد المال الذى وعد بإعادته. وعلى أية حال فإن خوجة قد ظل يترجم رسائل الحاج أحمد إلى السلطان محمود الثانى. ويبدو أن العلاقة بين الرجلين قد استمرت إلى نهاية حكم الحاج أحمد. أما عن مبدأ المفاوضات فالحاج أحمد يذكر أن خوجة قد جاء يفاوضه باسم الدوق دى روفيغو. ولكنه خلافاً لخوجة، يذكر أن الرحلة كانت عن طريق (عنابة). انظر الفصل الخاص بالحاج أحمد.

خوجة بأنه لايعرف بالضبط حدود أملاك الدولة القديمة فى متيجة ، وكل ما يعرفه بالتأكيد هو أن أفضل المزارع كانت للدولة ، وأنه كانت هناك حوالى ست عشرة مزرعة . يعمل فى معظمها عرب منطقة متيجة . وقد أحال خوجة اللجنة إلى أرشيف الحكومة القديمة الذى قال عنه إن فيه جميع التفاصيل. وأما عن حق ملكية العاملين فى هذه المزارع فان خوجة قد أجاب بأن حوالى ثلثى السهل لعرب المنطقة . ويملك أهل مدينة الجزائر الثلث الباقى الذى يتركونه لعرب المنطقة ، يعملون فيه مقابل نصف المحصول . وتوجد أملاك الدولة ، بناء على رأيه ، فى هذا الثلث .

وكان خوجة غامضاً فى جوابه عن سؤال يخص تجارة الجزائر القديمة مع السودان أو إمكانية إعادة تلك التجارة إلى ما كانت عليه . فقد أوضح بأن هذه التجارة كانت تتم عن طريق قوافل الإبل . ويقوم بها عربان معروفون ، من بينهم بنوعزول الذين قال عنهم إنهم يوجدون فى الصحراء على مسافة خمسة عشر يوما من مدينة الجزائر . وحذر خوجة من الأخطار التى تعترض إحياء هذا الخط التجارى مع أفريقية . ويبدو أنه لم يرد أن يساعد الفرنسيين فى هذه النقطة ، كما كان مقتضباً حولها فى إجابته عليها وعلى أمثالها مما يتصل بتمكين فرنسا من تدعيم سلطانها فى الجزائر . وعلى أية حال فقد أحال اللجنة ، فى النهاية ، على كتابه الذى قال إنه يحتوى على تفاصيل حول نقطة التجارة المذكورة[1] .

هذا كل ما عثرنا عليه فى محضر جلسة اللجنة من آراء الجزائريين حول أوضاع بلادهم خلال السنوات الأولى من الاحتلال . ولاشك فى أن هناك وثائق أخرى حول هذا الموضوع لم تنشر بعد لعلها أهم مما نشر حتى الآن . وعلى أية حال فان فيما لدينا من آراء كفاية للدلالة على وجهات النظر

---

(١) يجد القارىء كلام خوجة فى اللجنة الأفريقية ، ج ١ ، ص٥٦ – ٥٩ . (محاضر) .

المختلفة. ويمكننا اعتبار أن الآراء فى جملتها تمثل معظم الاتجاهات الموجودة فى الجزائر آنذاك . فهناك اتجاه يميل إلى التعاون مع الفرنسيين يمثله هنا أحمد بوضربة ، وهناك اتجاه ثان كان أصحابه مستعدين للتعاون على شرط توفير ظروف معينة ويمثله هنا حمدان بن أمين السكة ؛ وأخيراً هناك اتجاه يرفض التعاون تماماً لاختلاف الشعبين والحضارتين الإسلامية العربية والأوربية ويمثله هنا حمدان بن عثمان خوجة .



الفصل الثامن

الحاج أحمد باى قسنطينة

يمكن تقسيم المقاومة التى واجهت الفرنسيين بعد احتلال الجزائر إلى ثلاثة أنواع : مقاومة سياسية قامت بها طبقة التجار والعلماء وأعيان المدن ، وكانت هذه غالباً تنبع من المدن وتولاها كما رأينا حمدان بن عثمان خوجة وزملاؤه . مقاومة شعبية دينية قام بها مرابطون ورؤساء قبائل تحت راية الجهاد فى سبيل الله والأرض والشرف والوطن ، وتولاها كما رأينا أيضاً مرابطون وزعماء أمثال بن زعمون والحاج سيدى السعدى والأغا محيى الدين ثم الأمير عبد القادر . أما النوع الثالث من المقاومة فهوما قام به ممثلو الإدارة العثمانية ، بعد سقوط الحكومة المركزية ، دفاعاً عن المصالح الشخصية والألقاب العثمانية وجهاداً فى سبيل الإسلام وذوداً عن التقاليد والأراضى الإسلامية . وقد تولى هذا النوع من المقاومة باى التيطرى مصطفى بومزراق . وابنه سى أحمد ، وإبراهيم باى قسنطينة السابق ، والحاج أحمد الذى كان باى قسنطينة عند دخول الفرنسيين مدينة الجزائر . ويهمنا الآن الحديث عن الحاج أحمد الذى قاوم الفرنسيين خلال ثمانى عشرة سنة وترك لنا سيرة مقاوم عنيد ، وجندى كفء ، وحاكم قدير .

ولاه حسين باشا باياً على قسنطينة حوالى سنة ١٨٢٧ . وكان الحاج أحمد مرتبطا باقليم قسنطينة بالمصاهرة فكان كرغلياً ، أى من أب تركى وأم جزائرية ، وكان أخواله من عائلة ابن قانة التى كانت لها مكانة وسلطة على عرب الصحراء فى نواحى بسكرة والزاب . كان جده هو أحمد القلى الذى

كان بايا على قسنطينة أيضاً ، أما والده فقد كان خليفة لحسين باشا . وقد تصاهر الحاج أحمد مع عدد من الأسر والقبائل العربية فى المنطقة هادفاً إلى نيل تأييدهم . فتصاهر مع ابن قانة ، والمقرانى ، وقسم من قبيلتى فرجيوة زوارة . ولكن أعداءه كانوا هم أولاد فرحات الذين يتنازعون منصب « شيخ العرب » مع أولاد ابن قانة . وقد واجه الحاج أحمد عدواً لدوداً فى شخص فرحات ابن سعيد عندما عزله الحاج أحمد من منصب شيخ العرب وأعطاه إلى خاله بو عزيز بن قانة . كما واجه الحاج أحمد خصوماً فى بقية فرجيوة وزوارة وفى الحزب الذى ظهر ضده فى عاصمة إقليمه .

عندما تأكدت الحملة الفرنسية على الجزائر بعث إليه حسين باشا يأمره بالقدوم إلى العاصمة عام ١٨٣٠ فى رحلة « الدنوش [١] » . وقد أمره الباشا أيضاً بتحصين ميناء عنابة وأخطره بالمشروع الفرنسى . ومادام الباشا لم يطلب منه الإتيان بالجيش معه فانه لم يصحب معه سوى حوالى ٤٠٠ فارس وبعض أعيان قسنطينة وقوادها . وبعد وصوله إلى العاصمة عرفه حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية وطلب إليه أن يستعد لملاقاة الفرنسيين فى سيدى فرج . وقد أخطره الباشا بأن له جواسيس فى مالطة وجبل طارق وفرنسا يتتبعون أخبار الفرنسيين ويبعثون إليه بالرسائل عن كل التفاصيل [٢] .

حضر الحاج أحمد مجلساً عسكرياً قرب اسطاويلى وحضره أيضاً الأغا إبراهيم . قائد الجيش وصهر الباشا ، وباى التيطرى مصطفى بومزراق ، وخليفة باى وهران ، وخوجة الخيل وناقشوا وسائل الدفاع . وقد شارك الحاج أحمد فى المناقشة الطويلة التى جرت والتى تعارض فيها رأيه مع رأى

---

(١) هى الرحلة التقليدية التى يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات إلى العاصمة لتقديم تقرير عام عن حالة الإقليم ، وتجديد الولاء للباشا ، ودفع « اللازمة » أو الالتزام المالى الذى يحمله كل باى معه إلى الباشا والخزينة العامة .

(٢) إذا صحت هذه الأخبار فإنها تؤكد أن حسين باشا كان على علم كامل بأحوال الحملة الفرنسية على الجزائر .

الأغا . وقد حضر المناقشة أيضاً حمدان بن عثمان خوجة الذى ترك لنا وصفاً حياً[1] لذلك . وبعد معركة اسطاويلى التى حضرها الحاج أحمد وفقد فيها من رجاله حوالى ٢٠٠ ، وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاى حسن انسحب الحاج أحمد إلى وادى القلعة ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا الآن) شرق العاصمة ، ثم تابع طريقه شرقاً فى اتجاه قسنطينة ، بينما انضم إليه أكثر من ١,٦٠٠ شخص من الأهالى الفارين من الجيش الفرنسى رجالا ونساء . وفى أولاد زيتون اتصل برسالة من بورمون قائد الجيش الفرنسى يخطره فيها بتوقيع معاهدة الاستسلام ويعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو إذا قبل دفع «اللازمة» (الجزية) التى تعود دفعها إلى الباشا . فكان رده هو أن ذلك متوقف على رضى أهـل الإقليم الذى يحكمه . ثم واصل سيره نحو قسنطينة التى وصل ضاحيتها (الحامة) بعـد اثنين وعشرين يوماً .

توقف الحاج أحمد فى ضاحية المدينة لأنه عرف أن خصومه الأتراك قد قاموا بانقلاب ضده وعينوا باياً جديداً مكانه يدعى حمود بن شاكر . ولكن أنصاره تحركوا عند ما علموا بعودته يقودهم خليفته ابن عيسى وبعض العلماء ، وعندما تأكد خصومه من عدم تأييد أهل البلاد لهم قتلوا زعيمهم وأعلنوا توبتهم وولاءهم . وقد عفا عنهم الحاج أحمد فى الظاهر ولكنه تخلص منهم واحداً واحداً فيما بعد وحمل منذئذ كرهاً شديداً ضد الأتراك وأصبح لايثق فيهم واعتمد على تأييد الجيش العربى الذى أخذ فى تكوينه[2] .

---

(١) انظر الفصل الخاص باستعدادات الجزائر لمواجهة الحماة .

(٢) راجع بيليسى دى رينو ، جـ ١ ، ص ٢٠٤ وتذكر المذكرات أنه حاكم المنشقين . وأمر بقتلهم وجعلهم مثالا لغيرهم . انظر مارسيل إمرى M. EMERIT «مذكرات الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة» (المجلة الأفريقية) ، ١٩٤٩ ص ٧٥ .

كان على الحاج أحمد أن يواجه عدة ضغوط دبلوماسية وأن يسيطر على الإقليم . فبعد استقراره فى عاصمة إقليمه اتصل برسالة من قائد الجيش الفرنسى الجديد ، الجنرال كلوزيل ، يطلب فيها منه تعيينه باياً على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع «اللازمة» لفرنسا . ولكن الحاج أحمد الذى كان يعتقد أن سلطاته مستمدة من الشعب ومن السلطان العثمانى جمع ديوانه واستشاره . فكان رد الديوان الرفض القاطع . وبينما كان ينتظر رد السلطان محمود الثانى علم أن كلوزيل قد عزله من منصبه وأنه قد وقع مع تونس معاهدة يصبح بمقتضاها سى مصطفى ، أخو باى تونس عندئذ ، باياً على قسنطينة خلفاً للحاج أحمد[1] . ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على المعاهدة المذكورة ، وكان على كلوزيل وخلفائه أن يواجهوا مقاومة شديدة من الحاج أحمد . ويذكر هذا فى مذكراته أن خبر توقيع المعاهدة بين كلوزيل وباى تونس لم ينتشر بين سكان الإقليم ولم يعرفه إلا بعض الناس .

ولكن فرنسا ، ولولم توافق حكومتها على المعاهدة ، نجحت فى خلق توتر بين قسنطينة وتونس . فبعد توقيع المعاهدة انتشرت الرسائل فى إقليم قسنطينة من باى تونس تدعو الناس إلى الثورة ضد الحاج أحمد ، وتعلن انضمام قسنطينة إلى تونس كما كانت فى السابق جزءاً منها ، وتصف الحاج أحمد بالاستبداد والطغيان والخروج عن طاعة السلطان .

والغريب أن الرسائل كانت لاتذكر شيئاً عن الاتفاق مع الفرنسيين وهكذا كان على الحاج أحمد أن يواجه عدة جبهات : جبهة ضد فرنسا ،

---

(١) وقعت هذه المعاهدة فى ١٨ أكتوبر ١٨٣٠ . انظر نصها الكامل فى (المرآة) لحمدان خوجة ، ص ٢٧٢ — ٢٧٥ . وهناك معاهدة أخرى شبيهة بهذه وقعها الجنرال كلوزيل مع خير الدين ، ممثل آخر عن باى تونس ، لحكم إقليم وهران . نصها أيضاً فى نفس المصدر ص ٢٦٨ — ٢٧٢ . وفى العدد الخامس من (المجلة التاريخية المغربية) دراسة لاتفاق باى تونس — كلوزيل قام بها عبد الجليل التميمى .

وأخرى ضد تونس ، وثالثة ضد إبراهيم الذى أعلن نفسه بايا على عنابة ويطالب بعودته إلى قسنطينة ، ورابعة ضد باى التيطرى الذى أعلن نفسه « باشا الجزائر» خلفاً لحسين باشا وطالب الحاج أحمد الاعتراف به ، وخامسة ضد فرحات بن سعيد شيخ العرب الذى عزله الحاج أحمد وعين بدلا منه خاله بوعزيز بن قانة . بالإضافة إلى المؤامرات التى ولدت ضده داخل عاصمته .

جمع الحاج أحمد ديوانه وعرض عليهم دعوى باى تونس فقرر الديوان إرسال رسالة إلى باى تونس محتواها أنه ليس من حقه المطالبة بقسنطينة ، وأن السلطان هو المرجع ، فكما أن باى تونس يستمد سلطاته منه فكذلك باى قسنطينة ، وأن أهل قسنطينة راضون بحكم الحاج أحمد . وتحت ضغط الرأى العام ، وانتزاعاً للمبادرة من باى التيطرى[1] ، وقطعا لدعاوى باى تونس ، تقلد الحاج أحمد لقب« الباشا » وأمر بضرب السكة باسمه وباسم السلطان ، وعين مساعده بن عيسى خزناجياً ، وأعلن هذه الإجراءات الإدارية التى تخوله ممارسة السيادة إلى الرأى العام .

ولكن المعركة بينه وبين باى تونس انتقلت إلى بلاط السلطان . فقد علم الحاج أحمد أن باى تونس قد بعث برسائل إلى السلطان يصف فيها باى قسنطينة بظلم الرعية والخروج عن الطاعة . فلجأ الحاج أحمد إلى إرسال وفد برئاسة سى على بن عجوز أحد أعيان قسنطينة ومعه أحد ثقاته وهو الحاج مصطفى إلى اسطانبول . وقد حمل الوفد إلى السلطان موقف الإرادة العامة

---

(١) أعلن بومزراق نفسه باشا وطلب من الحاج أحمد الاعتراف به لكى يرسل إليه القفطان فلم يرد عليه وقال للوفد « نحن سواء » والبارود هو الذى يقرر بيننا . فعزله بومزراق وعين بدله غريمه إبراهيم . ولكن بومزراق انهزم أمام الفرنسيين وأسروه فى نوفمبر عام ١٨٣٠ أثناء حملة المدية ، واستقر بعد ذلك فى الاسكندرية ، وهكذا تخلص الحاج أحمد من أحد خصومه . انظر دى رينو ص ٢٠٦ ، والمذكرات ص ٧٩ .

التي استندت على توقيعات رؤساء القبائل وأعيان البلاد ، وجميعها تؤيد حكمه وتنفى عنه الاستبداد والظلم .

بعد السيطرة على الموقف فى قسنطينة التفت الحاج أحمد إلى خصومه الذين تخلص من بعضهم بمساعدة الظروف ، ولكن بعضهم ظل كالشوكة فى حلقه . فقد خرج لمحاربة إبراهيم وفرحات بن سعيد . فر الأول إلى عنابة عن طريق تونس والثانى إلى أولاد جلال فى أعماق الصحراء حيث ظل يحارب بدون هوادة وكان إبراهيم فى عنابة قد تواطأ مع الفرنسيين أولا ثم أعلن الحرب عليهم وأخرجهم من المدينة ولكن ابن عيسى مساعد الحاج أحمد حاربه واضطره للهروب . ثم تحولت المعركة على عنابة بين ابن عيسى والفرنسيين . وعندما أيقن ابن عيسى من تغلب الفرنسيين عليه خرج منها هو وسكانها ودخلها الفرنسيون من جديد واستقروا بها بعد سنتين من احتلال الجزائر .

وقد كان احتلالهم لعنابة ، أهم موانى إقليم قسنطينة ، سببا فى توتر مستمر بين فرنسا والحاج أحمد . وقد عين الفرنسيون على عنابة يوسف المملوك[1] . أما إبراهيم فقد احتمى بالجبال وواصل مقاومته للحاج أحمد إلى سنة ١٨٣٤ ، وكان فى نفس الوقت يحارب الفرنسيين . ثم التجأ إلى مدينة المدية حيث مات ، ويقال إنه اغتيل من عملاء الحاج أحمد[2] . وإذا كان الفرنسيون قد خلصوا الحاج أحمد من خصمه بومرزاق حين أسروه ونفوه إلى الاسكندرية (خريف ١٨٣٠) . فان ابنه سى أحمد قد انضم إليه (إلى الحاج أحمد) وأصبح خليفة له ورشحه أن يكون صهراً له . غير

---

(١) لعب يوسف هذا دوراً هاماً فى احتلال قسنطينة . وقد ادعى أنه ابن غير شرعى لنابليون الأول وأنه من جزيرة (إلبا) ، وقد أصبح جنرالا كبيراً فى الجيش الفرنسى بناء على ذلك ولكن مذكرات الحاج أحمد تكشف أنه كان يهودياً مرتداً ، وأنه كان أسيراً لدى باى تونس : وأنه كان عشيقاً لابنة هذا الباى . وعندما اكتشف أمره فر إلى الجزائر والتحق بالجيش الفرنسى وأصبح من المغامرين فيه .

(٢) انظر المذكرات ص ٨١ هامش ١٥

أن سى أحمد كان مغامراً ففر من عنده والتجأ إلى الأمير عبد القادر (وهو خصم آخر للحاج أحمد)[1] .

رغم محاولات الحاج أحمد فى الحصول على نجدة عاجلة من السلطان فان جهوده لم تنجح ، على الأقل فى الوقت المناسب . فقد عاد اليه الوفد الذى أرسله برد غامض من السلطان يحمل توقيع رؤوف باشا . فالسلطان فى حالة سلم مع الدول المسيحية ولا يمكنه إعلان الحرب على فرنسا بسبب قضية الجزائر ، أو بالأحرى قضية قسنطينة ولكنه طلب من الحاج أحمد أن يستمر فى نضاله ضد الفرنسيين وأن لا يوقع أى صلح معهم إلا بعد مشاورته . والجدير بالذكر أن وفد الحاج أحمد قد نزل من البحر فى طرابلس ومنها ، فيما يبدو ، إلى قسنطينة عن طريق الصحراء ، لأن باى تونس لم يكن صديقاً لباى قسنطينة .

ولكن الحاج أحمد لم ييأس وأرسل وفداً آخر إلى السلطان يقوده السيد بلهوان الذى كان يحمل رسالة إلى رؤوف باشا الوزير الأول . وألح الحاج أحمد فى رسالته على طلب المساعدة المادية وأعلن أنه مستعد للتضحية من أجل الدين ، وأن الفرنسيين يقتربون منه يوماً بعد يوم . ولكن رؤوف قد استقبل بلهوان استقبالا بارداً ووعده بارسال مندوب عنه إلى قسنطينة ليتقصى الأمر . فكان هذا المندوب هو كامل بك[2] .

وقبل وصول كامل بك إلى قسنطينة جرت اتصالات بين الحاج أحمد وبين القائد الفرنسى العام فى الجزائر ، الدوق دى روفيغو، للتفاوض. فقدحمل إليه حمدان بن عثمان خوجة فى صيف سنة ١٨٣٢ رسالة من الدوق محتواها

---

(١) تقول المذكرات إن سى أحمد قد هرب بأموال الحاج أحمد إلى الأمير . وقد أكرمه الأمير ثم كواه بالنار عندما اكتشف انحرافه ، ففر من عنده أيضاً إلى الفرنسيين . ص ٨١ – ٨٢ .

(٢) يعزو الحاج أحمد فى مذكراته برودة الوزير الأول إلى رسائل باى تونس التى كانت تشوه سمعته لدى سلطات اسطانبول .

الاستسلام لفرنسا ودفع ثلاثة ملايين فرنك ضريبة حرب . ودفع اللازمة السنوية ، فى مقابل أن تعترف به فرنسا بايا على إقليم قسنطينة . جمع الحاج أحمد أعيان المدينة ، بحضور خوجة ، وأطلعهم على رسالة الدوق ، وبعد المناقشة استقر رأيهم على دفع اللازمة على شرط أن تعيد فرنسا الأراضى التى احتلتها من الإقليم ، ولاسيا ميناء عنابة ، وإقامة قنصل فرنسى فى عنابة، وعدم القدرة على دفع ضريبة الحرب . ولكن ذلك كله كان مرهونا بارادة السلطان الذى يجب أن يتصل به الفرنسيون مباشرة . حمل خوجة رأى أعيان قسنطينة إلى الدوق ثم رجع برسالة أخرى تحمل الشروط التالية : دفع ٥٠,٠٠٠ دورو ، واللازمة السنوية ، وتعهدت فرنسا بالحصول على القفطان للحاج أحمد من اسطانبول ، ولكنها اشترطت أن تبقى حامية عسكرية فى كل من عنابة وقسنطينة ، ويظل ميناء عنابة فى يدها . ولكن الحاج أحمد لم يقبل هذه الشروط وأحال الفرنسيين على السلطان العثمانى[1] .

وصل كمال بك إلى قسنطينة واستقبله الحاج أحمد استقبالا حاراً . وفى اجتماع عام لأعيان المدينة ورؤساء القبائل والمسئولين خطب كمال بك وقال بأن السلطان لم ينسهم وأن عليهم بالصبر والإيمان ، وقال إن السلطان يعمل على إبقاء إقليم قسنطينة تحت طاعته ، وأن عليهم أن لايقبلوا أى شرط بدون موافقته . وقد وقف كمال بك على تعلق البلاد بالحاج أحمد وعرف أن الرسائل التى ترد إلى اسطانبول من باى تونس لاتستند على الواقع. عاد كمال إلى اسطانبول وكتب إلى الحاج أحمد يعلمه أنه اطلع السلطان على الوضع وأنه يعمل للوصول إلى حل لصالح الباى ، ولكنه لم ينجح ،

---

(١) جاء فى المذكرات أن خوجه قد طلب من الحاج أحمد أن يفوضه فى الكلام باسمه وأن يعطيه النقود ليذهب إلى باريس ويفاوض باسمه . أعطاه الحاج أحمد النقود . وكان خوجة يكتب إليه يطمئنه على النقود وعلى شخصه . انظر ص ٨٦ . والواقع أن خوجة قد دافع عنه سواء فى باريس أو فى اسطانبول . انظر ص ٨٩ . راجع فصل « الجزائريون واللجنة الأفريقية » .

وطلب منه أن يراسل السلطان عن طريق سى الطاهر باشا الذى أصبح – حاكما لطرابلس[1] .

وليس هناك حاجة للإطالة فى موضوع انتصار العرب على الفرنسيين فى معركة قسنطينة سنة ١٨٣٦ ، فقد علم الحاج أحمد عن طريق جواسيسه باستعداد الفرنسيين فى عنابة للقيام بحملة ضد قسنطينة ، فخرج لمقابلتهم مسافة نصف يوم وأقام معسكره عند مكان يدعى وادى الكلاب ، وكانت قواته ١,٥٠٠ من الرماة و٥,٠٠٠ فارس . وقد التقى الجمعان فى مكان يسمى عقبة العشارى ، وحين رأى قوة الجيش الفرنسى تراجع ولكنه استمر فى حربهم ، ودخل قسنطينة . نصب الفرنسيون مدافعهم على جبل المنصورة وسيدى مبروك الذى يشرف على المدينة وبدأوا فى قصفها . كان الجيش الفرنسى بقيادة كلوزيل . وكان الثلج والمطر ينزلان بغزارة . وحاول الفرنسيون إرغام المدينة على الاستسلام ولكنهم فشلوا ، لذلك تراجعوا عنها ، بينما طاردهم جيش الحاج أحمد إلى قالمة . وفى طريق عودته إلى قسنطينة وجد عربات محملة بالمؤونة تركها الفرنسيون خلفهم . وقد كان لهذا الانتصار وقع كبير على الأهالى . كما أدى إلى عزل كلوزيل واستدعائه إلى فرنسا .

بعد انتصاره عاد الحاج أحمد إلى المدينة وبدأ فى تحصينها لأنه كان يتوقع أن الفرنسيين سيعيدون الكرة . وقد عرف أن هناك أناساً كانوا يريدون التسليم للفرنسيين أثناء قصف المدينة فحكم على بعضهم بالإعدام . ومن

---

(١) يبدو أن الحاج أحمد قد ربط صداقة مع كمال بك . وقد طلب إليه أن يرسل إليه بعض الحاجات بعد عودته إلى اسطانبول ففعل كمال . انظر المذكرات ص ٨٧ . أما سى الطاهر باشا فيقال إن السلطان قد عينه حاكماً على طرابلس بقصد أن يكون واسطة بينه وبين الحاج أحمد . ومما يذكر أن حمدان خوجة كان يقوم بترجمة رسائل الحاج أحمد إلى السلطان من العربية إلى التركية .

جهة أخرى أرسل إلى السلطان يخبره بما جرى . وكان معه قواد مخلصون له أمثال ابن عيسى والبجاوى الذى أصبح خليفة له ، وساعد على تصميم المقاومين أن الفرنسيين أرادوا تعيين يوسف المملوك باياً على قسنطينة بينما كان أهل قسنطينة يعلمون أن يوسف لم يكن « مملوكاً » فقط ولكنه كان أيضاً يهودياً مرتداً (١) .

وفى نفس الوقت شع الأمل فى وجه الحاج أحمد عندما علم أن المساعدات العثمانية قد وصلت إلى تونس فى طريقها إليه . فقد جاءه مبعوث من اسطانبول يدعى صراف أفندى وأخبره أن السلطان قد علم بانتصاره عن طريق سى الطاهر باشا حاكم طرابلس . كان ذلك فى ربيع سنة ١٨٣٧ أى بعد عدة شهور من انتصاره على الفرنسيين . وصلت أربع سفن عثمانية إلى ميناء تونس محملة بالجنود الأتراك مع اثنى عشر مدفعاً ومائة وخمسين مدفعياً . ولكن باى تونس الذى كان مهدداً بالضرب من الأسطول الفرنسى إذا نزل الجنود العثمانيون على أرضه أرسل إلى القبطان العثمانى يأذن له بانزال المدافع فقط أما الجنود فقد اعتذر له عن إنزالهم .

ومن جهة أخرى أرسل (باى تونس) يعتذر إلى الحاج أحمد عن موقفه لأنه يريد إقامة علاقات ودية مع الفرنسيين . وهكذا عاد الجنود الأتراك بسفنهم من حيث أتوا ، أما المدافع فقد استعملها باى تونس فى شئونه الخاصة ، وبقى الحاج أحمد وحيداً حزيناً .

وبينما كان الفرنسيون يستعدون لجولة أخرى ضد قسنطينة حاولوا فتح المفاوضات مع الحاج أحمد . اتصلوا أولا باليهودى ابن باجو الذى كان يعمل فى دار الحاج أحمد والذى كان يتاجر فى تونس . كان القائد العام

---

(١) المذكرات ص ٩٦ .

الفرنسى عندئذ هو دامريمون الذى حل بعنابة قادماً من الجزائر استعداداً للحملة . رفض الحاج أحمد اقتراحات الفرنسيين وخرج لقتالهم فى مكان يدعى بلاد عمر . وهناك أرسل إليه دامريمون يهودياً آخر هو بوجناح « الذى كان فى زى فرنسى » عارضاً عليه دفع مليونين من الفرنكات ضريبة حرب ، وإقامة حامية فرنسية فى قصبة قسنطينة ، فى مقابل أن تعترف به فرنسا باياً على الإقليم فيما وراء مجاز عمار ، أى باستثناء الأجزاء التى تحتلها هى . ولكن أعيان قسنطينة وعلماءها ورؤساء القبائل رفضوا الشروط الفرنسية . وأرسل الحاج أحمد رفضه إلى دامريمون عن طريق بوجناح . وعاد بوجناح بشروط أخرى ولكن الحاج رفضها أيضاً وأرسل رفضه مع كاتبه هذه المرة لأنه لم يعد يثق فى بوجناح .

لم يرض الحاج أحمد أن يوقع معاهدة مع الفرنسيين كما فعل الأمير عبد القادر فى نفس السنة ، بل استعد للقتال من جديد ، جمع شيوخ القبائل والقواد وجند منهم ٥,٠٠٠ فارس و٢,٠٠٠ راجل ، بالإضافة إلى الجيش النظامى الذى يعمل بأمره شخصياً . ترك حوالى ١,٥٠٠ جندى فى قسنطينة وبدأ الحرب ضد الفرنسيين ، فهاجمهم مدة ثلاثة أيام متواصلة فى معسكرهم الواقع فى مجاز عمار . لكنه فشل هذه المرة فى صد زحفهم على المدينة . فقد تمكنوا من نصب الحصار عليها ثم دخلوها بينما كان المراطنون يحاربونهم من دار إلى دار ومن شارع إلى شارع . وأثناء هذه الجولة قتل دامريمون القائد العام للجيش الفرنسى فتولى مكانه الجنرال فاللى . كما قتل البجاوى خليفة الحاج أحمد فى قسنطينة . وتكبد الحاج أحمد خسائر كبيرة وهلك أحسن جنده .

وقد غنم الفرنسيون أشياء كثيرة لأن الحاج أحمد رفض إخراج الأشياء الثمينة من المدينة ، عندما طلب منه ذلك الأعيان ، حتى لايؤثر ذلك على معنوياتهم . كذلك خسر الفرنسيون الجنود والعتاد وكانوا يعانون من

قلة المؤونة . ومن سوء حظ الحاج أحمد أن ابن عيسى الذى كان عضده الأيمن تخلى عنه وعرض خدماته على الفرنسيين.

ولكن الحاج أحمد لم يلق السلاح رغم ضياع عاصمته وملكه . عرضت عليه فرنسا الأمان وحمله إلى بلاد إسلامية فرفض[1]. ووضع خطة جديدة لمقاومة الفرنسيين وقطع خط التموين عليهم الرابط بين عنابة وقسنطينة . ولكن صهره اعترض على هذه الخطة وأراد أن يحارب فرحات ابن سعيد أولا ثم الفرنسيين ، وهى الخطة التى كان فيها « هلاكى » حسب تعبيره . وقد اجتمعت عليه عدة عوامل سيئة : موت أو تخلى أحد قواده عنه ، خلافه مع صهره بوعزيز والتحاق هذا بالفرنسيين الذين عينوه شيخ العرب ، محاولة الأمير عبد القادر مد نفوذه إلى إقليم قسنطينة بتوجيه نداء إلى أعيانه وتعيين خلفاء له فيه أمثال حسن بن عزوز ، فرحات بن سعيد الذى لم ينس عزله له حتى بعد سقوطه (أى الحاج أحمد) من الحكم ، وباى تونس الذى كان يغار منه ويكيد له لدى القبائل المجاورة ولدى السلطان ، ثم فرنسا التى كانت ترى فى وجوده بين العرب علامة خطر وكانت تؤلب عليه القبائل وتخلق له الصعوبات أينما حل . ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة سلبية السلطان الذى كان الحاج أحمد يعتمد عليه حتى بعد سقوطه[2].

ظل الحاج أحمد يقاوم كل هذه العوامل من سقوط قسنطينة سنة ١٨٣٧ إلى استسلامه فى صيف ١٨٤٨ . كان ينتقل من قبيلة إلى أخرى ، ومن الجبل إلى الصحراء . وبينما كان فى جبل أحمر خدو اتصلت به السلطات

---

(١) أرسلت إليه فرنسا اثنين من أعيان المنطقة وهما ابن العطار والحاج الباى . ويذكر فى مذكراته أنه كان يميل إلى قبول العرض لولا اعتراض صهره ابن قانة . ولكن يجب أن نتذكر أنه كان يكتب المذكرات وهو سجين وأن الاعتراض قد يكون منه وليس من صهره .

(٢) جاء فى المذكرات أنه كان يكتب إلى السلطان كلما وصل إلى مكان آمن ، يذكره بوعوده ويطلب منه المساعدة ويشكو إليه بمرارة .

الفرنسية فى باتنة وبسكرة وعرضت عليه الاستسلام وإعادة كل أشيائه إليه وأخذه ليعيش فى بلاد إسلامية . فقبل العرض بعد أن كبرت سنه ووهنت قواه ومن بسكرة ذهب إلى باتنة (فى ٥ يونيه عام ١٨٤٨) ومنها إلى قسنطينة عاصمة ملكه القديم التى عاد إليها هذه المرة مجرداً من السلاح ولكنه كان مشحوناً بالذكريات . استقبله أعيانها عند مدخلها ودخل إليها وسطهم فى كوكبة من الخيل . وأقام فيها ثلاثة أيام كان فيها محل رعاية خاصة ، فكان أهلها يأتون اليه كل يوم بالطعام والملابس والعسل والزبدة والفاكهة وبعض مصنوعاتهم . ولكن السلطات الفرنسية خشيت العاقبة فمنعت الأعيان من فعل ذلك وأحضرتهم أمام المحاكم العسكرية .

وعن طريق سكيكده وصل الحاج أحمد إلى العاصمة . وهناك عينت له السلطات الفرنسية داراً له ولأهله وخصصت له مبلغ ١٢,٠٠٠ فرنك سنويا. وعينت له أحد المترجمين لمرافقته وهو الضابط دى روزى Rouzé وبدل تنفيذ الوعد باطلاق حريته ظل سجينا فى الجزائر إلى أن مات سنة ١٨٥٠ ويوجد قبره الآن فى زاوية سيدى عبد الرحمن الثعالبى وسط مدينة الجزائر . ولعل موته لم يكن طبيعياً .

حاول الحاج أحمد إقامة دولة تعتمد على تأييد السلطان وتأييد الارستقراطية المحلية . فحافظ على النظام العثمانى ونشد مساعدة السلطان حتى يعطى لحكمه الشرعية والهيبة . وبعد احتلال الجزائر حاول الحاج أحمد أن يوسع قاعدة حكمه بتأييد الجماهير له ، فكان لايقرر شيئاً هاماً إلا بالرجوع إلى الأعيان وشيوخ القبائل والعلماء والجيش . وإذا كان فى الفترة الأولى قد اعتمد على الجند العثمانى فانه بعد الاحتلال قد غير رأيه وتخلص من هذا الجند معتمداً على العرب الذين أراد أن يخلق منهم دولة يكونون هم سادتها (١)

(١) الواقع أن فى هذا شيئاً من المبالغة لأن الحاج أحمد كان دائماً يحكم باسم السلطان العثمانى وليس باسم عرب البلاد .

كان هدفه إقامة دولة تفرض الأمن والاستقرار . والدولة فى نظره كانت وسيلة للسلطة . وهو هنا يخالف الأمير عبد القادر الذى حاول إقامة سلطته على الجهاد وتأييد الطبقة الأرستقراطية والطرق الدينية[1].

والحاج أحمد بخلاف الأمير . لم يحاول أن يوسع سلطانه حتى يشمل الجزائر كلها . كان مكتفياً ، سواء فى مفاوضاته مع الفرنسيين أوفى مراسلاته مع السلطان العثمانى ، بحدود إقليمه (قسنطينة) ولسنا ندرى ماذا سيكون موقفه لوأنه نجح فى خطته واستقر حكمه ، ولكن الوثائق التى بين يدين تدل على أنه كان يحارب من أجل سلطة محلية . حتى مصطفى بومزراق أخذ لقب الباشا وطلب الاعتراف به سيداً على الجزائر كلها ، وليس كذلك الحاج أحمد .

لم يتفق الحاج أحمد مع الأمير عبد القادر الذى كان يرى فيه دعياً متطاولا على السلطة مستعملا الدين كوسيلة للوصول إلى الحكم . وزاد من شك الحاج أحمد فى الأمير أن هذا قد وقع اتفاقات مع الفرنسيين : معاهدة دى‌ميشال ١٨٣٤ . ومعاهدة التافنة ١٨٣٧ . وبعد اتصال الأمير بأهالى قسنطينة اثر المعاهدة الأخيرة وإخطارهم أنه متفق مع الفرنسيين أحس الحاج أحمد بالشك فيه والخوف منه . رقد هدد الأمير بأنه سيهاجم قسنطينة مع الفرنسيين إذا لم يستسلم له الحاج أحمد[2] . وزاد من سعة الشقة بينهما أن الفرنسيين كانوا يعملون على إثارة الرجلين ضد بعضهما[3] . والواقع أن معاهدة التافنة التى جاءت بعد فشل المحاولة الأولى لاحتلال قسنطينة ١٨٣٦ ، كانت مساعدة على نجاح الفرنسيين فى المحاولة الثانية ، فقد أطلقت أيديهم فى شرق البلاد . ويذكر الكولونيل تشرشل أن الأمير كان على علم بخطة

---

(١) انظر المذكرات (مقدمة إيمرى) ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) المذكرات ص ١١١ .

(٣) نفس المصدر هامش ٢ .

الفرنسيين نحو قسنطينة ولم يتدخل لأنه كان يعتقد أن نجاحها سيزيل عنه منافساً خطيراً (١).

للحاج أحمد رأى فى اليهود الجزائريين . فقد قال إنهم هم الذين « عكروا دائما الشئون السياسية التى تدخلوا فيها ... فهم لا يحاربون ولكن مصلحتهم هى دائماً فى رؤية الآخرين ممزقين . إنهم كالذئاب التى تأتى لتأكل ما خلفته الأسود »(٢) . ودافع عن نفسه فى التفاوض مع اليهودى القسنطينى ابن باجو لأن الفرنسيين هم الذين أرسلوه إليه . أما بوجناح الذى جاءه فى « زى فرنسى » مبعوثاً من القائد العام دامريمون فقد قال عنه انه لم يكن ينتظر منه الخير وان القائد الفرنسى لم يحسن الاختيار لأن بوجناح قد شكر الحاج أحمد على رفض الشروط الفرنسية وأخذ فى ذمهم أمامه لأنهم « يريدون التوسع بكل الإمكانيات ، فاليوم يطالبونك بهذا وغداً سيطالبونك بشىء آخر » وقد طلب بوجناح النقود من الحاج أحمد ليذهب إلى باريس ويتفاوض باسمه مباشرة مع الحكومة الفرنسية ، وكاد الحاج أحمد يضربه ، « لولا أنه مبعوث القائد الفرنسى » ، عندما اقترح عليه ضرب كبار رجاله إذا لم يرضوا بشروط فرنسا(٣) . وقد علم الحاج أحمد أن اليهود قد نهبوا الأشياء الثمينة التى « يعرفون أماكنها السرية » عند دخول الجيش الفرنسى إلى قسنطينة . وقد تعرضنا من قبل إلى موقفه من يوسف المملوك الذى كان يهودياً مرتداً والذى حاول الفرنسيون تعيينه بايا على قسنطينة مكان الحاج أحمد .

* * *

---

(١) الكولونيل تشرشل « حياة الأمير عبد القادر » ، (لندن ١٨٦٧) وقد ترجمته إلى العربية ونشرته الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٧٤ .

(٢) المذكرات ص ١٠٢ .

(٣) نفس المصدر ص ١٠٤ .



الفصل التاسع

الحالة الاقتصادية

ليس هناك اتفاق بين المؤرخين عن عدد سكان الجزائر قبل الاحتلال . فالقنصل الأمريكي وليام شيلر الذى كتب قبل حوالى أربع سنوات من الاحتلال قدر سكان مدينة الجزائر بخمسين ألف نسمة ، بينما قدرهم كاتب آخر بمائة ألف ، من بينهم خمسة آلاف يهودى . وزعم بيليسى دى رينو ، الذى كان يكتب خلال السنوات الأولى للاحتلال ، أن سكان الجزائر كلها كانوا حوالى ٢٥٠ ألف نسمة . أما حمدان خوجة الجزائرى المعاصر للاحتلال فقد قال ان عدد السكان فى الجزائر كلها قد بلغ عشرة ملايين[١] . أما اللجنة الأفريقية الفرنسية التى زارت الجزائر بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فقد قدرت عدد السكان قبل الفرنسيين بنحو ٣٥ إلى ٤٠ ألف نسمة فى مدينة الجزائر وحدها . واعترفت اللجنة بأن الاحتلال قد تسبب فى هجرة كثير من الأسر الجزائرية مما جعل السكان ينخفضون فى مدينة الجزائر إلى ٢٥ ألف نسمة فقط ، رغم وصول ٤,٠٠٠ أوربى[٢] ويبدو أن الحقيقة توجد وسط هذه الأرقام .

كانت الجزائر تتمتع بامكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال . فقد كانت أرضها خصبة ، ولاسيما فى الشمال ، تدر أنواعا مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه . ويوجد فيها ، كما لاحظ الرحالة والزائرون ، مناجم الحديد والرصاص والملح ، وغابات كثيرة كانت تفيض عن الحاجات المحلية

---

(١) حمدان خوجة ، المرآة ص ١ .

(٢) راجع اللجنة الأفريقية (تقارير) جـ ١ ص ٤١٠ .

لبناء السفن والتسخين وبناء المنازل . بالإضافة إلى الموانىء الكثيرة الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوربا والشرق . وإلى جانب ذلك كانت هناك طرق القوافل التي تربط الجزائر الشمالية بالسودان القديم عبر الصحراء ، فكانت البضائع الجزائرية تصل باستمرار إلى أفريقية وتعود القوافل محملة بالإنتاج السوداني الذي يستهلك أغلبه محلياً ويصدر فائضه إلى الخارج . كانت التجارة الخارجية إذن مزدهرة . وكان التعامل مع أوربا يتضمن تصدير الحبوب الذي غالبا ماكانت تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة . وكانت الجزائر تصدر إلى جانب ذلك الأخشاب ، والحوامض والريش ، والعسل والحديد ، والصوف ، والجلود ، والشمع ، وكانت تستورد الأقمشة والجواهر والسكر والأسلحة .

ولكن الحياة الاقتصادية للريف الجزائرى فى العهد العثمانى لم تكن مثالية . فقد كان السكان يعانون من المجاعات والأمراض وقلة المساعدات. وكان الجفاف كثيراً مايتسبب فى نكبات لاتحصى . وكثيراً ماكانت النكبات الطبيعية تنزل بسكان الريف فلا يستطيعون لها ردا ولامواجهة ، كما لاتستطيع السدود القليلة الضعيفة التى أقامها الريفيون أن تخفف من هوة النكبات التى تحل بهم ، فكانت أغنامهم ومنازلهم وحرثهم عرضة لغضب الطبيعة . وكانت مظاهر ووسائل الزراعة تتمثل فى المحراث البسيط ، والمنجل للحصاد ، وفرشاة لجمع بقايا الزرع ، كما كانت هناك مخابىء تحت لأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر . أما الإنتاج فقد كان يتم سنة بعد أخرى لقلة الوسائل وانعدام السماد . وكانت كل قبيلة تتولى الحراثة والحصاد جماعيا وتتوقف حياتها واستقرارها على وفرة الأرض المزروعة .

كانت السهول التلية هى الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والإنتاج الزراعى . ولكن سهل وهران على اتساعه وخصوبته وصحة هوائه لم يكن

مستغلا بطريقة حكيمة[1]. ويرجع ذلك إلى الحروب التى كان مسرحاً لها . ففى بداية القرن الثامن عشر ، بعد هزيمة الأسبان ، حلت قبائل الدوائر والزمالة التى كانت متحالفة مع الحكم العثمانى (باى معسكر) محل القبائل التى كانت تتعامل مع الأسبان ، مثل بنى عامر وفليته ، فى سهل وهران . وعندما انهزم الأسبان نهائياً وعادت وهران إلى الحكم العثمانى عام ١٧٩١ أصبحت قبائل الدوائر والزمالة (المخزن) متسلطة على بقية القبائل فى منطقة وهران واشتغلت بذلك عن حراثة الأرض والعناية بها . ورغم جودة الأرض فى سهل وهران فان هذا السهل كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار غير المثمرة . وكانت الدولة تملك منه حوالى ٧٨٪ .

وهكذا عاشت قبائل الدوائر والزمالة على سهل وهران . وقد كانوا شبه (نوماد) أو بدو متنقلين . فلم ينتجوا إلا قليلا من القمح والشعير وبعض الغنم والبقر. وكان معاشهم يتكون من الكسرة والحليب والجبن والزبدة . ولكن الأرض لم تكن تكفيهم ماداموا لم يعتنوا بها لذلك كانوا يعتمدون فى معاشهم على الغنائم التى ينالونها بعد الحروب مع القبائل المجاورة أو التى يتلقونها من السلطة العثمانية مقابل تحالفهم معها .

ولم يكن سهل وهران هو الوحيد ، بل كانت هناك سهول اغريس ومستغانم وتلمسان ومعسكر . فكان سهل تلمسان ينتج القمح والزيت بوفرة. وكانت المناطق الساحلية من الحدود المغربية إلى رأس فلكون تنتج الشمع .وكان سهل اغريس المصدر الرئيسى للحبوب فى كامل الغرب الجزائرى . أما سهل مستغانم فقد كان ينتج القطن والأرز . وكانت الحدائق الجميلة تحوط بالمنازل الساحلية التى كان يملكها الأغنياء من العرب أو التى كان يحتكرها

---

(١) تذكر بعض المصادر الجزائرية أن سهل وهران كان يمتاز بالخصوبة وأنه بالمقارنة إلى سهل متيجة كان أصح وأنقى . انظر جواب أحمد بوضربة أمام اللجنة الأفريقية . اللجنة الأفريقية (محاضر) ج ١ ص ٣٩ - ٤٣ .

العثمانيون . وهكذا نجد الغرب الجزائرى يمتاز بوفرة الإنتاج المتنوع رغم كثرة الحروب وتخلف الوسائل .

ويأتى بعد ذلك سهل متيجه الواسع الذى يحيط بالعاصمة والذى يمتد بين البحر وسلسلة جبال الأطلس . وقد اشتهر بانتاج البرتقال والعنب وكان إنتاجه يسد حاجات العاصمة ، وقليلا من إنتاجه فقط كان يصدر إلى الخارج. وكان سهل متيجة يحتوى على عدة مزارع كبيرة للدولة وأخرى للخاصة . وتذكر بعض المصادر أنه كان للدولة حوالى ١٣ مزرعة فى متيجة يحتوى كل منها على ٦٠ أو ٨٠ زوجا من البقر ، وهى التى كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة . وكان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول . ويذكر نفس المصدر أن سهل متيجة كان غير صحى لوجود المستنقعات(١).

وإذا كانت هضاب قسنطينة قليلة الإنتاج فان سهل عنابة وبلاد النمامشة كانت غنية بالثروات الزراعية وكثيرة الإنتاج ، وكانت هذه المنطقة قادرة على تصدير الحبوب والأصواف إلى الخارج . ولكن الحصاد كان غير منتظم ، فكان يختلف من سنة إلى أخرى تبعا للأمطار ، ولذلك فان سنوات الرخاء كثيراً ما قابلتها سنوات المجاعة والجفاف ، ولم يكن الأهالى يسيطرون على مخازن الحبوب العامة ولا على طواحين المياه التى توجد فى ضواحى المدن ، ولكن الذى كان يتولى ذلك هم العثمانيون .

أما الثروة الحيوانية فقد كانت متوفرة ولكنها كانت تواجه بعض المشاكل أيضاً . ونلاحظ أنها كانت منتشرة فى كامل البلاد . أغلبها كان فى الهضاب العليا . ولكن كثرة الجفاف والمعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات أدت إلى الإضرار بها ، بل واختفائها أحياناً . وكانت البقر تشكل المصدر

---

(١) يذكر ذلك أحمد بوضربة فى جوابه أمام اللجنة الأفريقية . نفس المصدر . ويتفق حمدان خوجة مع بوضربة فى وصف متيجة بعدم الصحية . انظر « المرآة » ص ٤٨ ـ ٥٧ .

الرئيسى لرأس مال الأهالى لأنهم لايستهلكون فى الغالب إلا الأغنام . ولكن الأوبئة كثيراً ما أضرت بالماشية فحرمت السكان من رأس مالهم الهام . وبالإضافة إلى الجفاف والأمراض التى كانت تودى بالحيوانات كانت هناك الحروب القبلية والثورات ضد الحكم العثمانى التى كثيراً ما تسببت فى ضياع قطعان الماشية .

وبالإضافة إلى الحبوب والماشية كان هناك إنتاج الخيول . وقد حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة . وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية وبنى أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادى الشلف . ولكن معظم الخيول الجيدة كانت تأتى من جنوب وهران وجنوب قسنطينة . وقد أدت الاضطرابات الداخلية إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال مما أضر بانتاج الخيول ، وبالتالى الحالة الاقتصادية عامة . والإبل التى كانت متوفرة فى الجنوب ، كانت تنتج الوبر الذى منه تصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنس و(القشبية) .

أما الصناعة فقد شهدت بعض التقدم أيضاً ، حقاً إنه لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث ، ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجات رائجة. كما نجد صناعة الملح فى منطقة ارزيو . وتميز سكان منطقة جرجرة بالصناعة . فكانوا يستخدمون الطواحين لصناعة الزيت ويرسلون به إلى مدينة الجزائر عن طريق ميناء بجاية أو عن طريق البر . وكان بنوعباس وبنويني وفليسة يصنعون البنادق والمكاحل والسيوف والمدافع أيضاً . ويذكر حمدان خوجة الذى زارهم أنهم كانوا يصنعون أيضاً النقود المزورة ولهم قدرة عجيبة على نقش العملة وتقليد النقود الجزائرية والأسبانية . وكانوا يصنعون مواد البلاتين ويعرفون طرق استخراج الحديد من الأرض ولهم مناجم من الرصاص والقصدير[1] . وكان بعضهم يصنعون الأشياء الخشبية

---

(١) المرآة ص ٢١ – ٢٢ .

والأساور وآخرون يصنعون الأقمشة القطنية ، وكان بعضهم يجلبون الحديد وآخرون يصهرونه . وهناك من يصنع أحجار الطواحين ومن يجلب الملح من الجبال ومن يصنع البارود . واشتهر بالصناعة بنوسليمان ، وبنوموهالى وبنومنقلات ، الخ.

ولكن منطقة جرجرة كانت فقيرة بالقياس إلى بعض المناطق الأخرى التى تمتاز بخصوبة الأرض . وكانت الحروب الداخلية والفتن تؤدى بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى ريفية أوإلى المدن . فكان أهل جرجرة يعملون أجراء فى مزارع متيجة أوحمالين فى الموانىء ، أودباغين أو بنائين ، أوتجاراً فى البقر ، أومحاربين فى الجيش العثمانى ثم الفرنسى باسم «الزواف» (الزواويون) . وكانت السلطات العثمانية تمنحهم رخصاً خاصة للخروج من منطقتهم إلى مناطق أخرى ، فاذا أحدثوا اضطرابا فانها تسحب منهم هذه الرخص كعقاب لهم . لذلك كانوا حريصين على إبقاء الأمن .

أما سكان الأطلس الصحراوى فقد كانوا يصنعون البرانس والزرابى والحصر التى كانت تأتى بدخل طيب لهم وللدولة . وكانت منسوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها . وكانت بعض القبائل لاتصنع إلامايكفيها وتبيعه فى الأسواق المحلية . وكانت الأسواق تقام فى العادة أسبوعياً ويأتى إليها الناس للبيع والشراء . وأهم ما يباع فيها العسل والزبدة والصوف والحيوانات والحبوب والخيام . وكانت منسوجات المدن عادة أجود من مصنوعات البادية .

وأهم المدن الصناعية هى العاصمة وتلمسان ومستغانم وقسنطينة . فكانت تلمسان مركزاً هاما لصناعة الصوف كالأغطية والزرابى والمحازم الحمراء ، وكانت مستغانم تصنع الزرابى ؛ أما العاصمة فقد كانت تمتاز ببعض الحرف

ولاسيما المصنوعات التقليدية كالأساور المصنوعة من قرون الغنم . وكثيراً ما تأتي المواد الأولية لمنتجات العاصمة من مناطق أخرى كمنطقة عنابة . وكانت مصنوعات العاصمة تباع فى منطقة التيطرى ومنطقة متيجة . أما قسنطينة فقد كان إنتاجها شبيهاً بانتاج العاصمة[1] .

ومع ذلك فان مصنوعات الجزائر لم تكن تستطيع منافسة المصنوعات الأوربية ولاحتى المغربية والتونسية . والذين يتولون الصناعة التقليدية فى المدن الجزائرية كانوا عادة من الحضر النازحين من الأندلس . أما اليهود فقد كانوا محتكرين لصناعة الأحجار الكريمة . وكانت تونس تمول السوق الجزائرية بالشاشية وبعض المنتوجات الأخرى[2] . أما المغرب فقد كانت تمول السوق المحلى بالأحذية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الجلدية . وقد كان هناك تجار مغاربة فى الغرب الجزائرى كما كان هناك تجار تونسيون فى الشرق . ومن ناحية أخرى كان هناك تجار جزائريون فى كل من تونس والمغـــرب .

أما بالنسبة للتجارة فنلاحظ أن معظم التجارة الخارجية كانت فى أيدى أجنبية . ففى إقليم قسنطينة كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع . وكانت مرسيليا هى أهم مدينة تستقبل المنتوجات الجزائرية . كما كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع برخص صيد المرجان فى ساحل إقليم قسنطينة . وكانت هذه الشركات بدورها تبيع الرخص إلى الصيادين الطليان والأسبان . ولكن الامتيازات الفرنسية قد مرت ببعض العقبات ، فكان يزاحمها التجار اليهود : بكرى وبوشناق اللذان حصلا أثناء توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر ، على احتكار تصدير الحبوب .

---

(١) تذكر بعض المصادر أن الجزائريين كانوا يصنعون أيضاً الصابون ، والشموع ، والجلود – والتبغ . انظر اللجنة الأفريقية (محاضر) ، جـ ١ ص ٣٨٦ .

(٢) نعرف من رحلة ابن حمادوش الجزائرى أن الشاشية كانت شائعة فى الجزائر . وقد حمل منها هو إلى المغرب . انظر دراستى (ابن حمادوش ... ورحلته ...) فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، أبريل ١٩٧٥ .

كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والطيور والأبقار . وكانت تستورد البضائع الكمالية من فرنسا ، والمصنوعات الحديدية من إيطاليا ، والفخار الملون (الزليج) من تونس وإيطاليا وهولندا ، والمواد البحرية من البلاد الاسكندينافية ، والرصاص والأقمشة الصوفية من أسبانيا .

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت دار بكرى وبوشناق تسيطر على التجارة الخارجية الجزائرية ولاسيما فى مينائى وهران والجزائر . فكانت هذه الدار تتمتع بثقة الحكام العثمانيين وتشرف على ثلثى التجارة الخارجية . وكان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما فى الدفع عن طريق التعويض . وتذكر المصادر الفرنسية أن دار بكرى وبوشناق قد صدرت سنة ١٧٩٣ وحدها ، أكثر من مائة باخرة قمح من ميناء وهران فقط إلى فرنسا .

غير أنه كان لاستيلاء اليهود والفرنسيين على التجارة الخارجية ومحاولة المسيحيين السيطرة على البحر عواقب وخيمة على الجزائر . ذلك أن القرصنة التى قام بها الطرفان كانت تنتهى بأسر المواطنين من الجانبين . وكان على الجزائر ، كما كان على المسيحيين ، أن تدفع أموالا طائلة لفدية أسراها . وقد كان الوسطاء ، سواء كانوا مسيحيين أو يهوداً ، يحصلون على ٤٠ ٪ من المبلغ المعين لفدية الأسرى[1] . وكان الفلاح الجزائرى هو الضحية ، لأن الباشا يشترى إنتاجه بأرخص الأثمان ، ويبيعه بثمن مربح لليهود الذين يبيعونه بثمن عال فى مرسيليا ، فتكون النتيجة ثراء الباشا واليهود على حساب الفلاح . وعلى أية حال فقد كان دفع الجزية السنوية من الدول الكبرى للجزائر يشكل مصدراً هاماً من مصادر الاقتصاد والدخل المحلى[2]

---

(١) يذكر بعض المؤرخين أن الجزائريين قد التجأوا إلى القرصنة بالضرورة لا بالمهنة : ففرضوا على الدول المسيحية أن تشترى أمنها بدفع جزية سنوية إلى الجزائر .

(٢) كانت السفن الفرنسية تعامل فى الجزائر كما تعامل السفن الجزائرية فى فرنسا . أما أسبانيا فقد كانت تعتبر كل ضباط السفن الجزائرية مرتدين . انظر أيضاً حول هذا الموضوع العربى الزبيرى (التجارة الخارجية للشرق الجزائرى) ، الجزائر ١٩٧٤ ، وكذلك الطروحة ناصر الدين سعيدونى (الجهاز المالى للإيالة الجزائرية) ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، ١٩٧٤ . وكلا العملين من اشراف بالكلية المذكورة .

أما التجارة الداخلية فقد كانت فى أيدى الجزائريين إلى بداية القرن التاسع عشر. ولكن فى هذا التاريخ استولى اليهود ، باذن من الباشا ، على التجارة الداخلية أيضاً . فقد استغلوا حروب الثورة الفرنسية ، وحاجة أوربا إلى القمح وعملوا على تحويل التجارة إلى أرباحهم الخاصة . وقد كان عملاء اليهود يذرعون البلاد من شرقها إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها سائلين القوافل عما تحمل وعما يريد أصحابها أن يشتروا . ثم يشترون منها البضاعة ويصدرونها للخارج على سفن تحمل أعلاما مختلفة . وتذكر الوقائع التاريخية أن اليهود قد صدروا من مرسى وهران ٧٥,٠٠٠ قنطار من القمح و٦٠,٠٠٠ قنطار من الشعير وأنهم باعوا مثلها إلى عربان الصحراء . ومن الطبيعى أن الروح التجارية قد تغلبت على هؤلاء المصدرين فكانوا لا يهتمون بحاجة البلاد ، فحتى فى وقت المجاعات كانت الفائدة هى رائدهم .

وكانت الأسعار تختلف من المدينة إلى الريف . فالأسواق فى المدن كانت مراقبة كما كانت الأسعار : لذلك لم يكن الاستغلال كبيراً . أما فى الريف فالمراقبة ضعيفة ولهذلك غرق الفلاحون فى الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال ، كما أن إنتاجهم الضعيف كان يستهلك فى الضرائب . وبينما لاتدفع قبيلة المخزن المتحالفة مع السلطة الحاكمة سوى ١٠٪ نجد قبيلة الرعية تدفع عدة أنواع من الضرائب .(العشور ، الزكاة ، الحكور ، وهو نوع من الغرامة الثقيلة التى تصل أحيانا إلى ٢٨ رأساً من الغنم) . وقد أدت حالة النزاعات القبلية ، وثورات الرعية على السلطة ، وكثرة السكان فى بعض القبائل إلى حالة من الفقر التى كانت الجزائر تعانى منها أثناء الحكم العثمانى . ولكنه فقر يعود إلى طبيعة الحكم وليس إلى موارد البلاد .

ولكن حالة الفلاح لم تتحسن بعد سيطرة الفرنسيين . بالعكس فقد جرد من الأرض ، ومنعته الحروب التى شنها ضد المستعمرين من الاستقرار

وسيطر الفرنسيون على التجارة الداخلية والخارجية . وهكذا لم يكن حال الفلاح تحت الحكم الفرنسى بأحسن منه تحت الحكم العثمانى . وإذا كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فان هذه الطبقة قد اختفت أثناء الحكم الفرنسى . وقد أصبح المسيطرون على رأس المال المحلى هم المستوطنون (الكولون)[1] .

***

---

(١) أهم مراجع هذا البحث محاضر وتقارير اللجنة الافريقية (باريس ١٨٣٤) التى تحتوى على تفاصيل هامة عن الوضع الاقتصادى عشية وعند الاحتلال . ثم مقال مارسيل إيمبرى « الوضع الاقتصادى للجزائر سنة ١٨٣٠ » المنشور فى **Information Historique** « المعلومات التاريخية » (نوفمبر – ديسمبر عام ١٩٥٢) ص ١٦٩ – ١٧٢ ، وهناك أيضاً بعض الفصول فى كتاب « المرآة » لحمدان خوجة (باريس ، عام ١٨٣٣) ، وكتاب بيير بوايى « الحياة اليومية فى مدينة الجزائر » باريس ١٩٦٣ ؛ بالإضافة إلى عمل الزبيرى وسعيدونى المذكورين قبل قليل .

الفصل العاشر

الحياة الثقافية

عرف العهد العثمانى فى الجزائر بالركود الثقافى شأنه فى بقية البلاد العربية ، فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية ولا انتفاضات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوربية . ورغم أن العربية ظلت لغة التعليم ولغة الشعب فان الدولة قد اتخذت التركية لغة رسمية . ومن جهة أخرى سيطرت اللغة الخليط (لغة فرانكا) على التبادل التجارى . فكان إنتاج اللغة العربية يكاد ينحصر فى الموضوعات الدينية والتعليمية وقليل من الشعر . وقد ترك العهد التركى بعض الشعراء وكتاب التاريخ والرحالة وحتى بعض المتطببين ، ولكن مكانتهم مازالت فى حاجة إلى تقييم ودراسة فى ضوء الوثائق التى يعثر عليها الباحثون من وقت لآخر[1].

وفى الوقت الذى كان يمكن فيه للثقافة العربية أن تتحرر وتنتج نتيجة اتصالها بأوربا فى فاتح القرن الماضى واجه الجزائريون الاحتلال الفرنسى الذى نزل عليهم كما يقول حمدان خوجة كحمل من رصاص . فنزح الأدباء والعلماء إلى المشرق وبعثرت الأسر والمكتبات. وحوربت لغة التعليم وأغلقت المدارس العربية . وهكذا شهدت الجزائر نكسة عميقة أدت إلى تأخر الدراسات العربية فيها .

وتشهد كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثمانى أن التعليم كان منتشراً وأن كل جزائرى تقريباً كان يعرف القراءة والكتابة . وقد كان التعليم حراً من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين ، فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية ، لأن دراسة هذه العلوم هى السبيل

---

(١) بعض الآراء الواردة فى هذا الفصل تحتاج إلى إعادة نظر ومع ذلك تركتها على حالها . فقد كتبت الفصل قبل ما تتضح لى معالم الثقافة فى العهد العثمانى . وسأبرز هذه المعالم فى كتابى (تاريخ الجزائر الثقافى) الذى أحرره الآن .

إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة . ولذلك كان القرآن أساساً للتعليم فى الجزائر سواء كان تعليما ابتدائيا أو ثانوياً أو عالياً . وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التى يحبسها أهل الصلاح والخير من الرجال والنساء ، وفى بعض الأحيان كان يحبسها موظفون سامون فى الدولة كعمل من أعمال الخير . فكان هناك أملاك خاصة وعقارات وأراض يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة . فالأوقاف كانت الأساس فى تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين.

والواقع أنه ليست كل الأوقاف مخصصة للتعليم فقد كانت هناك أوقاف لعدة مصالح أخرى مثل العناية بالحج ، وتسمى أملاك مكة والمدينة . وهناك أوقاف لإقامة العيون وحماية الثكنات ، وهناك أوقاف أخرى لبناء واستصلاح المساجد والزوايا كأوقاف « سبل الخيرات » وهى عبارة عن جمعية كانت تشرف على ثمانية مساجد فى العاصمة . وقد بلغ دخلها سنة ١٨٣٧ حوالى ١٣,٦٣٩ فرنكا . وكانت هناك أوقاف خاصة بالجامع الكبير بالعاصمة أيضاً . وقد بلغ دخلها ١٢,٠٠٠ فرنك . بالإضافة إلى أوقاف أخرى كانت منتشرة فى مختلف مدن الجزائر.

وإلى جانب أوقاف التعليم والحج كانت هناك أوقاف مخصصة للصدقة وأعمال البر . ففى سنة ١٨٣٧ بلغ دخل أوقاف مكة والمدينة فى العاصمة ١٢٢,٥٠٣ فرنك . وكانت هذه الأوقاف مخصصة لإيواء فقراء مكة والمدينة مجانا ، وكان الفائض منها يذهب إلى فقراء الأماكن المقدسة سواء كانوا فى المشرق أوفى الجزائر(١) . وقد استولت السلطات الفرنسية

---

(١) استولت فرنسا على هذه الأوقاف عند احتلال الجزائر . وقد أدى ذلك إلى خلافات وخصومات شديدة مع الأهالى وظهرت فى كتابات السياسيين أمثال حمدان خوجة . انظر « المرآة » ، ولا سيما الفصل الذى عنوانه : « الأملاك الدينية المسماة بالوقف » ص ٢٧٦ . وقد عثرنا على وثيقة بمكتبة باش تارزى بقسنطينة تشهد على ما كان أهل هذه المدينة يرسلونه من نقود إلى الحرمين ليوزع على الفقراء هناك . وفى الوثيقة قائمة بأسمائهم (ومعظمهم من فئة العلماء) وهى تعود إلى أوائل القرن ١٩ .

على هذه الأملاك فأحدث ذلك رد فعل عنيف لدى السكان وقاد إلى نفى القاضى والمفتى وإلى طرد عدد من الزعماء من الجزائر . وكان هناك أيضاً أوقاف سيدى عبد الرحمن التى كانت تدخل حوالى ٦٠٠ فرنك سنوياً توزع على فقراء مدينة الجزائر بمعدل حوالى ٣ فرنكات للفرد . وهناك أوقاف أهل الأندلس التى كانت مخصصة إلى النازحين من الأندلس ومساعدة المنفيين المسلمين من أسبانيا . وكان دخل هذه الأوقاف حوالى ٥,٠٠٠ فرنك سنوياً . وقد استفادت منها عند دخول الفرنسيين بعض العائلات التى كانت من أصل أندلسى .

ولكن هذه الأوقاف لم تكن دائماً لأغراض خيرية . ففى أحيان كثيرة كان الناس يوقفون لحماية أملاكهم من الضياع أولحمايتها من يد السلطة . ومن حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد والفقراء . وكانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف ، ولاسيما عند الولادة أو اليتم أو الفقر . وكثيراً ماكانت الأسر تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها فى صلاح الورثة . ولكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسى من الأوقاف وهو خدمة العلم ومساعدة الفقراء والمساكين.

وقد كان هناك قيم أووكيل على كل مؤسسة خيرية . وكانت مهمته العناية بالأوقاف ومراقبة الدخل . وكانت الأوقاف لاتباع إلا فى الأحوال النادرة وعندما يخشى عليها التلف . فاذا كانت الأوقاف عامة فان الدولة تعين عليها موظفاً رسمياً . أما إذا كانت خاصة فان هناك مجلساً يقوم بتعيين رجل صالح يراقبه المجلس . وهناك أخطاء قد ارتكبت ولاسيما فى الأحوال العامة حيث الرقابة ضعيفة إلا من الضمير .

أما التعليم الذى كانت ترعاه هذه الأوقاف فقد كان على ثلاثة مستويات : الابتدائى والثانوى والعالى .فبالنسبة للتعليم الابتدائى كان كل طفل بين السادسة

والعاشرة يذهب إلى المدرسة . والملاحظ أن هذا بخصوص الأطفال الذكور. أما الإناث فلا يذهبن الى المدارس إلا نادراً ، ولكن أصحاب البيوتات الكبيرة كانوا يجلبون أستاذاً معروفاً بصلاحه وعلمه لتعليم البنات . وفى كل قرية صغيرة (أودوار) كانت هناك خيمة تدعى « الشريعة » خاصة بتعليم الأطفال ويشرف عليها مؤدب يختاره سكان القرية لهذا الغرض . أما فى المدن والقرى الكبيرة فقد كانت هناك مدارس تدعى « مسيد » أومكتب، وكانت غالباً ملحقة بالوقف ، وإلى جانب ذلك كان كل جامع تقريبا يضم مدرسة للتعليم أيضاً .

كان لكل مؤدب أجرة خاصة ولكنها كانت غير قارة ، فهى تختلف حسب حالة أولياء التلاميذ المادية : كانت كل أسرة تدفع على قدر حالها ، وفى الأعياد وعندما يحفظ الطفل القرآن يأخذ المؤدب أجراً إضافياً . وكثيراً ما يجمع المؤدب إلى وظيفة تحفيظ القرآن وظيفة أخرى كالإمامة والأذان . وكان المؤدب محل احترام سواء كان فى القرية أو المدينة ويعيش بالمقارنة عيشة طيبة . وتذكر بعض المصادر أن أحد المؤدبين فى قسنطينة كان يتقاضى حوالى ثلاثين فرنكا سنوياً على الطفل الواحد من الهدايا والتعويض عند حفظ القرآن والأجرة المعينة . وكان لدى المؤدب حوالى ٢٥ طفلا. فكان يناله حوالى فرنكين فى اليوم بالإضافة إلى دخله من بعض الوظائف الأخرى [١] . ولم يكن هناك رقابة رسمية على المؤدب ولكن أولياء التلاميذ يستطيعون عزله إذا أرادوا . وكان يكفى فى المؤدب أن يعرف جيداً القراءة والكتابة . أما أهل البادية فكانوا يرسلون أطفالهم للتعليم فى المدن حيث يقيمون عادة مع عائلات صديقة أو يصرف عليهم مجاناً من الأوقاف.

---

(١) انظر : مارسيل إيمري « الحالة العقلية والمعنوية فى الجزائر سنة ١٨٣٠ » ، (مجلة التاريخ الحديث والمعاصر R.H.M.C. ، يوليه وسبتمبر من عام ١٩٥٤) ص ٢٠٢ .

وتذكر بعض المصادر أنه كان فى كل قرية مدرستان[1] . وكانت المدن تختلف فى عدد المدارس . فقسنطينة فى عهد الباى الحاج أحمد كانت تضم ٨٦ مدرسة ابتدائية . وكان يختلف إليها حوالى ١.٣٥٠ تلميذاً وكان فى تلمسان فى حوالى نفس الفترة ٥٠ مدرسة ابتدائية .

ومدة التعليم الابتدائى حوالى أربع سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادىء القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين . وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فان الأغنياء يواصلون تعلمهم ، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية . ويذكر بعضهم أن عملية الحفظ كانت صعبة على الطفل لأن العربية الكلاسيكية تعتبر « لغة أجنبية »[2] . والواقع أن الصعوبة لاترجع إلى كون اللغة أجنبية ولكن إلى طريقة التعليم نفسها . وأن كثيراً من الألفاظ التى يحفظها الطفل فى هذه المرحلة لم تكن موجودة فى البيت وفى الشارع .

كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوى فى الجامع أو فى مدرسة ملحقة بالأوقاف . وكان التعليم الثانوى مجاناً . وكان الباى هو الذى يسمى المدرس باقتراح من الناظر ، ويتلقى المدرس أجرته من الأوقاف وهى تبلغ بين مائة إلى مائتين من الفرنكات سنوياً . وكان يسكن مجاناً ، وغالباً ما يجمع إلى وظيفة المدرس وظائف أخرى كالقضاء أو الإفتاء . وكان يسود الاعتقاد أن المدرس يقضى وقته بعد الدروس ، ولذلك يأتيه الناس بالضروريات كالماء والزيت للمصباح ، كما كانوا يأتونه يومياً بحلويات رمضان وملابس العيد ، والطعام . ومن جهة أخرى كان التلاميذ أيضاً يحصلون من الأهالى على الحلوى والزيت للمصباح وعلى السكن مجانا والماء .

---

(١) حديث بوضربة أمام « اللجنة الأفريقية » ص ٣٩ — ٤٣ . ولزيادة التفاصيل راجع : كتابى « الحركة الوطنية الجزائرية » ص ٧٣ — ٧٥ .

(٢) إيمرى ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .

وكان فى العاصمة وقسنطينة وتلمسان جوامع ومدارس وزوايا لإيواء التلاميذ . ففى قسنطينة ، حيث كان ٣٥ جامعاً و٧ مدارس ، كان ١٥٠ تلميذاً من ٧٠٠ يحصلون على أجرة سنوية من دخل الأوقاف تبلغ ٣٦فرنكا . وكان معظم هؤلاء التلاميذ من سكان الأقاليم وقد أعدت لهم زوايا خاصة لسكناهم بلغت ست عشرة زاوية . وقد كان فى العاصمة ست زوايا لهذا الغرض : ثلاث لعرب الغرب واثنتان لعرب الشرق . أما الأخيرة فقد أعدت لإيواء المدرسين فى العاصمة ، والذين ليس لهم عائلات مقيمة[1] . أما تلمسان فقد كان فيها عدد كبير من هذه الزوايا . كما كان فيها مدرستان إحداهما مدرسة الجامع الكبير والأخرى مدرسة أولاد الإمام . وفى ضاحية تلمسان كانت أيضاً مدرسة قرية عين الحوت.

والزوايا لم تكن مقصورة على المدن ، بل كانت هناك زوايا فى الأرياف تقام تخليداً لأحد المرابطين ويقام بجانبها جامع للصلاة وبئر للشرب والوضوء. وتخصص الأرض لهذه الزوايا الريفية فيحرثها الأهالى ويستعمل دخلها لمساعدة المدرسين والطلبة . ويخصص أهل الخير جزءاً من محصولهم السنوى للزاوية التى توجد فى منطقتهم . وكانت هذه الزوايا منتشرة ، ولاسيما فى الغرب الجزائرى ، وكان فى منطقة تلمسان وحدها أكثر من ثلاثين زاوية . وهناك أخريات منتشرات فى جهات الونشريس ومعسكر وسيدى بلعباس ومستغانم . أما متيجة ومنطقة جرجرة فقد كانت تضم أكثر من ثمانى زوايا أشهرها زاوية البركانى قرب شرشال ، وزاوية ابن على الشريف فى أقبو ، وزاوية الثميلى فى بنى موسى ، الخ.

---

(١) من ذلك ما رواه ابن حمادوش الجزائرى فى رحلته من أن الشيخ احمد الوززى التيطوانى قد نزل فى مدرسة الجامع الكبير بالعاصمة ، وكان ذلك حوالى منتصف القرن ١٨ .

وكان يتلقى العلم فى المرحلة الثانوية حوالى ٣,٠٠٠ تلميذ فى كل إقليم من الأقاليم الثلاثة . وكانت الدروس تشتمل على النحو والتفسير والقرآن ، وينال الطالب فى النهاية « إجازة » تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التى تدخل فى نطاق تخصصه : والإجازة ليست شهادة مكتوبة ولكنها تعبير شفوى من المدرس إلى التلميذ . ومتى حصل التلميذ على الإجازة يصبح « طالباً » يستطيع قراءة القرآن فى الجامع ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب .

وليس هناك فصل واضح بين التعليم الثانوى والعالى . والأستاذ الذى يدرس فى العالى يسمى « عالماً » . أما عدد الطلبة فقد كانوا بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ فى كل إقليم يواصلون تعليمهم العالى . وكان الأساتذة فى هذا المستوى يتقاضون أجورهم من الأوقاف أيضاً ، وكانت الدروس العالية تعطى فى الزوايا وأهم الجوامع . ففى إقليم وهران كان الجامع الكبير فى تلمسان وجامع سيدى العربى والزاوية القادرية (التابعة لأسرة الأمير عبد القادر) . وفى إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك بالقليعة ، وزاوية مليانة ، وزاوية بنى سليمان ، وزاوية ابن محيى الدين . أما فى إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر ، وجامع سيدى عقبة ، وزاوية ابن على الشريف فى جرجرة [1] .

وأهم مواد التعليم العالى هى النحو والفقه الذى يشمل العبادات ، والمعاملات ، والتفسير ، والحديث ، والحساب والفلك ، بالإضافة إلى التاريخ والتاريخ الطبيعى والطب . لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى وقلة التجديد ، والحفظ . وهناك عدد من الجزائريين درسوا وتخرجوا بهذه الطريقة فى العهد العثمانى ، ولكنهم اختفوا فى بداية الاحتلال . وقد كان حمدان خوجة ووالده من الذين درسوا على هذه

---

(١) لم يكن فى الجزائر مؤسسة ثقافية عريقة كالأزهر فى مصر والزيتونة فى تونس : ولذلك كان علماء الجزائر يهاجرون بحثاً عن الاستزادة من التعليم فى المواصم الإسلامية .

الطريقة . ولكن الجزائريين المنتجين كانوا قلة . وكانت الدراسة فى شكلها الذى وصفناه تساعد على إخراج الموظفين فى المجال الدينى والكتابة ولكنها لاتساعد على إخراج المنتجين فى ميدان الفكر والأدب(١) .

فاذا رجعنا إلى الحياة الفكرية والأدبية فاننا نجد بعض المحاولات الطيبة ولكنها لاتدل على نهضة ثقافية . فقد شهد القرن الثامن عشر عملين من كتابة الرحلات أحدهما لمفتى الجزائر المالكى ، أحمد ابن عمار ، الذى سجل ملاحظاته أثناء رحلته إلى مكة ، وثانيهما حسين الورتلانى الذى كتب أيضاً رحلته إلى المشرق . وشهدت علوم الفقه وأصول الدين تقدماً على يد عبد الرحمن باش تارزى القسنطينى والشيخ عبد العزيز الثمينى الميزابى . أما الأدب فاننا نجد الشيخ محمد أبوراس الناصرى يخلد شعراً ونثراً انتصار محمد الكبير ، باى وهران ، على الأسبان سنة ١٧٩١ ، ويسجل فرحة المسلمين بعودة وهران إلى الحكم الإسلامى .

ونتيجة لضعف العربية الفصحى بين الناس شاع الأدب الشعبى الذى أصبح ميداناً للتعبير عن خلجات الشعب فى السراء والضراء . وقد لمعت أسماء ابن مسايب التلمسانى وسيدى ابن على فى هذا الميدان . وكلاهما فى القرن الثامن عشر . أما فى القرن التاسع عشر فنجد شعراء سجلوا بعض خواطرهم فى الأحداث الهامة كما فعل الشيخ عبد القادر الجزائرى فى قصيدته عن احتلال الجزائر . والشيخ قدور ولد محمد الذى كان يهاجم الأمير عبد القادر بينما كان الشيخ الطاهر بن حواء يمدحه(٢) . وقد وجد الروائيون فى أبطال الإسلام والجاهلية ، كعنتر ابن شداد ، شخصيات يقولون على لسانها

---

(١) رجعت فى هذا الجزء من البحث إلى مقال إيمرى المذكور وإلى تقارير هامة عن التعليم الجزائرى التقليدى محفوظة فى دار المحفوظات (الأرشيف) الوطنية فى باريس ، تحت رقم ١٧٣٢ ، ٨٠ F .

(٢) راجع : حول هذا الموضوع . أ . كور A. Cour «الشعر الشعبى السياسى فى عهد الأمير عبد القادر» ؛ فى «المجلة الأفريقية» عام ١٩١٨ ؛ ص ٤٥٨ — ٤٩٣ .

أشياء كثيرة . كما وجدوا فى شخصية جحا وسيلة للتعبير عما لايمكن أن أن يعبروا عنه واقعيا . أما فى ميدان الشعر الفصيح فهناك الأمير عبد القادر الذى سجل معاركه وانتصاراته بشعره ، وله ديوان مطبوع فى هذا الموضوع وقد كان حمدان خوجة يقرض الشعر أيضاً ، ولكن شعره الذى وصل الينا ضعيف ومتصنع [1] .

أما الأعمال التاريخية فلم نجد أشياء هامة ، ولكن يمكن أن نذكر بعض الأمثلة . من ذلك الرسالة التى كتبها عبد القادر المشرفي بعنوان « بهجة الناظر فى أخبار الداخلين تحت ولاية الأسبانيين بوهران من الأعراب كبنى عامر » والعنوان يدل على المحتوى . والرسالة فى حوالى ٢٤ صفحة[2].

وقد كتب حمدان خوجة كتابه « المرآة » ونشر منه الجزء الأول ووعد بنشر الجزء الثانى ولكنه لم يظهر . ورغم أن الكتاب مترجم عن العربية فانه إلى الآن لم يعثر الباحثون على الأصل العربى . والغالب أنه ضاع . و« المرآة » عمل تاريخى هام يعتبر من أهم الوثائق المعاصرة للاحتلال ، وقد كتب من وجهة نظر جزائرية . ولانريد الآن تقييم الكتاب من الوجهة التاريخية ، ويكفى أن نقول إنه مصدر ضرورى لفهم ردود الفعل التى أحدثها الاحتلال الفرنسى فى سنواته الأولى . كما أنه لايمكننا أن نقيم منه أسلوب خوجة لأنه مترجم ، ولكن يمكننا أن نحكم على أسلوب المؤلف من عمله الآخر المكتوب بالعربية ، وهو« اتحاف المنصفين والأدباء » وخوجة يظهر فى هذا الكتاب عصرى الروح ، طليق العبارة ، واسع الاطلاع على

---

(١) نجد له قصيدتين فى كتابه « اتحاف المنصفين والأدباء » إحداهما فى شكل إهداء إلى السلطان محمود الثانى والأخرى فى شكل خاتمة الكتاب . والكتاب كان قد نشر بالعربية والتركية ، بناء على معجم سركيس ، فى النصف الأول من القرن الماضى . وقد حققه ونشره أخيراً محمد بن عبد الكريم ، طبع الشركة الوطنية الجزائرية ، عام ١٩٦٨ .

(٢) ترجمها ونشرها بودان Boudin فى « المجلة الأفريقيـــة » (١٩٢٤) ص ١٩٣ — ٢٦٠ . وقد نشرها أيضاً محمد بن عبد الكريم فى تاريخ لا أذكره بلبنان .

أحوال بلاده وعصره . وفى هذا المجال « التاريخ » كتب أيضاً الحاج أحمد ابن المبارك « تاريخ قسنطينة » كما كتب محمد صالح العنترى « تاريخ بايات قسنطينة » ..

أما العلوم فقد كانت ضعيفة . وكان باشوات الجزائر يوظفون الأجانب للعناية ببعض الأشياء الدقيقة أو الفنية . من ذلك توظيف أحد الفرنسيين للعناية بالساعات الكبيرة التى كانت الدول الأوربية تهديها إلى الباشا ، وتوظيف أجانب آخرين للعناية بالمدفعية ، وبناء السفن ، ونحو ذلك . وبدل الاهتمام بتكوين الجزائريين من الوجهة الفنية اعتمد الباشوات والمسئولون العثمانيون على بعض الأرقاء المسيحيين الذين كانوا يلبون حاجات الباشا . ومع ذلك فان الجزائريين قاموا بمساعدة بعض الأجانب، ببناء قنطرة وادى الشلف سنة ١٨١٤ التى اشترك فيها حوالى ٣٠٠ من الجزائريين و١٦٧ من اليونانيين ، وهناك قنطرة وادى الرمل فى قسنطينة التى بنيت فى عهد صالح باى والتى أشرف عليها بارثولوميو الأسبانى . وقد أظهر الجزائريون مهارة فائقة فى بناء المنازل الجميلة والقصور البديعة ، وشبكات المياه والفوارات والعيون . وظهر فى العهد العثمانى تأثير العثمانيين فى المساجد ، كما ظهر التأثير البيزنطى[1] .

ولكن الجزائريين أهملوا الطب سواء القديم أو الأوربى المعاصر ، فلم يكن هناك مستشفيات باستثناء الزوايا التى كانت تأوى العجزة والمرضى ، وكان المرجع فى هذا الميدان هى كتب الأقدمين كابن سينا . وقد كانت فوائد

---

(١) راجع : بيير بوايه « الحياة اليومية فى مدينة الجزائر » ، ص ٢٠٥ . انظر أيضاً أبو العيد دودو (مذكرات بفايفر) ، الجزائر ، ١٩٧٤ .

الأعشاب معروفة للناس . فألف الشيخ عبد الرازق الجزائرى كتاباً فى فوائد الأعشاب[1] . ولم يكن هناك امتحان ولامهنة للأطباء . والذين يقومون بالعلاج هم غالباً مرابطون يداوون بالجن والأرواح وليس بالعلم . وكان هناك بعض حملة الشهادات الذين يعالجون مرضاهم فى دكاكين تشبه دكاكين أصحاب الحرف الأخرى . أما أعمال الجراحة فكان يقوم بها الحلاقون الذين يلجأون أيضاً إلى استعمال الكى . ومنذ القرن السادس عشر كان فى مدينة الجزائر مستشفى أسبانى خاص بالمسيحيين . ولم يكن للسلطة العثمانية أى تدخل فى مهنة الطب ما عدا تعيين « جراح باشى » الذى كان من الجنود الانكشاريين ، والذى كان يصحب الجيش فى الحملات الكبيرة للعناية بالجرحى.

وفى بعض الأحيان كانت السلطة تستفيد من خبرة الأطباء الأجانب الذين يؤخذون أسرى . فالألماني بفايفر أصبح سنة ١٨٢٥ الطبيب الخاص ورئيس الطباخين فى القصر . وعند دخول الفرنسيين سنة ١٨٣٠ كان بفايفر هو الطبيب الوحيد الذى كان يعالج الجرحى الأتراك والأهالى . وقد ترك مذكرات هامة تسجل دخول الفرنسيين وتصف حالة الجزائر عندئذ[2]. ومن جهة أخرى كان لبعض القنصليات الأوربية أطباء خاصون . ولعل ضعف الطب هو الذى يفسر ارتفاع نسبة موت الأطفال فى الجزائر وانتشار بعض الأمراض المعدية كمرض الزهرى الذى جاء به الأوربيون خلال القرن السادس عشر[3].

---

(١) انظر دراستنا عنه فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، أبريل ١٩٧٥ .

(٢) ترجم بعضها الدكتور أبو العيد دودو « أضواء على تاريخ احتلال الجزائر » الجيش (يناير – فبراير ١٩٦٩) .

(٣) يجب أن نذكر هنا كتاب (اتحاف المنصفين) الذى لم يكن صاحبه (خوجة) =

ورغم القيود الدينية فى المجال الفنى فان هناك بعض الفنون قد شهدت تقدما ملحوظاً . من ذلك فن العمارة فى تلمسان وقسنطينة وبعض مساجد العاصمة . وهناك بعض الصور التى حملها أصحابها من الشرق إلى الجزائر وقلدها السكان . وقد تقدم فن تزيين البيوت من الداخل (الديكور) وظهر فيه الذوق المحلى . وكانت الجزائر تستورد الرخام من إيطاليا كما كانت تستورد الفسيفساء من تونس وأسبانيا وايطاليا أيضاً . وامتاز قصر مصطفى باشا بأعمال الزينة المستوردة من هولندا . وقد ظهرت براعة الجزائريين فى الأعمال الخشبية كالأبواب المنقوشة والشرفات ذات الأعمدة الجذابة . وبالإضافة إلى ذلك امتازوا بأعمال الزرابى ذات الذوق الرفيع ، والفخار الملون الجميل ، والطرز بالذهب والفضة .

وفى ميدان الموسيقى كان الريفيون يستعملون آلات محلية كالبندير والطبلة والقصبة . وكان عرب المدن يستعملون آلات أخرى أكثر دقة كالربابة والقانون والعود والدربوكة والجواق . وكانت الألحان إما أندلسية وإما محلية متأثرة بها . وكانت هناك فرق موسيقية متعددة تجد مجالها فى المقاهى وفى المناسبات الاجتماعية والدينية : الزواج ، الطهارة ، المولد ، ورمضان . وكان للأتراك فرق موسيقية خاصة ، كما كان للشخص الميسور فرقة خاصة به . وهناك فرق موسيقية خاصة بالحملة أوالحملات العسكرية . وكان للباشا نوعان من الموسيقى : موسيقى العشية وموسيقى الصباح . أما آلات الموسيقى التركية فقد كانت الناى والغيطة والطبل . حتى الزنوج كانت لهم

طبيبا ولكنه ضمن كتابه معلومات هامة عن الطب والحماية من بعض الأمراض من الناحية التاريخية والعملية . ويجب أن نشير أيضاً إلى كتاب ابن العنابى « السعى المحمود فى نظام الجنود » الذى دعا فيه إلى الأخذ بالعلوم الأوروبية ، ولا سيما العلوم العسكرية . انظر دراستنا عنه فى الكتاب التذكارى المهدى إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم : القاهرة ، ١٩٧٦ .

موسيقى خاصة وآلات تكاد تكون خاصة مثل الطبلة الكبيرة والقراقب والغنبرى .

وكان الرقص أيضاً شائعا ولكن لدى الممتهنين فقط سواء كانوا رجالا أو نساء . فالرجل المحترم وكذلك المرأة المحترمة لاترقص على الأقل أمام الناس وكان الرقص عملا فرديا . وقد كان الرقص فى المدن متأثراً بالرقص الشرقى . أما الرقص فى الريف فقد كان يمتاز بطابع محلى . وفى أحيان كثيرة كانت الراقصة مغنية أيضاً[1] .

وقد عرف عن الأمير عبد القادر أنه رجل حرب وفكر فى نفس الوقت. وإذا كان لايهمنا هنا الجانب العسكرى فان الجانب العقلى كان هاما . فقد ألف الأمير بعد خروجه من الجزائر عدة أعمال فلسفية وتاريخية ودينية . فكتابه « المواقف » سار فيه على نهج ابن عربى فى التصوف ومازال رأيه فيه يحتاج إلى تقييم المختصين . وكتابه « ذكرى العاقل وتنبيه الغافل »[2] يحتوى على آراء فلسفية دينية لاتخلو من نقد ولكنها لاتخلو من جدة ، رغم أن بعضهم قد انتقده بشدة على أفكاره الدينية المتحجرة فى « عصر رينان وكلود برنار » ، المليئة بالتقاليد العربية المتأخرة[3] . وللأمير بعض الكتب التى لم تنشر بعد والتى يذكرها ابنه فى « تحفة الزائر » أمثال الصافنات الجياد ، و « المقراض الحاد »[4]. كما أن له كتابا نسب إليه خطأ ، بينما هو لكاتبه قدور بن رويله عنوانه « وشاح الكتائب »[5] . ولمصطفى بن التهامى

---

(١) انظر بوايبى ، الفصل الخاص بالفنون والعلوم .

(٢) ترجمة : ج . دوقا G. Dugat إلى الفرنسية (عام ١٨٥٨) .

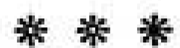
(٣) إيمرى « الحالة العقلية . . . » ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٤) رأيت هذا الكتاب منشورا أيضاً .

(٥) نشره وترجمه باتورنى patorni ، الجزائر عام ١٨٩٠ ، وحققه ونشره محمد بن عبد الكريم ، الجزائر عام ١٩٦٧ .

كتاب آخر عن الأمير ، يذكر فيه آراء للأمير فى التصوف والدين والتاريخ والسياسة . ومازال هذا الكتاب مخطوطاً ، وليس له عنوان[1].

ليس الهدف من هذا البحث استقصاء جميع مظاهر الثقافة الجزائرية : ونعتقد أنه يكفى للإلمام بالخطوط العامة لهذه الثقافة فى الفترة الانتقالية التى شهدت انتقال الجزائر من أيدى العثمانيين إلى أيدى الفرنسيين . وقد غير الفرنسيون نظام التعليم وأنشأوا المدارس الخاصة بهم والمشتركة التى يختلف إليها الجزائرين أيضاً . وبنوا المستشفيات وكونوا الصحف ، وخلقوا المسرح وأدخلوا فنونهم وآدابهم وأفكارهم إلى الجزائر . وقد بقى على الباحث أن يقيم هذا العهد الفرنسى من الوجهة الثقافية ويرى ماذا استفادت منه الثقافة العربية وماذا خسرت . وقد حاولنا أن نفعل ذلك فى « الحركة الوطنية الجزائرية » . ومع ذلك فما يزال الموضوع يحتاج إلى تفصيل ، وتعميق[2] .



(١) كان يقوم بتحقيقه المستشرق الفرنسى هنرى تيسييى ، وقد أطلعنى على نسخة منه . كما أهدى نسخة منه إلى المكتبة الوطنية الجزائرية السيد جاك شوفالييى الفرنسى خلال مارس عام ١٩٧٠ . وقد اطلعت على هذه النسخة واستفدت منها .

(٢) نود أن نلفت النظر إلى البحث الذى نشره المرحوم سعد الدين بن شنب عن الثقافة الجزائرية فى القرن التاسع عشر ونشره فى العدد الأول من « مجلة كلية الآداب » (الجزائر) سنة ١٩٦٤ وإلى بحث الدكتور محمد طه الحاجرى عن « جوانب من الحياة العقلية والأدبية فى الجزائر » ، محاضرات معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية القاهرة (١٩٦٨) ص ٢٩ — ١٠١ .

بعض المصادر

(تنبه إلى أن المصادر التالية لم تظهر فى كتابى « الحركة الوطنية الجزائرية » ، فمن أراد زيادة الاطلاع فعليه بالرجوع إلى مصادر الكتاب المذكور) .

أ ــ مصادر بالعربية أو مترجمة منها

١ ــ ابن أبى شنب ، سعد الدين : بحث عن الثقافة الجزائرية منشور فى العدد الأول من مجلة كلية الآداب (الجزائر) ، ١٩٦٤ .

٢ ــ ابن المبارك ، الحاج أحمد . كتاب تاريخ قسنطينة ، نشره نور الدين عبد القادر ، حوالى ١٩٥٢ وترجمه دور نون فى المجلة الإفريقية ١٩١٣

٣ ــ تشرشل ، العقيد هنرى شارل ، حياة الأمير عبد القادر ترجمة أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس فى ١٩٧٤ .

٤ ــ التميمى ، عبد الجليل : « ثلاث رسائل من الحاج أحمد باى قسنطينة إلى الباب العالى » فى مجلة الغرب الإسلامى (بالفرنسية) ، ١٩٦٧ .

٥ ــ الحاج أحمد ، باى قسنطينة : « مذكرات الحاج أحمد » ، نشر مارسيل إيمرى ، المجلة الإفريقية (١٩٤٩) .

٦ ــ الحاج أحمد أفندى : احتلال الجزائر برويه جزائرى (باريس ١٨٦٣) والكتاب بالتركية والفرنسية .

٧ ــ الحسنى ، أبو بكر بن أحمد : روضة الأخبار ونزهة الأفكار ، الجزائر ، ١٩٠١ .

٨ ــ خوجة ، حمدان بن عثمان : إتحاف المنصفين والأدباء ، اسطانبول ، حوالى ١٨٥٤ ، نشره محمد بن عبد الكريم ، الجزائر ، ١٩٦٨ .

٩ — خوجة ، على أفندى بن حمدان خوجة : ذكريات رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال ، ترجمة دى سولسى ، (ميتز ، ١٨٣٨) .

١٠ — دار المحفوظات الوطنية بباريس :

(١) رسائل الأغا محي الدين وبعض أعيان الجزائر ، رقم B ١٦٧٠ و ٨٠ F .

(٢) مذكرات ورسائل الحاج أحمد ، باى قسنطينة ، وآخرين ، رقم ١٦٧٣ و ٨٠ F .

(٣) تقارير عن التعليم التقليدى والأدب الجزائرى ، رقم ١٧٢٣ و ٨٠ F .

١١ — مذكرة مترجمة عن العربية وجهها أعيان الجزائر ، (باريس ١٨٣٣) .

١٢ — المشرفى ، عبد القادر : بهجة الناظر فى أخبار الداخلين تحت ولاية الأسبانيين بوهران من الأعراب كبنى عامر ، نشر وترجمة بودان ، المجلة الإفريقية (١٩٢٤) . ونشرها حديثا محمد بن عبد الكريم .

١٣ — مجهول : علاج السفينة فى بحر قسنطينة (مخطوط) ، من مؤلفات القرن ١٩ . (اسم مؤلفه أحمد الانبيرى — انظر دراستنا عن هذا الكتاب فى مجلة كلية الآداب (الجزائر) العدد (٢) ١٩٧٠) .

١٤ — عريضة أعيان الجزائر إلى البرلمان (الفرنسى) ، الجزائر ٣٠ مايو ١٨٣٣ :

١٥ — العنترى ، محمد الصالح : الأخبار المبينة فى استيلاء الأتراك على قسنطينة ترجمة دورنون ، قسنطينة ، ١٩٣٠ .

١٦ — غونزالبز ، جواخيم : أخبار مشاهير المسلمين فى مدينة الجزائر . الجزائر ١٨٨٦ .

١٧ — فانسون : « أشعار عن احتلال الجزائر » ، المجلة الآسيوية (عدد ٨) ١٨٣٩ .

ب ــ مصادر بالفرنسية

1 — Boyer, Pierre, **La Vie Quotidienne à Alger,** Paris, 1963.

2 — **La Commission d'Afrique, Procés-Verbeaux et Rapports,** Paris, 1834, 2 vols.

3 — Cour, A. «La Poésie populaire politique au temps de l'emir Abdelquader» **Revue Africaine,** (1918), pp. 458-493.

4 — Emirit, Marcel, «La Situation Economique de la Regence d'Alger en 1830» **Information Historique,** (Nov. Dec. 1952). pp. 169-72.

5 — Esquer, Gabriel, **La Prise d'Alger 1830,** Paris, 1929, Nouvelle édition.

6 — Grammont, H.D. de, Histoire **d'Alger sous la Domination Turque, 1515-1830,** Paris 1887.

7 — Isnard, H. «l'Etat economique et Social de la Mitidja en 1830,» **A.N.** (Rabat, 1938, T. II), pp. 715-725.

8 — Mercier E. **Histoire de Constantine,** Constantine 1903.

9 — Reynaud, Pellissier de, **Annales Algériennes,** Paris 1854. 3 vols. 2 ed.

10 — Saint-Calbre. «Constantine et quelques auteurs Arabes Constantinois» **Revue Africaine** (1913), pp. 70-95.

11 — Voulx, A. de. **Tachrifath, Recueil de Notes historiques sur l'administration de l'ancienne Regence d'Alger,** Paris 1852.

12 — . . . . **Les édifices religieux de l'ancien Alger,** Alger, 1870.

13 — Yacono, x. «Peut-on évoluer la population de l'Algérie Vers 1830», **Revue Africaine** (1954), pp. 277-307.

الفهرس التفصيلي

صفحة

صفحة



الفهـــــــارس

الأعلام

(ب)

(ت)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

الفرق والقبائل والجماعات

(ق)

(ك)

(م)

(و)

(ى)

الأماكن والبلدان